البنك الإسلامي للتنمية

بيت الزكاة
هيئة حكومية مستقلة
دولة الكويت

7
المؤتمر العالمي
السابع للزكاة

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
كلمات الافتتاح	٥
كلمة معالي وزير الأوقاف في دولة الكويت	٨
كلمة البنك الإسلامي	١٢
كلمة الضيوف المشاركين	١٨
كلمة رئيس ديوان زكاة جيبوتي	٢٢
نبذة عن بيت الزكاة في الكويت	٢٧
بحث علي مفلح القطارنة (مشاكل المؤسسة وكيفية التغلب عليها - **الأردن**)	٣٥
بحث عبد القادر الفادني (تمويل المشروعات الإنتاجية وتمليكها للمستحقين - **السودان**)	٦٣
بحث أحمد عبيد الطائفي (تطبيق التقنيات في الزكاة والدخل **السعودية**)	٩٠
بحث وكيل أحمد خان (نشر الوعي بالزكاة ودورها الإنمائي - **باكستان**)	١٠٥
بحث صندوق زكاة قطر (الجوانب الإعلامية والتقنية وأثرها على الجمع والتوعية)	١٢٦
بحث محمد عبد العزيز العمران (**دولة الكويت** تطبيق الجودة الإدراية)	١٣٥
بحث محمد يحيى الظرافي (تطوير العمل في الإدارة على ضوء قوانين الزكاة - **اليمن**)	١٥٣
بحث سمير الشاعر (تأهيل الأسر المستفيدة وتحويلها من مستهلكة إلى منتجة - **لبنان**)	١٦٥
بحث العياشي فداد (تطبيق التقانة في مؤسسات الزكاة التكييف والأحكام)	١٨٥
البيان الختامي والتوصيات	٢٠١

المؤتمر العالمي السابع للزكاة
كلمات الافتتاح

كلمة معالي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية

رئيس مجلس إدارة بيت الزكاة

{دولة الكويت}

٥-٦ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ
٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين... وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،،،

أصحاب الفضيلة العلماء...

أصحاب السعادة...

إخواني الكرام...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني ويشرفني نيابة عن راعي المؤتمر سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله أن أفتتح المؤتمر العالمي السابع للزكاة والذي ينظمه بيت الزكاة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة تحت عنوان :

(تجارب مؤسسات الزكاة... طريق نحو التميز)

كما يسرني أن أسجل بالشكر والعرفان دعم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء على اهتمامهم ورعايتهم الكريمة لمثل هذه المؤتمرات والندوات ومنها مؤتمرنا هذا والذي يهدف إلى تطوير آليات العمل في مؤسسات الزكاة حيث تم استعراض خبرات وتجارب مميزة لعدد من مؤسسات الزكاة بمشاركة نخبة من المختصين والخبراء في إدارة الزكاة ، كما يهدف إلى الاستفادة من نقل التجارب وتعميمها بما يمهد السبيل نحو التميز والتطوير لمؤسسات العمل الزكوي والخيري بشكل واسع..

الإخوة والأخوات الحضور...

لقد دأب بيت الزكاة على عقد ا لمؤتمر العالمي للزكاة إيمانا منه بأهمية التطوير والتحديث في مجال إدارة الزكاة ، وحرصاً منه على توثيق أواصر التعاون والتنسيق بين مؤسسات الزكاة بما يحقق التكامل والإخاء الأمثل ومن هنا انطلق بيت الزكاة الكويتي وبدعم ومشاركة فاعلة من البنك الإسلامي للتنمية على عقد هذه المؤتمرات بشكل دوري ومستمر فقد عقد المؤتمر الأول في دولة الكويت عام ١٩٨٤ وتوالت المؤتمرات حتى كان آخرها المؤتمر السادس الذي عقد في دولة قطر الشقيقة عام ٢٠٠٣م ولاشك أن ما صدر عن تلك المؤتمرات من التوصيات والقرارات كان له المساهمة الفاعلة في تحسين وتطوير أداء مؤسساتنا وأجهزتنا الزكوية.

إن الشعار الذي يرفعه هذا المؤتمر (نحو مؤسسة زكوية نموذجية) يدل على أن عمليات التطوير الإداري والتقني في كافة المؤسسات قد أصبحت ضرورة حتمية تتطلبها احتياجات العصر وتستدعيها حاجة المؤسسات إلى مواكبة حركة التطور السريعة التي سيشهدها العالم أجمع على كافة الأصعدة، الأمر الذي يدعو كافة

المؤسسات الطموحة الساعية إلى التميز إلى ضرورة السعي نحو تطوير الذات ويضعها أمام جهود مستمرة ودؤوبة نحو التنمية المتواصلة في جميع النواحي.

السادة الحضور الكرام ...

إننا اليوم أحوج ما نكون إلى التميز والريادة ليس على مستوى مؤسسات الزكاة وإدارتها فحسب وإنما في جميع مجالات الحياة والعمل فالله سبحانه وتعالى قد وصف هذه الأمة بالخيرية التي تمنحها التميز فقال سبحانه وتعالى : ﴿ **كنتم خير امة أخرجت للناس**﴾ وإذا ما قصدنا التميز في مؤسسات الزكاة والتي تحمل على عاتقها إدارة فريضة من فرائض الإسلام وهي الزكاة فنحن اليوم في ساحة من ساحات التميز من خلال ما تقوم به مؤسسات وأجهزة الزكاة من عرض لتجاربها الناجحة حتى تكون نبراساً للآخرين في هذا المجال كما أننا نتطلع إلى إنشاء مؤسسة عالمية للزكاة تعنى بالتنسيق بين مؤسسات وأجهزة الزكاة في العالم وهذا لاشك يتطلب منا العمل على تفعيل قرار مؤتمر وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية في هذا الخصوص.

الإخوة الكرام ...

كنا نأمل أن تكون استضافة مؤتمرنا هذا في ربوع لبنان الشقيق كما هو مخطط له هذا البلد المضياف والعزيز علينا جميعا إلا أن الظروف التي يمر بها حالت دون ذلك مع أمنياتنا القلبية الصادقة لهذا البلد بالأمن والأمان والاستقرار.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أسجل الشكر والتقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى لما يوليه من اهتمام بالغ لإحياء فريضة الزكاة ورعايته الشاملة ومتابعته الفعالة لها.

كما أشكر اللجنة المنظمة للمؤتمر على جهودها الواضحة والشكر موصول إلى البنك الإسلامي للتنمية في جدة على دعمه ومساندته الكريمة.

كما أُكرر شكري وترحيبي لضيوف المؤتمر الكرام الذين تحملوا عناء السفر والحضور على ما قدموا للمؤتمر من مشاركات قيمة أساله تعالى أن يوفقكم في مهمتكم ويكلل مساعيكم بالنجاح وأن ينفع بهذا المؤتمر المسلمين وأن يكون خطوة بناءة في التطوير النوعي لمؤسسات العمل الزكوي والخيري بشكل عام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

كلمة البنك الإسلامي للتنمية

في افتتاح المؤتمر العالمي السابع للزكاة

في دولة الكويت

في الفترة من

٥-٦ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ

٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

صاحب السعادة وزير الأوقاف والشئون الإسلامية...

أصحاب السماحة والفضيلة العلماء والمشايخ...

إخواني الأساتذة ، والمشاركين...

أيها الإخوة الكرام...

السلام عليكم ورحمته الله وبركاته...

يشرفني في مستهل هذه الكلمة أن أنقل إليكم وإلى كافة الإخوة الحضور تحية وسلاماً ملؤهما الإعزاز والمودة من معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ويطيب لي نيابة عن معاليه أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل العرفان إلى دولة الكويت حكومة وشعبا على كريم الضيافة وطيب الوفادة وحسن الاستقبال.

وخالص الشكر ووافر التقدير نزجيه إلى سمو ولي العهد على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر.

والشكر موصول لمعالي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت رئيس مجلس إدارة بيت الزكاة على تفضله بافتتاح هذا المؤتمر المتميز واهتمامه الكبير بغاياته ومقاصده ولإخوانه العاملين في بيت الزكاة على ما بذلوه ويبذلونه من جهود مضنية لمتابعة الترتيبات الخاصة بانعقاده وما كان لهم قبل ذلك من سبق ومبادرة في طرح فكرة هذه المؤتمرات وتحديد أهدافها على نسق يتيح تناول العديد من قضايا الزكاة ذات الأهمية البالغة بما يعود بالفائدة- بإذن الله -على الأمة الإسلامية ومؤسساتها الزكوية على وجه الخصوص.

وأغتنم هذه السانحة للتوجه بالشكر والتقدير الخالص إلى الأساتذة المحاضرين والإخوة المشاركين في هذا المؤتمر على تجشمهم عناء السفر للمشاركة في فعالياته ونتطلع جميعا إلى الإفادة من أفكارهم النيرة ورؤيتهم السديدة التي ستسهم بإذن الله في التوصل إلى نتائج طيبة مباركة تحقق أهداف هذا المؤتمر العلمي على أحسن وجه وأكمل صورة.

أصحاب المعالي...

أصحاب الفضيلة والسعادة ...

أيها الإخوة الكرام...

منذ انعقاد المؤتمر السادس في دولة قطر قبل نحو ثلاث سنوات ونصف برزت مستجدات دولية وإقليمية على درجة كبيرة من الأهمية مكنت العديد من مؤسسات الزكاة من تكييف أوضاعها الإدارية والقانونية مع ما تتطلبه تلك المتغيرات كما أن هذه الفسحة من الزمن بما حملته من التحديات أوجدت وعيا مبشرا بتطبيق الزكاة وانتشارا جغرافيا مهما لتجربة مؤسسات الزكاة .

وقد أحسنت اللجنة المنظمة للمؤتمر صنعا حينما جعلت شعار هذا المؤتمر (نحو مؤسسة زكوية نموذجية) وذلك من خلال عنوان المؤتمر العام (تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز) وترتكز أهمية هذا الموضوع ليس لكونه يتناول بالبحث والدراسة تجارب الزكاة فحسب وإنما لتطرقه إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات الزكاة على المستوى العالمي وتفعيل دورها التنموي والاجتماعي والارتقاء بأدائها لتواكب المستجدات الدولية الراهنة.

ويكتسي تفعيل دور الزكاة والتنسيق بين مؤسساتها والارتقاء بأدائها أهمية خاصة حيث أضحت مقدرة الدول على الصرف على المشاريع الاجتماعية من رعاية صحية وتعليم ومحاربة للأمية ورعاية للفقراء والمحتاجين تتسم بالمحدودية إذا ما قورنت بالمتطلبات والاحتياجات المتزايدة لشعوب الدول الإسلامية وبخاصة في ظل ما يكتنف التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية الدولية من صعوبات في هذا الشأن.

وإزاء هذا الوضع فإن التطلع إلى مؤسسات الزكاة يصبح أمرا لازما لتقوم بدورها في التخفيف من حدة الضغط على الموارد المالية العامة مما سينعكس إيجابا على الموازنة العامة لهذه الدول .

وانطلاقا من ذلك فإن مؤسستكم، البنك الإسلامي للتنمية في إطار اهتمامها بإحياء الدور الرسالي والريادي لمؤسسة الزكاة في دولنا ومجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة قد ضمنت رؤيتها حتى عام ١٤٤٠ هـ ٢٠٢٠م الموسومة بـ (رؤية من أجل كرامة الإنسان) مجالاً إستراتيجياً خاصاً بمكافحة الفقر، وأشارت الرؤية في هذا الإطار إلى أن البنك سعى منذ تأسيسه ولا يزال إلى ابتكار آليات معاصرة للاستفادة من مؤسسات الزكاة والوقف والصدقات في تخفيف حدة الفقر في المجتمعات الإسلامية وتقدر الرؤية بأن هناك إمكانات وقدرات مهمة لهاتين المؤسستين لم يتم استكشفاها بعد والدور منوط بالبنك بالتنسيق مع مؤسسات الزكاة في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية للمساعدة في تطوير هذه المؤسسات التي يمكنها أن تقوم بدور فاعل وقوي لإنشاء شبكة أمان بما تحمله من قيم التعاون والعناية بالآخرين ومشاطرتهم آمالهم وآلامهم.

وقد مهد البنك لهذا لدور الجديد بالعمل الجاد المتمثل في نشر الوعي بمؤسسة الزكاة من خلال ما قام به المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن بتنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات العلمية والدورات التدريبية حيث عقد ما يزيد على نيف وستين مؤتمرا وملتقى علميا ودورة تدريبية قدمت في هذه المناسبات بحوثاً نظرية معمقة تناولت الأحكام الفقهية ومقاصد الشريعة الإسلامية وأهدافها من فريضة الزكاة وكذلك دورها التاريخي في الحضارة الإسلامية كما تمت دراسة التجارب التطبيقية المعاصرة لبعض البلدان الإسلامية في مجال الزكاة.

إن برامج دعم الزكاة في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية التي عمل البنك على تنفيذها شملت ولله الحمد نطاقا جغرافيا مهما غطى معظم الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء مع منح مزيد من الاهتمام والعناية للدول الإفريقية جنوب الصحراء ومن أهم المجالات التي تم التركيز عليها في تلك البرامج ما يلي :

١- نشر الوعي والتحسيس بمؤسسة الزكاة.
٢- إنشاء مؤسسات نموذجية للزكاة.
٣- الاهتمام بالبحوث والدراسات الميدانية حول الزكاة.
٤- السعي الحثيث للتعاون المشترك مع العديد من المؤسسات العلمية ومراكز البحوث في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في المجالات ذات العلاقة بالزكاة.

وفي إطار جهود المعهد الرامية إلى تطوير أداء مؤسسات الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر تأتي مساهمته في هذا العقد الثمين من المؤتمرات العالمية للزكاة منذ أن انطلق المؤتمر الأول على أرض الكويت المباركة عام ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م إلى مؤتمرنا السابع الذي يعود مرة أخرى إلى هذه الأرض الطيبة.

أصحاب المعالي ...

أصحاب الفضيلة والسعادة ...

إخواني الكرام ...

لعلكم تشاطروننني الرأي في أن مؤسسة الزكاة كي تنهض بدورها الفعال يتوجب عليها إنعام النظر والتدبر في جوانب مهمة منها:

١- جانب الإصلاح الإداري وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية لهذه المؤسسة وتقنين العلاقة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى وبخاصة المؤسسات الأهلية .

٢- جانب الاجتهاد في فقه الزكاة ومستجداته.
٣- جانب الأنظمة والتشريعات المستقاة من الكتاب والسنة والأحكام الاجتهادية للأئمة الأعلام في المذاهب الفقهية المعتمدة .
٤- استعمال التقانة المعاصرة في مؤسسات الزكاة بحرفية ومهنية عالية وتثبيتها كسياسية إستراتيجية لا ينبغي الحياد عنها.

مرة أخرى أعبر لكم عن خالص شكري وتقديري داعياً الله القدير أن يكلل بالنجاح والتوفيق مساعي العاملين على تنظيم هذا المؤتمر والمشاركين فيه من محاضرين وضيوف كرام ومهتمين وأن يحقق منه النفع الوفير والخير الجزيل لهذا البلد الطيب وسائر البلاد الإسلامية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الضيوف المشاركين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرع للعباد ما فيه خير دنياهم وآخرتهم وسن لهم شريعة ربانية تحقق لهم الفلاح والصلاح والرقي والنماء والتطور، الحمد لله الذي جعل فريضة الزكاة من دلائل الإيمان فقال سبحانه في تعداد صفات المؤمنين ﴿**والذين هم للزكاة فاعلون**﴾.

وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للأنام محمد بن عبد الله الذي قال عن الزكاة: (إن من تمام إسلامكم أن تؤدّوا زكاة أموالكم) وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد، فلا يخفى على أحد أن الزكاة فريضة ربانية تعنى بتحقيق أسمى معاني التكافل والتراحم ولها أهمية كبرى على صعيد الفرد والمجتمع والأمة، فهي معنية بترسيخ صورها وتألقها، وتألق مجتمعاتها والنهوض بها نحو الاستقرار والرخاء والازدهار.

ومايلفت النظر هو الاهتمام المضطرد بهذه الفريضة الربانية بعدما كانت مغيبة لعقود عديدة خلت ، حتى بات لها مؤسساتها وهيئاتها وندواتها ومؤتمراتها وأضحت موئل اهتمام الباحثين والدارسين والمهتمين ... وعناية الإداريين بالتخطيط وإعداد الميزانيات والموازنات، وبرمجة العمل اليومي التفصيلي على الحاسوب وإننا مهما قدمنا لهذه الفريضة سنبقى بحاجة لمزيد من الجهد من أجل ترسيخها فهما وممارسة وسلوكا وواقع حياة.

ولعل ما أعاد الزكاة إلى أذهان الناس وممارساتهم وساهم في إحيائها وبث الوعي بها تلك المؤسسات الزكوية التي أعادت تركيب الصورة الصحيحة للزكاة بعدما كانت تطبق على صعيد فردي بوضع بعض الدراهم والدنانير في يد فقير متسول أو سائل جوال.

ومما جدد الوعي بهذه الفريضة وتطبيقاتها المعاصرة بما يحقق أهميتها الربانية ، الاجتماعية ، الاقتصادية، والنفسية ظهور مؤسسات الزكاة في عالمنا العربي والإسلامي، التي أعطت لفريضة الزكاة زخماً جيدا ووعيا متميزا وتطبيقا إلى حد كبير فنجحت في أداء مهامها والوقوف إلى جانب مجتمعاتها بعدما طورت أساليبها ومناهجها وحسنت أداءها ورفعت مستوى كفاءتها ونظمها الإدارية والمالية وسوقت مشاريعها وفّعلت إعلامها وعلاقاتها العامة وذلك للارتقاء بمستواها بما يكافئ دورها المطلوب منها.

ولا بد هنا ونحن نتحدث عن مؤسسات الزكاة من أن نوجه التحية لتلك المؤسسة المميزة التي لمع اسمها عاليا في سماء العمل الزكوي المتقن والتي وصلت مشاريعها أرجاء المعمورة فاهتمت بإخوانها في شتى بقاع الأرض، أعني بتلك المؤسسة بيت الزكاة الكويتي الذي أضحى في مقدمة مؤسسات الزكاة في العالم أجمع ومن أهمها على الإطلاق، جزى الله القيمين عليها خير الجزاء وأجزل على داعميها فيض عطائه وبركاته وبارك الله في معالي وزير الأوقاف والوزارة الساهرة على رعاية هذا البيت.

أيها الإخوة: لقد كان من المقرر أن يعقد المؤتمر العالمي السابع للزكاة في بيروت عاصمة لبنان الصامد إلا أن الظروف القاهرة حالت دون ذلك وأملنا أن يعقد المؤتمر العالمي الثامن في ربوع لبنان الأخضر وفي إطار دعمه ومؤازرته والمساهمة في إبراز صورته.

وأخيرا لا يسعني إلا أن أتقدم باسمي واسم جميع الضيوف المشاركين بوافر الشكر والتقدير لأمير البلاد رجل الخير ولرئيس الحكومة المعطاءة ولمعالي وزير الأوقاف ولبيت الزكاة الكويتي ودعاؤنا لهم بالتوفيق والتقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

كلمة رئيس ديوان الزكاة

السيد/ أدان الشيخ حسن

مستشار جمهورية جيبوتي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه وبسنته اقتدى .

معالي الوزير ، رئيس المؤتمر العالمي السابع للزكاة ،،،

أصحاب المعالي رؤساء الوفود المشاركة ،،،

أصحاب الفضيلة العلماء ،،،

أيها الحفل الكريم ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

إن وفد جمهورية جيبوتي تغمره الفرحة والسعادة لمشاركته للمرة الأولى في أعمال المؤتمر العالمي للزكاة في دورته السابعة المنعقدة في الكويت بعد أن منَّ الله علينا وأعاننا على إنشاء مؤسسة تعنى بشؤون الزكاة في جيبوتي.

وبمناسبة انعقاد هذه الدورة يطيب لي أن أتقدم باسمي وباسم الوفد المرافق بالشكر والامتنان إلى دولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا على كرم الضيافة وحسن الوفادة ، وحفاوة الاستقبال التي قوبلنا بها منذ وصولنا إلى أرض الكويت الحبيبة كما لا يفوتني هنا أن أهنئ معاليكم على اختياركم لرئاسة هذا المؤتمر. ونظراً لما تتمتعون به من خبرة وحنكة وحسن إدارة فإني على ثقة بأن أعمال مؤتمرنا ستكلل بالنجاح إن شاء الله.

السيد رئيس المؤتمر

برزت فكرة إنشاء جهاز يتولى شئون الزكاة لأول مرة في جيبوتي مع بداية العهد الجديد وتسلم فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله لمقاليد الحكم في البلاد وذلك لمعالجة وتصحيح ممارسات ومفاهيم خاطئة عن الزكاة أبعدتها عن غايتها وجردتها من أهدافها ومقاصدها حتى أصبحت عملا للأفراد يتصرف فيها الفرد بزكاة أمواله ويوزعها كما يحلو له أو حسب اجتهاده على أهله وأقاربه وعشيرته وبغض النظر علن كونهم من ضمن الأصناف الثمانية المستحقين للزكاة الذين ذكرهم الله في محكم تنزيله. ومن ناحية أخرى فإن تلك الممارسات الخاطئة لأداء الزكاة ليست ظاهرة تنفرد بها جيبوتي بل إن معظم البلدان الإسلامية التي وقعت

لسوء الحظ تحت الاستعمار وذاقت من قسوة الاحتلال وطغيانه وجبروته وتعرضت لطمس هويتها والنيل من عقيدتها معظم تلك البلدان وخاصة الواقعة منها جنوب الصحراء في القارة الإفريقية تعاني من القصور نفسه في فهم مقاصد الزكاة.

معالي الرئيس..

لقد صدر في جيبوتي بعون الله وتوفيقه في شهر يوليو عام ٢٠٠٤ مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مؤسسة مستقلة تسمى (مؤسسة ديوان الزكاة) تكون لها الشخصية الاعتبارية ولا تهدف إلى الربحية وتكون خاضعة للأنظمة واللوائح الخاصة بالجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام.

ومن أهداف مؤسسة ديوان الزكاة:

- تطبيق فريضة الزكاة.
- تحصيل وجباية أموال الزكاة و إدارتها وتوزيعها على مستحقيها.
- توعية الناس وإرشادهم إلى أهمية الزكاة بكل الطرائق والوسائل المتاحة وإبراز الدور الفعلي الذي تلعبه في مجال مكافحة الفقر.

كما صدر مرسوم رئاسي آخر بتعيين أعضاء مجلس الإدارة المكون من تسعة أعضاء.

وكما ترون سيدي الرئيس فإن مؤسسة ديوان الزكاة في جيبوتي حديثة العهد ولم تكمل بعد عامها الثالث غير أننا وقبل الإعلان عن إنشاء المؤسسة بدأنا بمرحلة جمع المعلومات والبحث والدراسة والاتصال بالمؤسسات الزكوية الموجودة في بعض الدول العربية الشقيقة والتي قطعت شوطا كبيرا في سبيل تنظيم العمل الزكوي فقمنا بزيارات وجولات متواصلة لكل من بيت الزكاة الكويتي وديوان الزكاة في السودان وصندوق الزكاة في قطر والبنك الإسلامي للتنمية في جدة وقد لقينا من كافة المسئولين والقائمين على تلك المؤسسات ترحيبا منقطع النظير ودعما وتأييدا لايوصف ولم يبخلوا علينا بالنصح والتوجيه والإرشاد ووعدونا بإيفاد الخبراء إلى جيبوتي لتعميق مفهوم الزكاة لدى المواطنين وتدريب الكوادر الجيبوتية محليا وفي مراكز التدريب لدى مؤسساتهم وقد وفوا بوعودهم مشكورين في مجال التدريب والتوعية بإيفاد خبراء متخصصين إلى جيبوتي.

ولولا دعم تلك المؤسسات الزكوية في الدول الشقيقة ووقوفها إلى جانبنا لما تحقق مثل هذا العمل الجليل وبهذه المناسبة فاني أود أن أعرب باسم وفد جيبوتي عن عميق شكرنا وامتناننا للقائمين على تلك المؤسسات على كل ما قدموه لنا من دعم ومساندة فجزاهم الله خير الجزاء وضاعف لهم الأجر والثواب.

السيد رئيس المؤتمر:

خاضت مؤسسة ديوان الزكاة في جيبوتي في شهر رمضان ٢٠٠٥ أول تجربة لها لجباية الزكاة وتحصيلها وحث المزكين على دفع زكاة أموالهم إلى الديوان بصفة طوعية ليقوم بدوره بتوصيلها إلى مستحقيها فكان التجاوب ضعيفا ولم تتعد حصيلة الزكاة ما يوازي مائة وعشرين ألف دولار وعدد المزكين واحداً وعشرين مزكيا ولضمان شفافية تامة وطمأنة المزكين إلى ما آلت إليه زكاة أموالهم فقد تم توزيع حصيلة الزكاة في حفل كبير عقد تحت رعاية دولة رئيس الوزراء وحضره المستفيدون من الفقراء والمساكين وكذا المزكون فاستفاد منها ما يربو عن ألف ومائتين وستة وأربعين فردا مقسمين إلى مائتين وتسعة وستين أرملة يعولون تسعمائة وسبعة وستين يتيما أما حصيلة الزكاة لعام ٢٠٠٦ التي تم توزيعها في شهر فبراير الماضي عام ٢٠٠٧ في احتفال ضخم عقد تحت الرعاية الكريمة لفخامة رئيس الجمهورية فقد تحسنت كثيراً حيث بلغت حوالي ثلاثمائة ألف دولار وعدد المزكين ٥٦ مزكياً واستفاد من حصيلة الزكاة هذه : الأيتام والمسنون وذوو الاحتياجات الخاصة أو ما يعرف بالمعوقين وبالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على أداء وتحصيل الزكاة فإن الطريق أمامنا مازال طويلا لإقناع الغالبية العظمى من المزكين المترددين بدفع زكاة أموالهم إلى الديوان وأملنا كبير في أن نحرز تقدما جيدا في المستقبل القريب.

سيدي الرئيس:

إن تجربة مؤسسة ديوان الزكاة في جيبوتي ربما تكون تجربة فريدة حيث إن العاملين فيها ليسوا موظفين حكوميين ولا يتقاضون أجورا من الحكومة بل المؤسسة هي التي تتحمل كافة النفقات الإدارية والتشغيلية بما فيها رواتب العاملين فيها وتقوم الحكومة بتخصيص منحة سنوية للمؤسسة تمكنها من تغطية بعض العجز في ميزانية نفقات تشغيلها وتعمل المؤسسة جاهدة على تأمين وقفية ثابتة يعود ريعها إليها لمواجهة أعبائها المالية.

وتلجأ المؤسسة حاليا في تنفيذ مهامها إلى العمل التطوعي حيث إن العاملين لديها بصفة رسمية لا يتعدون عدد أصابع اليد الواحدة.

وفي الختام أجدد الشكر والتقدير لحكومة دولة الكويت على استضافتها لهذا المؤتمر وعلى الترتيبات الجيدة التي اتخذت والتي ساهمت في إنجاح أعماله.

واسأل الله سبحانه وتعالى أن يهدينا إلى سواء السبيل وأن يجعل لنا من أمرنا رشدا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

نبذة عن
بيت الزكاة

تأسيس بيت الزكاة:

في ٢١ ربيع الأول ١٤٠٣ هـ الموافق ١٦ يناير ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن إنشاء بيت الزكاة كهيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشئون الإسلامية .

وكان تأسيس بيت الزكاة خطوة رائدة لإحياء ركن من أركان الإسلام وتيسير أدائه والعمل على جمع وتوزيع الزكاة والخيرات بأفضل وأكفأ الطرائق المباحة شرعا وبما يتناسب والتطورات السريعة في المجتمع واحتياجاته.

أهداف بيت الزكاة:

١- جمع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية .

٢- القيام بأعمال الخير والبر العام التي دعا إليها ديننا الحنيف.

٣- التوعية بالزكاة ودورها في الحياة وبث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع وتجسيد ذلك كله بصورة عملية مشهودة من خلال الأعمال والأنشطة التي يقوم بها البيت وتشمل أنشطة بيت الزكاة بصورة عامة:

النشاط الداخلي:

حيث يتم من خلاله تقديم المساعدات للأسر والجهات المستحقة داخل الكويت.

النشاط الإعلامي:

يقوم بيت الزكاة بتنفيذ أنشطة متنوعة للتوعية بفريضة الزكاة من خلال مختلف الوسائل الإعلامية الصحافية والإذاعية والتلفزيونية بالإضافة إلى المؤتمرات والندوات داخل وخارج الكويت.

النشاط الخارجي:

وهو عبارة عن المشاريع التي تنفذ من الأموال التي يتبرع بها أهل الخير ويشترطونها لإنشاء مشروع معين أو كفالة يتيم أو طالب وغير ذلك من المشاريع الإنتاجية وبأنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة تغطي احتياجات جميع الشرائح.

نبذه عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (البنك الإسلامي للتنمية) تأسيسه :

تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١) تنفيذا للقرار رقم: م /١٤-٩٩ الصادر عن مجلس محافظ البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الثالث الذي انعقد في العاشر من ربيع الآخر عام ١٣٩٩ هـ (الرابع عشر من مارس/ آذار ١٩٧٩م) وقد باشر المعهد أعماله عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣م).

هدفه :

الغرض من إنشاء المعهد هو إجراء البحوث اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في البنك.

وظائفه:

أنيطت بالمعهد الوظائف والصلاحيات التالية :

١- تنظيم وتنسيق البحوث الأساسية والتطبيقية بغرض تطوير نماذج وطرائق لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

٢- توفير التدريب للموظفين المهنيين وتنمية قدراتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي تلبية لاحتياجات هيئات البحوث والهيئات التي تطبق الشريعة الإسلامية في معاملاتها.

٣- تدريب الموظفين العاملين في مجالات النشاط التنموي في الدول الأعضاء في البنك.

٤- إنشاء مركز للمعلومات لتجميع وتنظيم ونشر المعلومات في المجالات المتصلة بميادين نشاطه.

٥- القيام بأية أعمال أخرى تساعده على تحقيق هدفه.

هيكله التنظيمي:

رئيس البنك الإسلامي للتنمية هو – أيضا – رئيس المعهد ، كما أن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك هو السلطة العليا التي ترسم سياساته ومن الناحية الإدارية ، يضطلع: بمسؤولية الإدارة العامة للمعهد مدير يعينه رئيس البنك بالتشاور مع مجلس المديرين التنفيذيين ويتألف المعهد من ثلاث شعب فنية هي : البحوث، والتدريب والمعلومات ، وشعبة للشئون الإدارية والمالية.

مقـره: يقع المعهد ضمن المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية.

العنوان: برقياً : بنك إسلامي – ص.ب ٩٢٠١ جدة ٢١٤١٣ المملكة العربية السعودية.

هاتـف: ٦٣٦١٤٠٠ فاكس ٦٣٧٨٩٢٧ / ٦٣٦٦٨٧١ تلكس ٦٠١٤٠٧/٦٠١١٣٧ .

نبذة تعريفية عن المؤتمرات السابقة

إدراكاً من دولة الكويت لأهمية ما أنشئ حتى الآن من مؤسسات ومراكز للعناية بأموال الزكاة في عدد من الدول الإسلامية وأملا في استفادة هذه المؤسسات من تجاربها التي يتيح تعميمها إنشاء مؤسسات للزكاة في مختلف المجتمعات الإسلامية الأمر الذي من شانه رعاية فريضة الزكاة في هذه المجتمعات وحفظ حق مستحقي الزكاة فيها كانت الدعوة لعقد مؤتمر للتباحث في القضايا المتعلقة بالزكاة ومؤسسات العمل الزكوي الخيري.

المؤتمر العالمي الأول للزكاة

عقد في دولة الكويت بدعوة من بيت الزكاة الكويتي تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وافتتحه نيابة عنه وزير الأوقاف والشئون الإسلامية أحمد خالد الجسار وذلك خلال الفترة من: (٢٩ رجب – ١ شعبان ١٤٠٤ هـ) الموافق (٣٠ أبريل – ٢ مايو ١٩٨٤ م) وسبقه بيوم واحد عقد أربع ندوات مغلقة للجنة العلمية (الشرعية الاقتصادية) وقد ناقش المؤتمرون القضايا التالية:-

١- آثار الزكاة في الأفراد والمجتمعات.
٢- دور الزكاة في الاقتصاد والسياسة المالية.
٣- أصول محاسبة الزكاة وضبط جمعها وصرفها .
٤- التطبيقات التاريخية والمعاصرة لتنظيم الزكاة ودور مؤسساتها.
٥- الجوانب القانونية لإنشاء وتنظيم وإدارة مؤسسات الزكاة وتطبيقاتها العملية المعاصرة.

المؤتمر العالمي الثاني للزكاة

عقد في مدينة الرياض بدعوة من مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية تحت رعاية معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي الشيخ محمد أبا الخيل وافتتح المؤتمر نيابة عنه الدكتور محمد الطويل مدير عام الإدارة العامة في المملكة وذلك خلال الفترة من (١٣- ١٤ ذو القعدة ١٤٠٦ هـ) الموافق (١٩ – ٢١ / ٧ / ١٩٦٨ م) وذلك بناء على التوصية السادسة لمؤتمر الزكاة الأول المنعقد في الكويت والتي تنص على أن يعقد مؤتمر للزكاة كل سنة في أحد الأقطار الإسلامية تأكيداً لأهمية هذه اللقاءات لمعالجة قضايا فريضة الزكاة وناقش المؤتمرون القضايا التالية:

١- تجربة باكستان في جمع وتقسيم الزكاة .
٢- نظام الزكاة المطبق في المملكة العربية السعودية.
٣- بيت الزكاة الكويتي خلال ثلاث سنوات.
٤- التطور التشريعي للزكاة في الأردن.
٥- دور الزكاة في تنمية المجتمع الإسلامي.

المؤتمر العالمي الثالث للزكاة

عقد في العاصمة الماليزية – كوالالامبور خلال الفترة من) ١٢-١٥ شوال ١٤١٠هـ (الموافق) ٧-١٠ مايو ١٩٩٠ م (وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه ويهدف المؤتمر إلى دراسة الجوانب المؤسسية للزكاة من مختلف الزوايا وذلك من أجل تعميق فهم النظم المؤسسية الخاصة بالزكاة

القائمة حاليا وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والمدلولات الاقتصادية للأسر المؤسسية المتنوعة المعمول بها في الدول والمجتمعات ومدى تأثير إلزامية دفع الزكاة للدولة على ذلك بالإضافة إلى مقارنة النظم المؤسسية المتعددة في جمع وتوزيع الزكاة.

المؤتمر العالمي الرابع للزكاة

عقد في العاصمة السنغالية دكار بناء على اقتراح قدمه بيت الزكاة في دولة الكويت لانعقاد مثل هذه المؤتمرات العالمية مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة الذي يرحب دائما بمثل هذه الاقتراحات لأن الزكاة من الموضوعات الأساسية التي يوليها المعهد اهتمامه وعنايته نظراً لما لها من دور بارز في الاقتصاد الإسلامي وذلك خلال الفترة من (٢٠-٢٢ شوال ١٤١٥هـ) الموافق (٢١-٢٢ مارس ١٩٩٥م) وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في المجتمع المعاصر.

ويهدف إلى (دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر) وذلك من أجل تعميق فهم ما يمكن أن تفرزه الزكاة من تحسين للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين في الوقت الحاضر وذلك بتطبيقها على المستوى المحلي في كل دولة وبقيام المؤسسات الإسلامية العالمية لتحسين الجدوى والمنافع المستخلصة من التطبيق العملي للزكاة في بلادنا ومجتمعاتنا الإسلامية سواء أكان ذلك على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي.

المؤتمر العالمي الخامس للزكاة

عقد في دولة الكويت خلال الفترة من (١٠-١١ رجب ١٤١٩ هـ) الموافق (١٠/٣١ - ١٩٩٨/١١/١ م) وكان تحت شعار مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين وذلك من أجل تسخير التطور التقني لخدمة مؤسسات الزكاة لزيادة قدرتها على الانتقال بالطبقات الفقيرة إلى شرائح منتجة وانتفاع المؤسسات الإسلامية العالمية بالتطوير الإداري وزيادة كفاءة العمل بها وذلك من خلال المحاور التالية:

١- دراسة الجوانب الاجتماعية في التطبيق المعاصر للزكاة .
٢- البناء المؤسسي وتبادل المعلومات في مؤسسات الزكاة .
٣- آفاق التعاون المستقبلي العالمي بين مؤسسات الزكاة في إطار عولمة الاقتصاد.
٤- مؤسسات الزكاة وتفعيل دورها التنموي.

المؤتمر العالمي السادس للزكاة

عقد المؤتمر في دولة قطر خلال الفترة من (٥-٧ ذو القعدة الموافق ٢٨-٣٠ ديسمبر ٢٠٠٣ م) وذلك تحت شعار : المستجدات الدولية وانعكاساتها على مؤسسات الزكاة ويهدف المؤتمر إلى الآتي :

١- تسليط الضوء على مدى تأثر مؤسسات الزكاة بالمستجدات الدولية.
٢- إبراز الدور التنموي للزكاة وإمكانية تحقيقه للأمن الاجتماعي .
٣- توثيق وتعزيز العلاقة بين مؤسسات الزكاة على المستوى العالمي.
٤- وذلك من خلال المحاور التالية:

١- المحور التنظيمي .
٢- المحور الفكري .
٣- المحور التنفيذي.
٤- المحور الاجتماعي .
٥- المحور الاقتصادي.

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

عقد المؤتمر في دولة الكويت خلال الفترة من (٦ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٧) وذلك تحت شعار (نحو مؤسسة زكوية نموذجية) وقد نظم المؤتمر كل من بيت الزكاة بدولة الكويت والبنك الإسلامي للتنمية ممثلاً في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

أهداف المؤتمر

١- السعي إلى الارتقاء بدور مؤسسات الزكاة وأدائها من خلال عمل مؤسسي نموذجي يتواكب مع مستجدات العصر ومتطلباته.

٢ - العمل على توثيق وتعزيز العلاقة بين مؤسسات الزكاة بما يحقق التعاون الأمثل للنهوض بالعمل المؤسسي الزكوي.

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

تحت شعار ﴿ نحو مؤسسة زكوية نموذجية ﴾

بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع
البنك الإسلامي للتنمية (جدة)

المنعقد في دولة الكويت
خلال الفترة من 24-25 مارس 2007
تحت عنوان

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تجربة المشاكل التي تعاني منها المؤسسة وكيفية التغلب عليها

المملكة الأردنية

إعداد وتقديم
الدكتور/ علي مفلح القطارنة

مقـــدمـــة

- يعاني عدد من الدول النامية من شح الموارد وعجز مقدراتها الاقتصادية والمالية مما ينعكس سلباً على مختلف نواحي الحياة الصحية.

- تحقق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجتمعات في مختلف المجالات وبخاصة في مجال تقديم الرعاية الصحية تخفيف الأعباء عن كاهل المؤسسات الرسمية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات مما يترتب على ذلك خفض النفقات.

- في أي مجتمع من المجتمعات توجد فئة محرومة من الحصول على أدنى متطلبات الحياة الأساسية ومنها الرعاية الصحية الأمر الذي يستوجب توفير مثل هذه الخدمة لها.

- تحقيقاً لأهداف صندوق الزكاة في المملكة الأردنية الهاشمية المتمثلة في التنوع في تقديم خدماته وبرامجه فقد انتهج نهجاً غير تقليدي وهو المساهمة في تقديم الرعاية الصحية المناسبة لفئة محرومة من أبناء المجتمع.

- دأبت كثير من لجان الزكاة التابعة لصندوق الزكاة بإقامة المراكز والمستوصفات الطبية ومنها البدء بتجهيز مستشفى متكامل لهذه الغاية.

- اقتضى التنوع في تقديم الرعاية الصحية أيضاً أن تقوم بعض لجان الزكاة في تقديم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء المجتمع وذلك بإنشاء مراكز للتربية الخاصة لرعاية هذه الفئة التي تحتاج للرعاية أكثر من غيرها.

- تخضع كافة هذه المراكز والمستوصفات للتعليمات والأسس المعتمدة لدى وزارة الصحة والتي تتطلبها إقامة مثل هذه المراكز والمتسوصفات.

- وإننا إذ نضع بين أيديكم هذه النبذة عن تجربة صندوق الزكاة راجين أن نبين أنه مع ضعف الموارد وقلة الإيرادات التي سنبينها في المقدمة يمكن أن تبدع مؤسسات الزكاة في جميع الزكوات وإيصالها لمستحقيها وإحداث تجارب في أنواع الخدمة للفقراء ومنها تجربة صندوق الزكاة في الأردن في الرعاية الصحية.

نرجو الله الكريم أن تعم الفائدة والنفع والله من وراء القصد

والسلام عليكم

الدكتـور/ علي القطارنة

تجربة صندوق الزكاة

على الرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على مؤشرات الفقر منذ عام ١٩٩٧ م فإن نسبة الفقر في المملكة لا تزال مرتفعة حيث يعيش ١٤,٢ ٪ من الأردنيين دون خط الفقر ، وتعاني المناطق الريفية في الأردن من الفقر والأمية أكثر من المدن .

ويتطلب خفض نسبة الفقر في الأردن بطريقة فعالة التنسيق بين مختلف الجهات العاملة في مجال مكافحة الفقر في كل قطاعات المجتمع العام والخاص والتطوعي كما يتطلب ذلك تطوير السياسات الاجتماعية للانتقال من مفهوم الرعاية الاجتماعية إلى مفهوم التنمية الاجتماعية وتعزيز الإنتاجية كذلك هناك حاجة لتطوير فهم واضح لأسباب الفقر الأساسية من أجل تقديم خدمات أفضل للفقراء. ولتحقيق ذلك فإن المؤسسات العاملة في مجال العون الاجتماعي بحاجة إلى تقوية وتعزيز وتطوير مهارات العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية وإطلاق حملات توعية منتظمة تستهدف المجتمعات الفقيرة لتوعيتها بأهمية الرعاية الصحية والتعليم كمتطلب أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة للفقراء وتوجيههم إلى الحصول على التدريب تمهيداً للعمل على دمجهم في القوى العاملة كذلك فإن توسيع انتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في المجتمعات الفقيرة هو مبادرات رئيسية مهمة لزيادة الفرص التي تدر الدخل للفقراء.

يتحقق الرفاه الاجتماعي من خلال توفير سبل العيش الكريم اقتصاديا واجتماعياً للمواطنين أفراداً وجماعات وذلك لتعزيز سلامة المجتمع وتماسكه واستقراره ويتمثل ذلك في الاستجابة لجميع الحاجات الإنسانية وتلبيتها وبخاصة فيما يتعلق بفئات المحتاجين والفقراء. وتحقيق الرفاه الاجتماعي مسئولية مشتركة لابد للجميع أن يسهموا فيها وهو مطلب لكافة فئات المجتمع وشرائحه وانطلاقا من الإدراك بأهمية ذلك فقد قام الأردن باستثمار جزء كبير من موارده لضمان وصول الخدمات الأساسية للمواطنين وتلبية احتياجاتهم وقد تم إيقاف ما يعادل ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الخدمات الاجتماعية للعام ٢٠٠٤م ويعد هذا المستوى من أعلى المستويات في الدول النامية.

مع أن الحكومة ملتزمة بتقديم خدمات الرفاه الاجتماعي إلا أن الأعباء المالية المترتبة على تقديم هذه الخدمات تشكل هاجساً كبيراً إذا أخذنا بعين الاعتبار مقدار العجز المتنامي في الموازنة .

مكانة الزكاة في الإسلام:

إن الله سبحانه وتعالى فرض الزكاة على عباده ﴿ **وأقيموا الصلاة واتوا الزكاة** ﴾.

ووعدهم سبحانه بأنهم مهما فعلوا من خير فإنه لا يضيع ﴿ **وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله إن الله بما تعملون بصير** ﴾ سورة البقرة آيه ١١٠.

ووجه سبحانه الوعيد لمن هجر الفرض ﴿ **ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوّقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير** ﴾ آل عمران آية ١٨٠.

فالزكاة ركن مهم من أركان الإسلام لا يتم إسلام المرء إلا بها ولا يكتمل إيمانه إلا بأدائها فريضة اجتماعية تؤدّى في صورة عبادة إسلامية وحكمها كثيرة كمحاربة صور الحاجة والفقر وتأمين حياة كريمة للفقراء وكرابطة تراحم وتكافل بين أفراد المجتمع فهي حق لله ليس إحساناً من المعطي ولا تسّولاً من الآخذ ولأهميتها ومكانتها في الإسلام حددت مصارفها بقرآن يتلى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها يقول الله سبحانه وتعالى ﴿ **إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم** ﴾ سورة التوبة أيه ٦٠.

وانطلاقا من قوله تعالى: ﴿**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها**﴾ وعملاً بالآية التي سبقتها يتبين أن الله فرض الزكاة على أغنياء أمّة محمد صلى الله عليه وسلم بالمقادير الشرعية التي علمنا إياها عليه أفضل الصلاة والسلام بأمر من الله، يتولى الحاكم المسلم تحصيل هذه الزكاة وتوزيعها على الفئات الثمانية المنصوص عليها وأنيط هذا الأمر بالإمام لكي يضمن سلامة التحصيل وحسن التوزيع .

قانون صندوق الزكاة

بادرت المملكة إلى سن قانون خاص لتفعيل فريضة الزكاة وجبايتها منذ ما يقارب السبعة عقود وعلى وجه التحديد صدر أول قانون لجباية الزكاة عام ١٩٤٤ م ، وكان الأردن من أوائل الدول التي قامت بإصدار مثل هذه التشريعات واستمر العمل بها حتى صدر قانون صندوق الزكاة عام ١٩٧٨م ، ثم قانون رقم ٨ لعام ١٩٨٨م قانوناً دائماً وقد أعطى هذا القانون الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري لصندوق الزكاة، ونصت المادة رقم (٧) من هذا القانون على أن (يسمح لأي فرد بتنزيل كامل مبلغ الزكاة الذي دفعه للصندوق خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخله الخاضع لضريبة الدخل بمقتضى قانون ضريبة الدخل المعمول به).

حرصت إدارة صندوق الزكاة على تشكيل لجان زكاة تطوعية من مختلف أنحاء المملكة وذلك بهدف تسهيل الوصول إلى التجمعات السكانية والتعرف على الأسر المستفيدة من خلال وجود هذه اللجان في مناطق سكناها حيث حدد قانون الزكاة كيفية تشكيل لجان الزكاة ومحاسبتها وأسس عملها وضبط أعمالها والإشراف عليها وقد بلغ عدد اللجان (١٧٠) لجنة زكاة منتشرة في مختلف مناطق المملكة .

كما تم تشكيل مجلس لإدارة هذا الصندوق لرعاية شؤونه ولرسم السياسات العامة ويتولى إقرار الخطط والمشاريع والموازنة العامة للصندوق ويتألف هذا المجلس من :

١- وزير الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية / رئيساً.

٢- الأمين العام لوزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية / نائباً للرئيس .

٣- المفتي العام للملكة الأردنية الهاشمية / عضواً.

٤- مدير عام صندوق الزكاة /عضواً.

٥- مندوب وزارة المالية/ عضواً.

٦- مندوب وزارة التنمية الاجتماعية / عضواً.

٧- خمسة أعضاء من القطاع الخاص من المهتمين بالشئون الإسلامية يعينهم مجلس الوزراء الموقر.

رؤية الصندوق:

إحياء فريضة الزكاة من خلال تقديم الخدمة المثلى للمزكين والتوزيع العادل لأموال الزكاة.

رسالة الصندوق:

تعظيم فريضة الزكاة في المجتمع والتوعية بأحكامها واستقطاب المزكين وتشجيع وتنظيم العمل التطوعي لدى لجان الزكاة من أجل رفع المعاناة عن مستحقي الزكاة وإشراك القادرين منهم في عملية الإنتاج والعطاء وذلك من خلال إحداث نقلة نوعية في إدارة الصندوق.

الأهداف الإستراتيجية لصندوق الزكاة :

١- توعية المواطنين وحثهم على أداء فريضة الزكاة.

٢- مساعدة الأفراد والأسر ذات الحاجة وتقديم العون المادي والعيني لهم حسب ما تقتضيه الحالة الاجتماعية.

٣- زيادة المعونة ودعم المشاريع الإنتاجية بغرض إيجاد فرص تشغيل في مناطق الفقر المختلفة وتوسيع قاعدة المعونات.

٤- رفع كفاءة الموظفين وتوفير الإمكانيات التقنية المناسبة للوصول إلى الأداء الأمثل.

٥- إنشاء مؤسسة للزكاة والعمل على تفعيل دورها لجمع الزكاة في المجتمع مع تفعيل قانون صندوق الزكاة ليخدم الفقراء والمزكين من خلال الرؤية الجديدة لمؤسسة عالمية للزكاة.

موارد الصندوق

١- الزكاة التي يرغب الأفراد المسلمون بتأديتها للصندوق.

٢- الهبات والتبرعات.

٣- الصدقات والأضاحي والنذور وصدقة الفطر.

٤- أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة .

ومما تجدر الإشارة إليه ذكر السبل التي يمكن من خلالها تعزيز هذه الموارد وذلك تحقيقاً لأهداف ورسالة ورؤية الصندوق والتي يمكن إجمالها (بإحياء وتعظيم فريضة الزكاة في المجتمع المسلم والتوعية بكافة الوسائل المتاحة بأحكامها الشرعية واستقطاب المزكين وتشجيع العمل التطوعي لدى لجان الزكاة وذلك لرفع المعاناة عن مستحقي الزكاة وإشراك القادرين منهم في عملية الإنتاج من خلال المشاريع التأهيلية كل حسب إمكاناته وقدراته.

معوقات العمل في الصندوق:

١- من الناحية الإدارية:

(أ) تفعيلاً وعملاً بقوله تعالى ﴿**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها**﴾ فقد بين الحق سبحانه وتعالى وأمر الإمام المسلم والمتمثل بالدولة في هذه الأيام ، بإلزامية جباية الزكاة وذلك لسلامة التحصيل وحسن التوزيع لتحقيق إمكانية تغطية الصرف على مصارف الزكاة المطلوبة شرعا وليس كما هو معمول في الكثير من الأقطار بجباية الزكاة وتوزيعها من خلال اللجان والجمعيات والصناديق والتي تظهر بصورة مؤسسات العون الاجتماعي المتعددة في مثل هذه الأيام هذا من جهة، وتوعية المجتمع المسلم على أن إخراج الزكاة يعتبر أمرا تعددياً ووسيلة من وسائل التقرب إلى الله سبحانه وتعالى من جهة أخرى، إضافة إلى عدم وضوح المفهوم الشرعي للزكاة لدى المجتمع حيث يقتصر المفهوم على إخراج الزكاة للأموال النقدية فقط علما بان الأصل في إخراج وشمولية الزكاة لكافة الأموال سواء أكانت عروض تجارة أو منتجات زراعية أو معادن أو ما قد يتاجر به بأيه صورة من صور التجارة على المستوى الاستثماري المعاصر هذا من جانب، ومما يتعلق بعدم إدراك أفراد المجتمع بأهمية الزكاة كوسيلة من وسائل التقرب إلى الله في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المسلم من جانب آخر .

(ب) مطالبة الفرد الغني المسلم القادر على دفع الزكاة بدفع الكثير من الضرائب إضافة إلى الزكاة المطلوبة شرعاً مما جعل الكثير من أغنياء المجتمع المسلم يحجمون عن دفع زكاة أموالهم الشرعية.

٢- **من الناحية المالية** : نقص الموارد المالية اللازمة للإنفاق على مصارف الزكاة المختلفة مقارنة مع ما هو متوخى من مؤسسات الزكاة في المجتمع.

٣- **من الناحية التقنية** : عدم إمكانية مواكبة التطور والتقدم التكنولوجي نظراً لقلة موارد الصندوق ولما يترتب على ذلك من كلف مادية غير متوفرة.

إستراتيجية التصدي لهذه المعوقات:

١- سن التشريعات المناسبة لتحقيق إلزامية الزكاة على مستوى الدولة .

٢- دمج مؤسسات العون الاجتماعي تحت مظلة مؤسسة الزكاة فيما يتعلق بالإنفاق على المصارف الشرعية للزكاة وإناطة الصرف على غير المستفيدين من مصارف الزكاة بأيه مؤسسة من مؤسسات الصرف الأخرى وسن التشريعات المناسبة المتعلقة بها.

٣- تضافر جهود المؤسسات على المستوى الرسمي وغيره إعلامياً لتوعية أغنياء المجتمع على أن إخراجهم لزكاة أموالهم سواء أكانت نقدا أو غير ذلك يعتبر قربة من القرب إلى الله تعالى ووسيلة من وسائل التكافل الاجتماعي.

٤- العمل على تعديل المادة (٧) من قانون صندوق الزكاة التي تنص على تنزيل كامل مبلغ الزكاة الذي يدفعه الفرد من خلال السنة السابقة لنسبة التقدير من دخله الخاضع لضريبة الدخل بمقتضى قانون الضريبة المعمول به على أن يصار تنزيل كامل المبلغ الذي يدفع كزكاة من ضريبة الدخل المستحقة على مخرج الزكاة.

محاور الخطة الاستراتيجية:

المحور الأول : المحور الإعلامي:

ويهتم بالتوعية الإعلامية حول دور فريضة الزكاة وأثرها في إثراء المجتمع ودور الزكاة في خدمة قضايا المسلمين وخدمة الأهداف الوطنية وتطهير الأنفس وصيانة المجتمع من المفاسد وتم اعتماد الأساليب التالية:

- **التوعية الإعلامية** : استخدام كافة الوسائل الإعلامية المتاحة المقروءة والمسموعة والمكتوبة.
- الإعلانات عبر الطرق داخل وخارج المدن والمجتمعات السكانية.
- **العلاقات العامة**: التواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة وجهات العمل الخيري المحلية والخارجية والقيام بمشاريع مشتركة واتفاقيات وتبادل المعرفة والتعاون والزيارات ومنها:
  - اتفاقيات تعاون.
  - مؤتمرات وورش عمل .
  - تبادل الدعوات والزيارات للمؤسسات اللماثلة .
  - التواصل مع المحسنين.
  - المشاركة في ملتقيات الوعظ والإرشاد والأيام الطبية المجانية.

المحور الثاني : الدراسات:

أ- التعرف على واقع الأسر والأفراد ذات الحاجة والوصول إلى حالات الفقر في مختلف أنحاء المملكة وضمن الإمكانيات المتاحة.

ب- تحديث وسائل العمل وحوسبة ملفات صندوق الزكاة والعمل على انجاز قاعدة بيانات تشمل كافة جوانب العمل في صندوق الزكاة ومكاتبه المنتشرة في مختلف المحافظات وربطه بجميع الجهات ذات العلاقة.

المحور الثالث : المساعدات:

ويهدف صندوق الزكاة في هذا المحور إلى :

- زيادة المبالغ المقدمة للأسر المستفيدة من الصندوق.
- زيادة قيمة المساعدات المقدمة للحالات الطارئة مع العمل على تخصيصها للحالات ذات الاستحقاق .
- الاستمرار وزيادة عدد الأسر المنتفعة من كفالة الأيتام.
- التركيز على المشاريع الإنتاجية المدرة ودمج الأسر الفقيرة القادرة على العمل في عجلة الإنتاج.
- التوسع في تقديم المواد العينية المختلفة .
- الرعاية الصحية : التوسع في تقديم الرعاية الصحية المقدمة لمنتفعي الزكاة من خلال مراكز الرعاية الصحية التابعة للجان الزكاة.

- استكمال إنجاز مستشفى المقاصد الخيرية / لجنة زكاة وصدقات حي نزال.
- مراكز التربية الخاصة التي تهتم بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بالتعاون مع المؤسسات الخيرية المحلية والدولية.
- برنامج الطالب الفقير.
- المساهمة في المشاريع ذات النفع العام والمرتبطة بأهداف صندوق الزكاة.

المحور الرابع: التطوير الإداري: تحتل مكانة الفرد في العملية الإدارية دوراً أساسياً وبارزاً فهو الهدف وهو الأداة وعليه فإن هذا المحور يتناول الاستمرار في تدريب وتأهيل موظفي صندوق الزكاة وموظفي مكاتب الزكاة في مديريات الأوقاف ضمن برامج معدة تتناسب مع حاجات وطموحات صندوق الزكاة.

الرقابة على الخطة الإستراتيجية

تعتبر رقابة الإنجاز جزءاً لا يتجزأ من الخطة الإستراتيجية لصندوق الزكاة وأداة رئيسية للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة من خلال اعتماد الأساس الكمي والنوعي وذلك باعتماد لجنة التقييم والتي تناط بلجنة يرأسها مدير عام صندوق الزكاة وعضوية ثلاثة مديرين من صندوق الزكاة تعمل على تقييم العمل كل ستة شهور من خلال:

١- الأساس الكمي ويهتم بالتغير في عدد الأفراد المنتفعين من خدمات الصندوق ومقارنة التغيرات الكمية في مختلف الأنشطة بما هو مخطط له في الخطة الإستراتيجية ومراقبة الانحرافات وتحديد الخلل.

٢- الأساس النوعي ويقيس مدى تحسن الأداء في صندوق الزكاة والكفاءة في تقديم الخدمات وحجم المنفعة المحققة للمستفيدين مقارنة بالخطة المرسومة.

واجبات لجنة رقابة الخطة الإستراتيجية:

١- قياس الأداء ومقارنة الإنجاز الفعلي مع الخطط المرسومة .

٢- تحديد الانحرافات وبيان درجة خطورتها.

٣- تحليل وتحديد أسباب الانحرافات.

٤- رفع التوصيات والمقترحات الملائمة إلى مجلس الإدارة.

٥- اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

إستراتيجية صندوق الزكاة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ م
محاور إستراتيجية صندوق الزكاة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)

المحور الأول : المحور الإعلامي.

رقم النشاط	اسم النشاط البرنامج	الفئة المستهدفة المنطقة الجغرافية	الأشخاص المسئولون	الشركاء	الفترة الزمنية	التكلفة	الجدول الزمني للإنجاز			الملاحظات
							٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
1-1	التوعية الإعلامية	المزكون داخل المملكة وخارجها	مديرية العلاقات العامة مديرية المال	وسائل الإعلام المختلفة	من 2005/1/1 ولغاية 2007/12/31م	30000	10000	10000	10000	
2-1	العلاقات العامة	الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية	مديرية العلاقات العامة مديرية المال مديرية الدراسات	وزارة الأوقاف المؤسسات الخيرية	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	15000	5000	5000	5000	

إستراتيجية صندوق الزكاة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ م

محاور إستراتيجية صندوق الزكاة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)

المحور الثاني : التعرف على واقع الأسر والأفراد ذات الحاجة.

رقم النشاط	اسم النشاط البرنامج	الفئة المستهدفة المنطقة الجغرافية	الأشخاص المسئولون	الشركاء	الفترة الزمنية	التكلفة	الجدول الزمني للانجاز			الملاحظات
							٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
1-2	إعداد قاعدة بيانات تشمل مكاتب الصندوق ولجان الزكاة	مكاتب الصندوق ولجان الزكاة في كافة محافظات المملكة	مديرية الحاسب الآلي، مديرية الدراسات، مديرية اللجان	وزارة الأوقاف	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م.	40000	20000	10000	10000	
2-2	الحد من الازدواجية بما يتناسب مع تعليمات صندوق الزكاة	الأسر الفقيرة المنتفعة من الصندوق ولجانه	مديرية الحاسب الآلي، مديرية الدراسات، مديرية اللجان	صندوق المعونة،الوطنية صندوق التنمية والتشغيل، الضمان الاجتماعي، مؤسسة التقاعد	من 2005/1/1 م إلى 2007/12/31م.					استخدام الموارد المتاحة

إستراتيجية صندوق الزكاة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ م

محاور إستراتيجية صندوق الزكاة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)

المحور الثالث : تقديم الزكاة والمساعدات والمشاريع الإنتاجية.

رقم النشاط	اسم النشاط (البرنامج)	الفئة المستهدفة المنطقة الجغرافية	الأشخاص المسئولون	الشركاء	الفترة الزمنية	التكلفة	الجدول الزمني للإنجاز			الملاحظات
							٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
1-3	(الزكاة النقدية المتكررة) رفع قيمة الانتفاع للأسر المستفيدة من صندوق الزكاة بزيادة شريحة أفراد الأسرة بواقع ثلاثة دنانير للفرد عدا رب الأسرة	الأسرة المنتفعة من صندوق الزكاة	مديرية المال مديرية الدراسات	المزكون	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	2250000	70000	750000	80000	
2-3	(الزكاة النقدية الطارئة) تحسين وتقنين المساعدات الطارئة لزيادة المنفعة.	الأسرة الفقيرة أصحاب الحالات الإنسانية غير المتكررة	مديرية المال مديرية الدراسات	المزكون	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	540000	18000	180000	180000	

إستراتيجية صندوق الزكاة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ م

محاور إستراتيجية صندوق الزكاة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)

المحور الثالث : تقديم الزكاة والمساعدات والمشاريع الإنتاجية.

رقم النشاط	اسم النشاط (البرنامج)	الفئة المستهدفة المنطقة الجغرافية	الأشخاص المسئولون	الشركاء	الفترة الزمنية	التكلفة	الجدول الزمني للإنجاز			الملاحظات
							٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
3-3	كفالة اليتيم	الأيتام من أبناء الأسر المستهدفة في جميع محافظات المملكة.	مديرية الدراسات. مديرية المال. مكاتب الصندوق ولجان الزكاة في المملكة.	المزكون داخل المملكة وخارجها	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	54000	17000	18000	190000	
4-3	المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل على مستوى الأسرة	الأسر القادرة على الإنتاج ممن تنطبق عليهم شروط الزكاة في جميع محافظات المملكة.	مديرية الدراسات. مديرية المال. مكاتب الصندوق في المملكة.	وزارة الزراعة. مؤسسة التدريب المهني.	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	36800	11200	12200	134000	

إستراتيجية صندوق الزكاة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ م

محاور إستراتيجية صندوق الزكاة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)

المحور الثالث : تقديم الزكاة والمساعدات والمشاريع الإنتاجية.

رقم النشاط	اسم النشاط البرنامج	الفئة المستهدفة المنطقة الجغرافية	الأشخاص المسئولون	الشركاء	الفترة الزمنية	التكلفة	الجدول الزمني للإنجاز			الملاحظات
							٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
5-3	المواد العينية وتشمل: ا-الطرود الغذائية. ب-موائد الرحمن. ج-مشروع الخبز الخيري. د-مشروع الحقيبة المدرسية. هـ- مواد عينية متنوعة.	الأسر الفقيرة في جميع محافظات المملكة.	مديرية اللوازم. مديرية المال. مكاتب الصندوق ولجان الزكاة في المملكة.	وزارة الأوقاف. المزكون داخل المملكة وخارجها.	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	58500	18500	19500	20500	
6-3	برنامج الرعاية الصحية ويشمل: أ-مشروع مستشفى المقاصد الخيري. ب-المراكز الطبية الخيرية. ج-مشاريع التربية الخاصة. د-المريض الفقير.	الأسر الفقيرة في جميع محافظات المملكة.	مديرية اللجان. لجان الزكاة في المملكة.	المزكون داخل المملكة وخارجها. وزارة الصحة.	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م					

إستراتيجية صندوق الزكاة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ م

محاور إستراتيجية صندوق الزكاة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)

المحور الثالث : تقديم الزكاة والمساعدات والمشاريع الإنتاجية.

رقم النشاط	اسم النشاط البرنامج	الفئة المستهدفة المنطقة الجغرافية	الأشخاص المسئولون	الشركاء	الفترة الزمنية	التكلفة	الجدول الزمني للإنجاز			الملاحظات
							٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
7-3	برنامج الطالب الفقير	الطلاب الفقراء ممن هم في مرحلة البكالوريوس فما دون في جميع محافظات المملكة.	مديرية الدراسات. مديرية المال. مكاتب الصندوق في المملكة.	المزكون. الجامعات والكليات.	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	90000	30000	30000	30000	
8-3	مساهمات ومنح	مؤسسات ومساهمات في العمل الخيري العام.	مجلس إدارة الصندوق.	المزكون	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	170000	55000	55000	60000	
9-3	الزكاة المشروطة	الفقراء والأيتام وطلاب العلم الفقراء	المزكون زكاة مشروطة	صندوق الزكاة ولجان الزكاة	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	415000	130000	140000	145000	
10-3	المساعدات المقدمة من خلال لجان الزكاة	الأسر الفقيرة في جميع محافظات المملكة	لجان الزكاة	صندوق الزكاة / المزكون	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	1940000	625000	650000	670000	

إستراتيجية صندوق الزكاة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ م
محاور إستراتيجية صندوق الزكاة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)

المحور الرابع : التطوير الإداري.

رقم النشاط	اسم النشاط البرنامج	الفئة المستهدفة المنطقة الجغرافية	الأشخاص المسئولون	الشركاء	الفترة الزمنية	التكلفة	الجدول الزمني للإنجاز			الملاحظات
							٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
1-4	تدريب وتأهيل موظفي صندوق الزكاة	صندوق الزكاة	وزارة الأوقاف / مديرية التخطيط والتطوير الإداري	المعهد الوطني للتدريب	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م	20000	10000	5000	5000	تمويل من وزارة الأوقاف
2-4	تدريب وتأهيل أقسام الزكاة في مديريات الأوقاف	صندوق الزكاة	وزارة الأوقاف / مديرية التخطيط والتطوير الإداري	المعهد الوطني للتدريب	من 2005/1/1م ولغاية 2007/12/31م					تمويل من وزارة الأوقاف

المخاطر التي تؤثر على كيان صندوق الزكاة

ماهية المخاطر	كيفية تأثيرها	سبب تأثيرها	درجة حدوثها وتكرارها	الجهة المسئولة في الصندوق للتعامل معها
مخاطر خارجية ظروف دولية	إحجام الجهات التطوعية الخيرية الخارجية عن المساهمة في تقديم المساعدات النقدية والعينية لصندوق الزكاة.	الظروف السياسية المستجدة السائدة في المنطقة والتضييق على العمل التطوعي الخيري وذلك بربطه بأعمال أخرى غير خيرية.	قليلة	رئيس مجلس إدارة صندوق الزكاة.
مخاطر خارجية تأثير وسائل الإعلام	التأثير السلبي لبعض الصحف الإعلامية والتي تفتقر للدقة والموضوعية خلال تناولها لمواضيع تتعلق بصندوق الزكاة ولجان الزكاة التابعة لها.	عدم الاطلاع على حقيقة عمل صندوق الزكاة	متوسطة	رئيس مجلس إدارة صندوق الزكاة ومدير العلاقات العامة.
مخاطر خارجية غياب التنسيق	تقييد لجان الزكاة من العمل بحرية في مجال العمل الخيري حيث إنها تعتبر من روافد صندوق الزكاة الرئيسية.	غياب التنسيق بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.	متوسطة	المدير العام ومدير العلاقات العامة.
مخاطر داخلية الثقة بعمل صندوق الزكاة	إحجام المحسنين والمزكين والمتطوعين عن رفض صندوق الزكاة المساعدات العينية والنقدية والتي تعتبر العمود الفقري لموارد الصندوق.	-ضعف الثقة بصندوق الزكاة وآلية العمل. -فكرة دمج الصناديق التي تعمل في مجال العمل الاجتماعي.	قليلة	المدير العام ومدير العلاقات العامة.

الإستراتيجيات المالية للسنوات ٢٠٠٥ ٢٠٠٧ م .

الرؤيا:

توفير الاحتياجات المالية للصندوق وإدارتها بفاعلية بما يضمن قيامه بكافة الأنشطة الواردة بخطته الإستراتيجية.

الرسالة:

استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في الإدارة المالية وتزويد الإدارة بالتقارير المالية والتوصيات اللازمة لتمكينها من اتخاذ القرارات بتنفيذ الأنشطة ووضع الرقابة الجيدة على إيرادات ونفقات الصندوق.

الأهداف الإستراتيجية:

١- العمل على زيادة الإيرادات.

٢- العمل على خفض النفقات.

٣- العمل على حوسبة جميع الإجراءات المالية.

يهدف الصندوق لإحياء فريضة الزكاة في المجتمع والحصول على الأموال اللازمة من زكاة وتبرعات وصدقات وهبات لتقديمها للمستحقين وذلك من خلال مجموعة البرامج والأنشطة التي تلبي احتياجات الجميع ويأتي هذا التنوع منسجماً مع رسالة صندوق الزكاة في رفع المعاناة عن مستحقي الزكاة وإشراك القادرين منهم في عملية الإنتاج من خلال إشراكهم في مشاريع الصندوق المختلفة.

أولاً / الإيرادات

الإيـــراد	فعلي 2003	فعلي 2004	فعلي 2005	تقدير 2006	تقدير 2007
20 % مشروطة	304140	321000	325000	335000	350000
20 % لجان زكاة	1321000	1108000	1120000	120000	130000
الزكاة العادية	56640	116200	1250000	135000	150000
أرباح الحسابات	14990	16750	55000	50000	50000
التبرعات	120500	115000	220000	320000	40000
مساهمة وزارة الأوقاف/رواتب/إيجارات/ مياه/كهرباء ومحروقات	90000	100000	120000	125000	130000
كفالة الأيتام	189670	167700	170000	180000	190000
الزكاة المشروطة	1380000	1285500	1325000	1400000	1450000
لجان الزكاة	5200000	6800000	700000	7200000	7400000
المجموع	8676940	10030150	10460000	10855000	11260000

ثانياً / المدفوعات

البيان	فعلي 2003	فعلي 2004	فعلي 2005	تقدير 2006	تقدير 2007
المساعدات الشهرية	471600	553000	700000	750000	800000
المساعدات الطارئة	256000	276000	180000	180000	180000
المساعدات المشروطة	1360000	1292000	1300000	1400000	1450000
كفالات الأيتام	164000	153400	170000	180000	190000
مساعدة الطلاب	63500	4200	30000	30000	30000
مساهمات ومنح	3600	3600	55000	55000	60000
لجان الزكاة/فقراء وأيتام	5200000	6000000	6250000	6500000	6700000
المجموع	7518700	8282200	8685000	9095000	9410000

ثالثا / البرامج والمشاريع

البيان	فعلي 2003	فعلي 2004	فعلي 2005	تقدير 2006	تقدير 2007
الطرود الغذائية	44400	38000	50000	55000	60000
الدورات التدريبية التدريب المهني	2250		10000	15000	20000
الحقيبة المدرسية	6400	12900	20000	25000	30000
مشروع الخبز الخيري	350000	52000	60000	650000	70000
موائد الرحمن / افطار صائم	13600	27000	30000	35000	40000
مشروع تربية الأغنام	25000	34700	60000	65000	70000
مشروع تربية الأبقار		6280	20000	22000	25000
مشروع تربية الدجاج		1500	6000	6500	7000
مشروع تربية النحل			6000	6500	7000
مشاريع تأهيلية/بقالة/تريكو	7500	16620	20000	22000	25000
المجموع	134150	189000	828000	317000	354000

رابعاً / المصاريف الإدارية والعمومية

البيان	فعلي 2003	فعلي 2004	فعلي 2005	تقدير 2006	تقدير 2007
الرواتب والأجور	90000	9500	*10000	105000	110000
المياه والكهرباء والمحروقات	5000	5000	*5000	5000	5000
الإيجارات	18000	18000	*18000	18000	18000
دراسات اجتماعية	4600	4470	12000	13000	14000
صيانة وإصلاح	1300	2012	5000	5000	5000
نفقات الاتصال /هاتف/ انترنت	7900	2884	5000	5000	5000
مكافاة العمل الإضافي	1280	1503	4000	4000	4000
عمال المياومة	7320	8064	10000	10000	10000
أتعاب تدقيق	2260	2305	2300	2500	2500
قرطاسية ومطبوعات	4700	2480	5000	5000	5000
أجهزة ولوازم	4900	2900	6000	4000	4000
احتفالات ومناسبات	1200	2905	5000	5000	5000
نفقات إعلانية وإعلانات			10000	10000	10000
معارض			1000	1000	1000
مكافآت		1177	2000	2000	2000
استشارات قانونية ومالية			3000	3000	3000
تدريب وتأهيل			10000	5000	5000
المجموع	148460	151500	208300	202500	208500

• مساهمة وزارة الأوقاف رواتب الموظفين وإيجار المبنى والكهرباء والمحروقات.

برامج وأنشطة صندوق الزكاة

أولاً: المساعدات النقدية الشهرية:

قام الصندوق بتقديم رواتب شهرية لـ (١٢٧٥٠) أسرة بلغت (٣,٧٠٦,٠٠٠) دينار موزعة على النحو التالي:

- مركز إدارة الصندوق (١٧٥٠) أسرة صرف لها مبلغ وقدره (٥٥٣٠٠٠) دينار.
- لجان الزكاة (١١٠٠٠) أسرة صرف لها مبلغ وقدره (٥٤٠٣٦٠١) دينارا.

وبالنظر لعدد الأسر التي تتقاضى مثل هذه المساعدات للأعوام السابقة فإنه يتوقع زيادة العدد لكي يصل إلى (١٤٠٠٠) أسرة في المستقبل ، علماً بأن هذا العدد قابل للزيادة أو النقصان.

ب - المساعدات النقدية الطارئة:

قام صندوق الزكاة ولجانه بصرف مبلغ وقدره (٢٧٦٠٠٠) دينار استفاد منه (١٠٠٠٠) محتاج.

ج - المساعدات العينية :

قدم صندوق الزكاة مساعدات عينية شملت طرود الخير والتمور والمواد العينية الأخرى على النحو التالي:

الحقيبة المدرسية (٥٠٠٠) حقيبة بمبلغ (٢٥٠٠٠) دينار.

طرود غذائية (١٤٠٠٠) طرد بمبلغ (١٥٠٠٠٠) دينار.

تمور (٢٧) طناً متبرع بها.

جلباب (١٨٧٦٢) جلباباً متبرع بها.

ثانياً: كفالات الأيتام:

قام صندوق الزكاة بكفالة الأيتام البالغ عددهم (١٦٨٣٢) يتيماً بمبلغ إجمالي قدره (٣٤٧٨٠٠٠) دينار كما هو مبين تالياً:

- مركز إدارة الصندوق (٨٣٢) يتيماً بمبلغ (١٥٣٠٠٠) دينار.
- لجان الزكاة (١٦٠٠٠) يتيم بمبلغ (٣,٣٠٠,٠٠٠) دينار.

وبالنظر إلى الخمس سنوات السابقة فإنه من المتوقع زيادة عدد الأيتام المكفولين من صندوق الزكاة ولجانه إلى (٢٠٠٠٠) يتيم مستقبلاً علماً بأن المبلغ المخصص لكل يتيم (٣٠) ديناراً شهرياً.

ثالثاً : موائد الرحمن:

قم صندوق الزكاة خلال شهر رمضان المبارك بتوزيع (١٦٥٠٠) وجبة طعام ساخنة على الأسر الفقيرة في مختلف مناطق المملكة وبقيمة (٢٧٠٠٠) دينار.

رابعاً : صدقة الفطر

قام الصندوق باستقبال صدقة الفطر من الصائمين وتوزيعها على مستحقيها وقد بلغت قيمتها (٢٥٠٠٠) دينار.

خامساً : مشروع الخبز الخيري:

تم توزيع كوبونات الخبز الخيري على (٤٠٠٠) أسرة في جميع محافظات المملكة وعلى مدار أيام شهر رمضان المبارك وبكلفة (٥٢٠٠٠) دينار.

سادساً : مشروع مساكن الفقراء

قام الصندوق من خلال لجنة زكاة وصدقات سنابل الخير التابعة له ببناء ثلاثة وحدات سكنية للفقراء في منطقة الاعوار حيث بلغت كلفة الوحدة الواحدة حوالي (١٠٠٠٠) دينار ويتطلع الصندوق إلى إنشاء مجمع سكني متكامل للفقراء ومركز صحي يخدم المجمع على قطعة الأرض التي تم استملاكها لهذه الغاية في منطقة الأغوار.

أنواع المشاريع التأهيلية التي يقوم بها صندوق الزكاة في مختلف محافظات وألوية المملكة

١- المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني:

تشمل هذه المشروعات ثمانية أنواع من المشاريع الإنتاجية المختلفة تقوم على أساس استثمار الجهد الكامن لدى الأسر الفقيرة في المنزل الريفي ولا تتطلب هذه المشاريع معدات وآلات لغايات الإنتاج وإنما تحتاج إلى التدريب والصيانة خلال فترة المشروع.

وتعتبر تكلفة إنشائها قليله قياسا بالمشاريع الأخرى وتعتبر دخلا ثابتا ومستقرا كما أن السلع المنتجة يكون من السهل تسويقها محليا وبجهد قليل عدا أن الإنتاج لهذه المشاريع يغطي فصول السنة كافة.

وهذه المشروعات:

١- مشروعات تربية الأبقار الحلوب.

٢- مشروعات تربية الماعز الشامي.

٣- مشروعات تصنيع مشتقات الحليب.

٤- مشروعات تربية النحل.

٥- مشروعات تربية الدجاج البياض.

٦- مشروعات تربية الأرانب.

٧- مشروعات تصنيع مشتقات الخضار والفواكه من مخللات ومربى.

٨- مشروعات الحدائق الخضرية من الأعشاب الطبيعية (كالزعتر ، الميرمية ، والبابونج).

٢- المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية التقليدية:

وتشمل هذه المشروعات عشرة أنواع من المشاريع المختلفة تقوم على أساس القدرات والمهارات المهنية والحرفية للأفراد والأسر الفقيرة ويتطلب العمل في بعض هذه المشاريع توفير بعض الآلات والمعدات الصغيرة بتكلفة قليلة ومعقولة كما أن إنتاج هذه المشاريع يمثل طابعاً حضارياً وتراثياً مما يسهل مهمة تسويقه خاصة في المجالات السياحية ولذلك يمكن اعتبار هذه المشاريع ذات جدوى اقتصادية مناسبة ولا يحتاج تنفيذها إلى أيدي عاملة كثيرة حيث إنه يمكن للفرد الواحد أن يقوم بتنفيذ أي من هذه المشاريع، كما أن المواد الخام الداخلة في العملية الإنتاجية تعتبر أسعارها معقولة ومتوافرة في الأسواق المحلية:

وهذه المشروعات هي:

١- مشروعات حياكة الملبوسات.

٢- مشروعات التريكو والتطريز.

٣- مشروعات التحف التراثية.

٤- مشروعات تشكيل الرمل الملون في الزجاج.

٥- مشروعات الرسم على الخزف والزجاج.

٦- مشروعات النباتات الصناعية وتنسيق الزهور.

٧- مشروعات صناعة الأواني الفخارية.

٨- مشروعات البسط والسجاد.

٩- مشروعات أطباق القش.

١٠- مشروعات التنجيد العربي للفرش.

٣- مشروعات التدريب المهني:

تشتمل هذه المشروعات على عشرة أنواع من البرامج المختلفة تقوم جميعها على أساس تدريب الأفراد الفقراء القادرين على العمل في المجالات الخدمية والصناعية لدى المؤسسات التدريبية المهنية المتخصصة لإكسابهم المهارات والقدرات التي يستطيعون من خلالها العمل وتحقيق دخل معقول يعتاشون هم وأسرهم منه للوصول إلى حياة كريمة دون الحاجة إلى السؤال.

وتحقيقا لهذه الغاية فقد عقد صندوق الزكاة اتفاقية مع مؤسسة التدريب المهني حيث يتولى الصندوق

تمويل هذه الدورات وتتولى المؤسسة تعليم وتدريب وإكساب المهارات للطلبة الفقراء ومنحهم الشهادات العلمية اللازمة التي تؤهلهم للعمل والإنتاج وهذه البرامج التدريبية هي :

١- برنامج الكهرباء.
٢- برنامج صيانة المركبات والآليات.
٣- برنامج تشكيل المعادون والصيانة الميكانيكية العامة.
٤- برنامج صيانة الأجهزة الإلكترونية.
٥- برنامج التكييف والتمديدات الصحية.
٦- برنامج الطباعة.
٧- برنامج الخدمات الفندقية.
٨- برنامج الصناعات الكيماوية.
٩- برنامجا البناء والإنشاءات .
١٠- برنامج النجارة والديكور.

تجربة صندوق الزكاة في الرعاية الصحية

تحقيقاً لأحد أهداف صندوق الزكاة المتمثل في (المساهمة في تأمين الرعاية الصحية للفقراء والمحتاجين) فقد اجتهدنا في صندوق الزكاة على اتخاذ خط خدمي آخر عدا عن صرف المساعدات النقدية والعينية والمشاريع التاهيلية والسكنية وكفالة الأيتام .....الخ ألا وهو تقديم الخدمات الصحية للعائلات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وذلك من خلال إقامة العديد من المراكز والمستوصفات الطبية في عدد من لجان الزكاة التابعة لصندوق الزكاة وذلك بعد أن تستوفي هذه اللجان متطلبات وشروط إقامة المراكز والمستوصفات الطبية بمواصفاتها الفنية والكادر الطبي القادر على تسيير أمورها بالشكل اللازم وتوفير الإنشاءات وما يلزمها من مرافق وتجهيزات ولوازم طبية فيما بعد فقد تطورت بعض هذه المستوصفات إلى مراكز طبية شاملة تحتوي على عدد كبير من عيادات الاختصاص (مركز طبي الوحدات الشامل) والبعض الآخر منها تطور ليصبح مستشفى خيرياً (مستشفى المقاصد الخيري) في منطقة حي نزال.

إضافة لما سبق فقد قام عدد من اللجان بإنشاء مراكز للتربية الخاصة (لذوي الاحتياجات الخاصة) وذلك بمشاركة المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية وهي مؤسسة تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة شديدي الإعاقة.

وهي كما يلي :

أولاً : لجنة زكاة وصدقات الوحدات ويتبع لها ما يلي :

١- المركز الطبي التابع للجنة زكاة وصدقات الوحدات / العاصمة ويحتوي على ما يلي:

1 -	عيادة الطب العام	6 -	عيادة الأنف والأذن والحنجرة
2 -	عيادة طب الأسنان (رجال)	7 -	عيادة الجلدية
3 -	عيادة النسائية	8 -	مختبر التحاليل الطبية
4 -	عيادة العيون	9 -	مختبر الأسنان
5 -	عيادة طب الأطفال	10 -	صيدلية المركز الطبي
11 -	عيادة طب الأسنان (نساء)		

٢-مبنى الشلل الدماغي والعلاج الطبيعي التابع للجنة زكاة وصدقات الوحدات.

يتكون من طابقين حيث بلغت تكلفة بنائه (٢٥٠٠٠) دينار وعلى نفقة المحسن الكريم الدكتور/ علي أبو القاسم جزاه الله خيراً.

حيث يقوم المركز باستقبال المرضى شديدي الإعاقة.

٣-مبنى مركز لجنة زكاة وصدقات الوحدات ويشمل مقر اللجنة ومستودعاتها.

٤-مبنى ذوي الاحتياجات الخاصة التابع للجنة زكاة وصدقات الوحدات حيث تم تخصيص مقر للذكور وآخر للإناث ، وهو مركز نهاري تم افتتاحه بدعم من المؤسسة السويدية ويقوم بتقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة الكبار لمساعدتهم على الاعتماد على النفس.

ثانياً : المستوصفات الطبية التابعة للجنة زكاة وصدقات حي نزال – العاصمة.

أ- مستوصف حي نزال ويحتوي على :

١- عيادة الطب العام

٢- عيادة طب الأسنان.

ب- مستوصف السيدة زينب ويحتوي على :

١- عيادة الطب العام.

٢- عيادة طب الأسنان.

٣- مختبر التحاليل الطبية.

جـ- مستوصف مسجد أبي هريرة ويحتوي على :

١- عيادة الطب العام .

٢- عيادة طب الأسنان.

٣- مختبر التحاليل الطبية.

٤- مركز التربية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة عقلياً وذلك بالتعاون مع المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية.

٥- مشروع مستشفى المقاصد الخيرية التابع للجنة زكاة وصدقات حي نزال.

تم وضع حجر الأساس لهذا المشروع في ٢٠٠٢/٧/٢م كمرحلة أولى وتم تجهيز الطوابق التالية من المستشفى.

١- طابق التسوية : أ- الأشعة والخدمات.

٢- طابق التسوية : ب- قسم العمليات.

٣- الطابق الأرضي : عيادات الاختصاص.

٤- الطابق الأول : منامات الرجال.

٥- الطابق الثاني : منامات النساء.

٦- الطابق الثالث : منامات الأطفال والجراحة التخصصية.

٧- الطابع الرابع : الضيافة والكفتريا.

تم الاحتفال بتوسعة هذه المرحلة في ٢٠٠٤/٤/٢١م وتشمل وحدة غسيل الكلى التي تم ضمها إلى المبنى وما أنجز في المرحلة الأولى علماً بأن هذا المستشفى يتولى الإشراف عليه لجنة زكاة وصدقات حي نزال مع مجلس إدارة تم اختياره من قبل مجلس إدارة صندوق الزكاة وكذا إدارة صندوق الزكاة نفسها.

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أن المساحة الإجمالية للمستشفى تقدر بـ (٧٠٠٠) متر مربع وأن السعة الإجمالية للمستشفى من الأسرة تتراوح ما بين (١٠٠-١٢٠) سريراً وتقدر التكلفة الإجمالية للمستشفى بـ (٤٠٠٠٠٠) دينار أردني وأن اللجنة تعمل جاهدة على تأمين المستشفى بالتجهيزات الطبية اللازمة لهذه الغاية حتى نهاية عام ٢٠٠٦ م وفي بداية عام ٢٠٠٧م سيتم إن شاء الله تعالى بدء العمل في العيادات الخارجية من الدور الأرضي من المستشفى ولعدد جزئي من الأسرة بشكل عام.

ثالثاً : مستوصف لجنة زكاة وصدقات الشهيد العالم عبد الله عزام -العاصمة ويحتوي على :

١- عيادة النسائية .

٢- عيادة طب الأسنان.

٣- مختبر التحاليل الطبية.

رابعاً : مستوصف لجنة زكاة وصدقات الفاروق - ويحتوي على :

١- عيادة الطب العام.

٢- عيادة النسائية.

خامساً : مستوصف لجنة زكاة وصدقات مخيم الحسين - العاصمة ويحتوي على:

١- عيادة الطب العام.

٢- عيادة النسائية.

سادساً : مركز التربية الخاصة للمعاقين التابع للجنة زكاة وصدقات مخيم الحسين وبالتعاون مع المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية.

سابعاً : مستوصف لجنة زكاة وصدقات مخيم البقعة – البلقاء ويحتوي على :

أ- عيادة الطب العام.

ثامناً : مستوصف لجنة زكاة وصدقات مخيم الجوفة والأشرفية ويحتوي على :

١- عيادة الطب العام .

٢- عيادة طب الأسنان.

٣- عيادة النسائية.

تاسعاً : مركز التربية الخاصة لذوى الاحتياجات الخاصة التابع للجنة زكاة وصدقات المنارة وأم نوارة وبالتعاون مع المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المراكز تقوم بمعالجة جميع الأسر الفقيرة والمحتاجة التي تتقاضى رواتب شهرية ولها دراسات اجتماعية مجانا دون أية رسوم والبالغ عددها (٥٠٠٠٠) مريض من كافة المحافظات وألوية المملكة ويتم تامين الأدوية بصورة مجانية، أما بقية المراجعين لهذه المراكز من غير المنتفعين من هذه اللجان فيتم معالجتهم بأسعار رمزية وحسب الحد الأدنى من رسوم المعالجة المحددة من نقابة الأطباء حسب أوضاعهم الحياتية والمعيشية وتطمح هذه اللجان إلى التوسع في هذه المراكز والمستوصفات الطبية وفتح عيادات جديدة (عيادات اختصاص).

وهنالك لجان ستقوم ببناء مستوصفات طبية وهي الآن قيد الموافقات اللازمة من الجهات ذات العلاقة وإنجازالمشاريع اللازمة لتحقيق هذه الغاية وهي المذكورة أدناه:

١- لجنة زكاة وصدقات عين الباشا.

٢- لجنة زكاة وصدقات السلط الرئيسية .

٣- لجنة زكاة وصدقات مخيم الطالبية.

٤- لجنة زكاة وصدقات مخيم اربد.

وهناك عدد من المراكز للتربية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وعددها خمسة مراكز تتبع للجان الزكاة التالية/ لجنة زكاة وصدقات الوحدات / لجنة زكاة وصدقات حي نزال / لجنة زكاة وصدقات مخيم الحسين / لجنة زكاة وصدقات المنارة وأم نواره / لجنة زكاة وصدقات البقعة.

وتتجه النية لفتح مراكز مماثلة في عدد من المحافظات وألوية المملكة نظراً للطلب المتزايد من أسر ذوي الاحتياجات الخاصة عقلياً وحركياً في هذه المحافظات حال توفير التمويل المالي اللازم لفتح هذه المراكز.

علماً بأن العمل الذي قامت به اللجان اقتصر على تحديث بعض الأجهزة الطبية في المراكز الصحية

اللازمة واعفائها من الضريبة العامة على المبيعات كالأجهزة الخاصة لعيادات الأسنان والمختبرات الطبية.

ومما تجدر الإشارة إليه الأيام الطبية المجانية التي يقيمها صندوق الزكاة حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذه الأيام الطبية المجانية (٥٠٠٠) أسرة من كافة المحافظات وألوية المملكة حيث تم معاينة أفرادها وتوزيع الأدوية اللازمة والمتوفرة بصورة مجانية.

موارد المستوصفات والمراكز الطبية :

١- الرسوم الرمزية التي تتقاضاها هذه المراكز من المراجعين من غير الفقراء المستفيدين من لجان الزكاة.

٢- التبرعات والهبات النقدية التي ترد عن طريق المحسنين.

التبرعات العينية التي ترد إلى المراكز وذلك على شكل أجهزة ومستهلكات طبية وهنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر جميعه الإصلاح الاجتماعي في دولة الكويت الشقيقة وبيت المال الإسلامي في شمال تكساس إضافة إلى العديد من المزكين الذين قاموا بالتبرع ببناء وتجهيز العديد من الطوابق في مستشفى المقاصد الخيري.

هيئة حكومية مستقلة

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

تحت شعار ﴿ نحو مؤسسة زكوية نموذجية ﴾

بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع
البنك الإسلامي للتنمية (جدة)

المنعقد في دولة الكويت
خلال الفترة من 24-25 مارس 2007
تحت عنوان

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تجربة في تمويل المشروعات الإنتاجية وتمليكها
للمستحقين ديوان الزكاة

جمهورية السودان

إعداد وتقديم
بروفسور عبد القادر أحمد الشيخ الفادني
الأمين العام لديوان الزكاة – السودان

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

يعتبر ما قدمه الفقهاء من آراء واجتهادات بشأن سياسة الإغناء بالزكاة وكذلك الإشارات والدلائل الموجودة في أقوالهم حول المداخل الإنمائية للزكاة ودورها في مكافحة الفقر وتقرير حد الكفاية مدخلاً موضوعياً وعملياً لإقامة المشروعات الإنتاجية بمختلف أشكالها من موارد الزكاة وتمليكها للمستحقين من الفقراء والمساكين القادرين على العمل.

ولذلك نجد ديوان الزكاة في السودان واستهداء بهذه الأقوال والآراء يخصص نسباً مهمة تتزايد سنة بعد أخرى لإقامة هذه المشروعات من مصرف الفقراء والمساكين وذلك لأن اتساع نطاق الفقر وشدت تأثير عوامل الإفقار تعطي الديوان المندوحة في وضع مثل هذه السياسات حتى تصبح الزكاة ذات فاعلية وتأثير في المجتمع السوداني وتستطيع إخراج عدد مقدر من الفقراء والمساكين من دائرة الفقر.

ويتبع السودان منهجية متوازنة في اختيار المشروعات والأنشطة التي تتناسب مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها المستفيدون ولذلك نجد هذه المشروعات كما تختلف في أحجامها حسب المتطلبات الاقتصادية والبيئية التي توطن فيها تختلف في أنواعها وأنشطتها.

ويبتع ديوان الزكاة نظاماً مستقراً في معاييره وإجراءاته يسمح باختيار المشروعات وتنوعها وتلافي مشكلاتها وتتم إعادة النظر في هذه المعايير والإجراءات كلما تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في السودان ولذلك أنشئت بالديوان إدارتان متخصصتان لهما فروع في كل ولايات السودان لرعاية هذه الأمور هما :

١- الإدارة العامة للمشروعات.

٢- إدارة التقويم والقياس.

المبحث الأول
دواعي الصرف على المشروعات الإنتاجية

تشير المادة (٣٨) من قانون الزكاة السوداني للعام ٢٠٠١ م إلى وجوب توزيع الزكاة بصورة فورية على مصارفها الثمانية إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك.

وهو ما يعطي ديوان الزكاة في السودان المبرر في تقسيم الصرف على الفقراء والمساكين إلى قسمين:

الأول : صرف الحاجة الماسة أو الصرف الفوري ويسمى الصرف الأفقي : - ويتمثل في الدعم المادي الذي يقدم للفقراء والمساكين بنفس أصل المال المجبى لمواجهة متطلبات الحياة من غذاء وكساء وصحة .

الثاني : الصرف الرأسي : وفيه يتم تحويل أصل المال المجبى إلى أصل آخر عيني أو نقدي أكثر تحقيقاً لمصلحة الفقراء يساهم به الديوان في تقديم الخدمات المختلفة مثل حفر الآبار وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية أو المساهمة في توفير خدمة التعليم كما يساهم به في إقامة المشروعات الإنتاجية بمختلف أشكالها وأنواعها لصالح الفقراء والمساكين إذا كان ذلك أكثر فائدة ومصلحة لهم.

ولعل قيام ديوان الزكاة في السودان بالصرف على المشروعات الإنتاجية وتمليكها للفقراء والمساكين يركز على جملة من المرتكزات تتمثل في :

١- المسوغات الشرعية التي قررها الفقهاء لإمكانية الصرف على المشروعات الإنتاجية.

٢- المفهوم الإسلامي للرخاء والمرتبط بضرورات تحقيق التنمية في المنظور الإسلامي.

٣- دور الزكاة في تقرير حد الكفاية ومحاربة الفقر.

وفي الصفحات التالية نستعرض هذه النقاط الثلاث على النحو التالي:

أولاً : المسوغات الشرعية للصرف على المشروعات الإنتاجية:

نص الفقهاء على جواز استثمار أموال الزكاة من قبل المستحقين ويجوز لهم أن يتصرفوا فيها كتصرفهم في أموالهم.

ويرى كثير من العلماء المعاصرين جواز استثمار أموال الزكاة في مشاريع إنتاجية واشترطوا بعض الضوابط التي يجب اتباعها مثل :

١- أن لا توجد وجوه صرف عاجلة لتلك الأموال كسد الحاجة.

٢- أن يتحقق من الاستثمار مصلحة حقيقية للمستحقين.

٣- أن تكون محلات الاستثمار مشروعة.

٤- أن تؤخذ كافة الإجراءات التي تضمن بقاء تلك الأموال.

٥- أن يسبق قرار الاستثمار دراسات جدوى دقيقة من أهل الخبرة.

٦- أن يسند أمر الإشراف والإدارة إلى ذوي الخبرة والكفاءة والأمانة وأن يكونوا من ذوي الخلق والدين.

٧- أن يعتمد قرار الاستثمار من له ولاية عامة كالإمام أو القاضي أو أهل الحل والعقد.

وكل ذلك حتى لا تضيع أموال الفقراء والمساكين هدراً في المشروعات التي لا تحقق الفائدة المرجوة منها ويقوم المجلس الأعلى لأمناء الزكاة في السودان بتحديد النسبة من موارد الزكاة المخصصة للفقراء والمساكين والتي تذهب سنوياً إلى تمليكهم مشروعات إنتاجية آخذاً في الاعتبار المصلحة المحققة والحاجة المعتبرة وما تمر به البلاد من ظروف (١).

وقد تطورت هذه النسبة من سنة إلى أخرى حتى وصلت إلى ٦٤٪ مما ينفق على مصرف الفقراء والمساكين من موارد الزكاة.

وقد أوصى المؤتمر العلمي الثاني للزكاة المنعقد بالخرطوم عام ١٩٩٨م بإمكانية التوزيع في تمليك المستحقين للزكاة وسائل إنتاج بأكثر من الصرف النقدي والعيني (الأفقي) وذلك استناداً على الآتي:

١- جواز تمليك المستحقين للزكاة وسائل الإنتاج من مال الزكاة موافق لمشهور المذهب الشافعي والمذهب الحنبلي وغيرهما.

٢- ما جاز شرعاً، فولي أمر الزكاة يحق له اجتهاداً التوسع أو عدم التوسع فيه تقديراً لمصلحة الفقراء والمساكين وأصحاب المصارف.

٣- الغاية من إعطاء الزكاة للفقراء إغناؤهم كما وصى بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: (**إذا أعطيتم فأغنوا**) ومن وسائل إغناء الفقراء تمليكهم وسائل الإنتاج والقاعدة المعروفة عند الفقهاء أن الوسائل لها حكم المقاصد (٢).

ثانياً : ارتباط المفهوم الإسلامي للرخاء المادي بتحقيق التنمية ومعالجة الفقر:

إن التنمية الاقتصادية هي تغيير شامل يصيب موارد المجتمع كما يصيب الإنسان وينعكس على مستوى الدخل القومي ولو نظرنا إلى الدور الذي قام به الإسلام في حياة العرب في صدر الإسلام لتبين لنا أنه احدث تغييراً شاملاً في كل جوانب الحياة وانعكس ذلك على مستوى المعيشة والدخل القومي فكان الإسلام تغييراً شاملاً بكل أبعاد هذه الكلمة، والتي تتمثل من الناحية الاقتصادية فيما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من الاعتبارات المادية مثل حسن استغلال الموارد وتشغيل كل الطاقات المتاحة وتحقيق عدالة التوزيع (٣).

والقيام بالتنمية الاقتصادية في الإسلام أمر مفروض على الأمة يجب تحقيقه لقوله تعالى : ﴿ **وإلى ثمود أخاهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ، فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب** ﴾ (٤) يقول القرطبي في تفسيره (والاستعمار من الله طلب العمارة والطلب المطاق من الله تعني على الوجوب) (٥) فالتعمير والتنمية واجب على المسلمين بنص القرآن الكريم.

وتعتبر التنمية واجبة على الأمة بمقتضى واجب التكافل الاجتماعي الذي لا يقتصر على التكافل بين الفرد والفرد أو بين الفرد والمجتمع وإنما يمتد إلى التكافل بين الجيل والأجيال التالية من الأمة ويقتضي ذلك أن يقدم كل جيل للذي يليه وضعا صالحا لإقامة حياة سليمة تسهل الإضافة إليها بغير عقبات وحتى يؤدي هذا الجيل الواجب فعليه أن يحقق التنمية الاقتصادية وينفق على المشروعات حتى التي لا تغل عائداً إلا بعد نهاية الجيل الحاضر مادامت السياسة الاقتصادية تقتضي ذلك (٦).

فالتعمير (أو التنمية الاقتصادية) جزء لا يتجزأ من الإسلام الذي قضى باستخلاف الله الإنسان في الأرض ويقتضي واجب الخلافة تحقيق التقدم للأفراد والمجتمع بالسيطرة على الموارد المتاحة في الكون.

إن الإنسان هو نواة الجهد التنموي وهو لب العملية التنموية ويوليه الاقتصاد الإسلامي مكانته الواقعية فيهدف إلى إصلاح معاش الأفراد وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل الحياة الطيبة لهم وفقاً لمقاصد الشريعة الخمسة.

كما أن جوهر التنمية في الإسلام هو تنمية الإنسان ذاته وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجته. فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان الصالح الذي يشكل نواة مجتمع المتقين الذي يسعى إلى التقدم المادي من منطلق الخلافة في الأرض التي سيحاسب عليها أمام الله تعالى حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (**إن الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء**) (٧).

وعلى ذلك فالبعد الاقتصادي لعملية التنمية والذي يتمثل في استثمار الأرض والانتفاع بخيرها لتوفير أسباب المعيشة لابد أن يحكمه البعد الإنساني الأخلاقي الذي يحفز التقدم الاقتصادي ويسخر لإقرار العدل والتكافل الاجتماعي. فغاية التنمية من المنظور الإسلامي إذن هي إقامة المجتمع الصالح الذي تفتح له أبواب عمارة الأرض واستثمار خيراتها تصديقاً لوعد الله سبحانه وتعالى حيث يقول: ﴿ **ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون**﴾ (٨) وقوله سبحانه: ﴿ **وألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقاً** ﴾ (٩) .

إن هدف التنمية في هذا المفهوم الإسلامي ليس مجرد زيادة الدخل القومي أو زيادة دخل الفرد في المتوسط وإنما يضاف إلى ذلك تحقيق مستوى مرتفع الدخل لجميع أفراد المجتمع ، سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه أم من يعجز عن ذلك .

من هنا فإن التنمية في الإسلام هي إحداث تطور شامل من خلال تفاعل متوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية يؤدي إلى رفع مستوى حد الكفاية لكل أفراد المجتمع بشكل تراكمي مستمر.

فهدف التنمية في المفهوم الإسلامي ذو طابع حركي لأن الكفاية تختلف باختلاف الساعات والحالات ويعني ذلك ضرورة تحقيق مستويات متزايدة من الدخل الحقيقي، ومن عناصر القدرة الإنتاجية، إلى جانب مشاركة الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين وتوفيرها للاستقرار والأمن الداخلي والخارجي (١٠).

وبهذا نلاحظ أن مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي يعني استخدام الموارد التي وضعها الله تعالى تحت تصرف أفضل واستخدام في ظل المعرفة الفنية السائدة ويتم توزيع الناتج بما يحقق (حد الكفاية) المتناسب مع حجم هذا الناتج لجميع الأفراد.

إن المفهوم الإسلامي يعني إعطاء الفرد نصيبه من الدخل القومي عن طريق توفير العمل له حيث لا يقدم بواسطة الزكاة إعانة استهلاكية وإنما يقدم وسائل إنتاجية تجعل من أخذ الزكاة وحدة إنتاجية قبل أن تجعل منه وحدة استهلاكية (١١).

ويعمل الاقتصاد الإسلامي على تحقيق الرخاء الاقتصادي لأفراد المجتمع من خلال عمليات الإنتاج على أن يشمل هذا الرخاء كل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي وهو ما يعرف بتحقيق حد الكفاية كحد أدنى لكل فرد في المجتمع الإسلامي ويضاف إلى هذا الهدف المادي الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي وهو استخدام المنجزات الاقتصادية في نشر المبادئ والقيم الإسلامية في المجتمع الإنساني ذلك لقوله تعالى: ﴿ **والذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استو يتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين** ﴾ (١٢).

أما النظم الوضعية على اختلاف مذاهبها الفكرية فترى أن الأصل هو ندرة الموارد وعدم كفايتها لإشباع حاجة الإنسان مما يتطلب دخول البشر في صراع مستمر مع الطبيعة في محاولة لاستخلاص خيراتها قبل أن تنضب وتعجز عن الوفاء باحتياجات الإنسان المتزايدة كما يقتضي الأمر تسابق الأفراد وتزاحمهم وتنازعهم بغية الاستئثار بهذه الخيرات ومثل هذه السلوكيات تتفق ونظرة النظم الوضعية إلى الطبيعة الإنسانية ومؤداها أن الإنسان أناني بطبعه ولا تحركه سوى مصلحته الشخصية ويسعى إلى إشباع حاجته المادية وتحقيق أقصى منفعة بأقل جهد ممكن.

وهذه النظم تأخذ هذا الإنسان على أنه مسلمة من المسلمات بميوله، وسلوكياته، وعلى النظام أن يكيف نفسه على هذا الأساس ومن هذه التصورات تتبلور نظرة النظم الوضعية للمشكلة الاقتصادية، فهي إما شح الطبيعة وتزاحم الأفراد على الاستئثار بثروتها المحدودة (المفهوم الرأسمالي) أو مشكلة تناقض بين الملكية والإنتاج من ناحية، وعلاقات التوزيع من ناحية أخرى وجشع الملاك، واستغلالهم لحاجة المجتمع (المفهوم الاشتراكي) (١٣).

كما أن هذه النظم تتفق جميعا في التركيز على الجانب الاقتصادي لعملية التنمية وبالتالي فإنها تقيس نجاح عملية التنمية بمؤشرات مادية محضة كمتوسط دخل الفرد ومتوسط استهلاك بعض السلع الأساسية وتغفل البعد الاجتماعي والديني والأخلاقي لعملية التنمية وتأثيره على الجوانب الاقتصادية ذاتها.

واستنادا لهذه النظرة لمرتكزات التنمية يكون توفير حد الكفاف أو إشباع الحاجة الأساسية هو المؤشر المقبول لحد الرفاهية الذي يجب تحقيقه خلال جهود التنمية.

أما في الفكر الإسلامي فنجد أن النظرة إلى أساسيات التنمية مغايرة للنظم الوضعية حيث يكون المؤشر المقبول لحد الرفاهية الواجب تحقيقه هو حد الكفاية من خلال جهود التنمية.

وعلى ذلك فإن القول بأن هدف التنمية في الإسلام هو توفير حد الكفاية كحد أدنى ليس من قبيل المبادئ النظرية أو التفصيلات التحليلية وإنما هو واقع تاريخي طبق في أكثر من مرحلة تاريخية تطبيقاً صحيحاً كاملاً وحقق أعلى معدلات الرفاهية المادية حتى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والخليفة عمر بن عبد العزيز – كان لديهم فائض يعملون على إنفاقه على رعاياهم تحقيقاً لتمام الكفاية.

وهذه النماذج التنموية الإسلامية الناجحة تاريخياً قابلة للتطبيق في أي مجتمع إسلامي مهما اختلفت الطبيعة والبشرية.

ثالثاً : دور الزكاة في تقرير حد الكفاية ومحاربة الفقر:

إذن القياس الإسلامي لعملية التنمية هو الدخل الحقيقي لكل فرد من المجتمع وأن حد الكفاية لكل فرد كحد أدنى تستهدفه التنمية الاقتصادية وعليه فإن الحديث عن حد الكفاية يعني توفير قوام العيش الذي به تستقيم حياة الفرد ويصلح أمره ويكون ذلك بإشباع احتياجات الفرد التي تجعله يعيش في مستوى المعيشة السائدة دون فجوة واسعة بينه وبين غيره.

وقد أوضحه سيدنا عمر بن الخطاب بأنه الحد الذي إذا تحقق للإنسان أصبح في عداد الأغنياء فيقول (إذا أعطيتم فأغنوا) ويأتي الإمام الماوردي فيزيد الأمر وضوحاً- حيث يدفع إلى الفقير والمسكين – إذا اتسعت الزكاة – ما يخرجه من اسم الفقراء والمساكين إلى أدنى مراتب الغنى – (وذلك معتبر بحسب حالتهم فمنهم من يصير بالدينار الواحد غنيا إذا كان من أهل الأسواق ويرى فيه حد كفايته فلا يجوز أن يزاد عليه ومنهم من لا يستغني إلا بمائة دينار فيجوز أن يدفع إليه ذلك) (١٧).

وحد الكفاية بمفهوم تحقيق أدنى مراتب الغنى أمر ضروري لكل فرد وعلى الدولة تنفيذ ذلك وفي الواقع أن المبدأ العام الذي يحكم الموقف هو حد الكفاية هو المستوى من الدخل الذي يجعل الفرد يعيش داخل مستوى المعيشة السائد وهو المستوى الذي إذا تحقق اعتبر الإنسان عند أدنى حد من الغنى.

ويختلف حد الكفاية من مكان لآخر ويختلف من زمان لآخر ويختلف من شخص لآخر.

ومع أخذ هذا الاعتبار في الحسبان فإن الفكر الإسلامي قدم أمثلة لبعض البنود التي يشملها هذا المستوى حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (**من ولي عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً ومن ليس له زوجة فليتخذ زوجة ومن ليس له خادم فليتخذ له خادماً ومن ليس له دابة فليتخذ له دابة**).

وعليه فإن مفهوم حد الكفاية يدور حول مسئولية الدولة والمجتمع عن إشباع الحاجات الأصلية بالمستوى اللائق للأفراد الذين يستطيعون بمواردهم المحدودة توفير هذه الحاجات.

ولا تقتصر الحاجات الأصلية للأفراد على المأكل والمشرب والملبس فقط، ولكنها تشمل الحاجات التي تحافظ على المقاصد الإسلامية، وأشار الإمام الغزالي إلى بعض هذه الحاجات بقوله) إنه لا بد للإنسان من

قوت حلال يقيم صلبه ، ومن ملبس يدفع عنه حر الصيف وبرد الشتاء، ومن مسكن لدفع المطر والبرد والأعين والأذى ومن أثاث لحفظ حاجته، ومن النكاح لضمان عدم انقطاع النسل، ومن خادم لمن لا يقدر على القيام بنفسه في جميع حاجاته (١٩).

يفهم مما تقدم أن تقرير حد الكفاية بهذا المفهوم بعث مسئولية الدولة والمجتمع في محاربة الفقر وعوامل الإفقار اللذين يجعلان الفرد يعيش تحت هذا الحد، ولذلك بجب أن تعمل كل الوسائل الإسلامية ومن أهمها الزكاة على صيانة حد الكفاية لأفراد المجتمع بتوفير أسباب العمل والعيش الكريم لكل القادرين وإعالة غير القادرين لبلوغ هذا الحد من الكفاية.

وإذا نظرنا إلى حالة السودان نجد أن ظاهرة الفقر تعتبر من أكبر المعضلات التي تواجه المجتمع السوداني حيث تشير الدراسة إلى أن ٨٧ ٪ من سكان الريف و ٨٢ ٪ من سكان الحضر يعيشون دون حد الكفاف.

إن تجربة الزكاة السودانية تعمل تحت ظروف اقتصادية ضاغطة بالرغم من فاعليتها في زيادة الإيرادات بصورة ملحوظة فلو وزعت كل حصيلة الزكاة في عام ٢٠٠٥م حوالي ٢٥ (مليون دولار) على الأسر الموجودة تحت خط الفقر والتي تبلغ حوالي ٣,٦ مليون أسرة لكان نصيب الأسرة حوالي (٧) دولارات في السنة (٢٠).

فاتساع رقعة الفقر في السودان ووجود عوامل الإفقار المختلفة والمتمثلة في الجفاف والتصحر والجهل والمرض إلخ ... يجعل من المهم جدا أن ينوع ديوان الزكاة من وسائله في مكافحة الفقر، وأن لا يقصر العمل على الصرف الأفقي (صرف الحاجة الماسة) وإنما تتاح نسب أكبر من موارد الزكاة لتمليك مستحقي الزكاة مشروعات إنتاجية، والدخول في عمليات محدودة لمكافحة عوامل الإفقار ويمثل ذلك في حفر الآبار ودعم العملية التربوية وتوفير الخدمات الصحية .. الخ وذلك حتى تستطيع الزكاة بما تقدمه من صرف فوري أو صرف على المشروعات الإنتاجية أن تكون ذات فعالية وتأثير (٢١).

المبحث الثاني
منهجية تمويل المشروعات الإنتاجية بديوان الزكاة

يقوم المجلس الأعلى لأمناء الزكاة سنوياً بوضع السياسات العاملة للصرف من موارد الزكاة وتحديد النسب التي تؤول إلى كل مصرف من المصارف وذلك استناداً على توجيه المؤتمر العالمي للزكاة والذي أوصى بالمفاضلة بين المصارف وفقاً للأولويات التي يحددها ديوان الزكاة كما أوصى بإمكانية التوسع في تمليك المستحقين للزكاة وسائل إنتاج بأكثر من الصرف النقدي والعيني الفوري (الأفقي) تحقيقاً للإغناء.

وبناءً على ذلك وحسب الظروف الاقتصادية التي يواجهها السودان والسياسات العامة التي وضعتها الدولة في الاستراتيجية ربع القرنية لتحريك الاقتصاد من خلال إحداث إصلاحات مالية واقتصادية وما ترتب عليها من ضرورة :

١- الاستمرار في برامج الدعم الجماعي.

٢- التأكيد على العمل التكافل بين أفراد المجتمع.

٣- ضرورة زيادة الدخل النقدي وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية.

٤- أن يكون الإنسان هو هدف التنمية والأسرة هي نواة المجتمع فإن ديوان الزكاة يعمل اتساقا مع السياسات العامة على زيادة موارده الموجهة للمشروعات، ولذلك فان مجلس الأمناء أصبح سنة بعد أخرى واستمراراً للدافع الاقتصادي يزيد من النسب المخصصة لمصرفي الفقراء والمساكين حتى وصل إلى أكثر من ٦٤٪ من موارد بيت الزكاة في عام ٢٠٠٥ م كما زاد نسبة الصرف على المشروعات حتى وصلت إلى ٤٦٪ من مصرف الفقراء والمساكين وبالتالي زيادة الصرف على المشروعات الإنتاجية التي يملكها الديوان للمستحقين.

الإدارة العامة للمشروعات:

وتنفيذاً لسياسات الدولة وسياسات مجلس الأمناء الرامية إلى التوسع في إنشاء وتمويل المشروعات الإنتاجية لمكافحة الفقر وعوامل الإفقار.. فقد أنشأ ديوان الزكاة الإدارة العامة للمشروعات وذلك وفق الأهداف التالية:

١- الإشراف مركزياً وميدانياً على مشروعات الأسر المنتجة بالولايات.

٢- تنسيق البرامج والدورات التدريبية لمدير الأسر المنتجة مع الإدارة العامة للتدريب بالديوان.

٣- رصد وتقويم مشروعات الأسر المنتجة.

٤- إعداد وتقويم دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات.

٥- استقبال كل المشكلات التي تواجه المشروعات ودراستها وإيجاد الحلول لها.

٦- وضع الخطط والبرامج.

٧- استنباط مشروعات جديدة للأسر الفقيرة.

مهام الإدارة العامة للمشروعات:

وتحقيقاً لهذه الأهداف تقوم الإدارة العامة للمشروعات بالمهام التالية :

١- الإشراف مركزياً وميدانياً على المشروعات بالولايات.

٢- إصدار الموجهات لخطط الولايات فيما يختص بالمشروعات الصغيرة وتنسيق خططها والتعبير عنها خلال الخطة الجامعة.

٣- المبادرة بتبني السياسات الأمثل واختيار الأساليب والوسائل الأنسب لعمل المشروعات بكل ولاية بما يناسب طبيعة الولاية وإنسانها.

٤- إيجاد الصيغ المناسبة لتبادل الخبرات والتجارب في مجال إدارة وتنفيذ المشروعات مع الجهات المماثلة داخل وخارج البلاد.

٥- حصر وجمع البيانات الخاصة بالمشروعات المنفذة والمخطط لها وتصنيفها.

٦- توثيق تجربة المشروعات فقهاً وممارسة وتطويراً وإخضاعها للدراسة وإتاحتها للاعتبار.

٧- رفع كفاءة العاملين في مجال المشروعات والأسر المستفيدة عن طريق التدريب المستمر لتجويد الأداء.

٨- متابعة خطط المشروعات الصغيرة وتقويم الأداء وفق منهج ومعايير متفق عليها.

موجهات العمل بالإدارة العامة للمشروعات

تخصص سنوياً للمشروعات بديوان الزكاة نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من إجمالي الجباية الكلية ويتم توزيعها وفقاً للموجهات التالية:

١- تحسب الموارد المالية للمصارف بما فيها المشروعات على ضوء الجباية الفعلية لآخر ثلاثة أعوام.

٢- تخصص نسبة محددة للمشروعات الفردية والجماعية والمشروعات الخدمية بكل ولاية من الولايات.

٣- تحدد مسبقاً المشروعات المخطط لتنفيذها لتصبح بعد ذلك خطة صرف واجبة التنفيذ بالولايات.

٤- تخصص نسبة محددة لدعم الولايات فيما يلي المشروعات الخدمية والإنتاجية بالأمانة العامة.

٥- تصرف كامل الأموال المخصصة لدعم الولايات وفق رؤية محددة في كل عام يراعى فيها وضع الولاية الاقتصادي.

٦- الدعم المركزي للمشروعات في الولايات يتم بعد اكتمال طلبات الولايات جميعها ويتم بواسطة لجنة تصدر القرار الملزم للجميع.

٧- تجنب قبل الشروع في التوزيع نسبة محددة من أموال المشروعات المركزية لمقابلة الالتزامات المركزية على أن تجدول من بداية العام ويتم التصديق على ضوئها.

٨- التركيز على تنفيذ المشروعات المنتجة لسلع تساهم في زيادة الدخل القومي وتسهم في حجم صادرات البلاد أو تسهم في تقليل حجم الواردات.

٩- التركيز على مشروعات قابلة للتطور والنمو.

١٠- إشاعة ثقافة الادخار في المجتمع.

١١- تحريك القطاعات المعطلة من الفئات المنتجة مثل (القطاع النسوي).

١٢- استهداف الأسر الفقيرة التي لديها إمكانية الاستعداد للتحول إلى الاكتفاء.

منهجية الديوان في تمليك المشروعات

يتم تمليك أموال الزكاة للمستحقين عبر إنشاء المشروعات الإنتاجية وفقاً لعدد من الشروط من أهمها:

١-أن يتم تمليك الفقراء والمساكين لهذه المشروعات فعلاً وقانوناً بحيث يتمتعون بجميع الحقوق الناشئة عن الملكية.

٢- أن تقتصر ملكية المشروعات على مستحقي الزكاة بحيث لا يشاركهم في ذلك غير المستحقين.

٣-أن تقع المشروعات ضمن أولويات المستحقين بشكل عام بحيث يراعى عدم انشغال المشروع بإنتاج خدمة أو سلعة تحسينية مثلاً في الوقت الذي تشتد حاجة الفقراء والمساكين إلى توفير السلع الضرورية أو الحاجية.

ويتم تمليك المستحقين للمشروعات وفقاً لتقسيمين هما :

١- التمليك العيني : وهو يعني الملك التام ويكون للمالك (المستحق) حق البيع والهبة والصدقة.

٢- تمليك المنفعة : وهو أن يكون للمستفيد (المستحق) حق الاستفادة من الخدمة أو المنتج مع الإبقاء على الأصل.

أنواع التمليك في مشروعات الديوان الإنتاجية:

١- التمليك الفردي:

ومن أمثلته قوارب وأدوات الصيد والنجارة والحدادة والخياطة والمحاريث ... الخ وتختلف الأدوات باختلاف الحرف والمكان والزمان ويمكن تكليف لجان الزكاة بالمراقبة والتصرف المناسب في الإدارة وفقاً لحالها وحال صاحبها ، ويتوسع الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار كلما توسع نطاقه وتفعل دوره الإنتاجي.

٢-التمليك المشترك لوسائل الإنتاج:

مثل الآلات والمعدات في الملكية المشتركة لوسائل الاستثمار الزكوي متوسط الحجم والعائد والإنتاج. ويملك

عين الآلة ومنفعتها لمجموعة مستحقين يعملون بها ويأخذ حكم الملكية المشتركة ومن أمثالها : ورش الحدادة والنجارة والجرارات والحاصدات .. الخ وقد تكون حرفهم متشابهة كالحدادة أو المزارعين، وقد يجتمع أصحاب حرف مختلفة في مشروع واحد وتتنوع احتياجاتهم من الآلات والمعدات.

٣- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

وتختص بالمشروعات الإنتاجية الكبرى ويأخذ تمليك وسائل الإنتاج الكبيرة حكم الملكية الجماعية ومن أمثلته المصانع والمشاريع الزراعية والشركات المختلفة التي ترفع من المستوى المعيشي للسكان.

ويحتاج هذا النوع من التمليك إلى المراقبة المستمرة لتجاوز الإهمال و سوء التصرف ويمكن أن تتم بإشراف مجالس الزكاة وإصدار اللوائح المنظمة من قبل المؤسسة الزكوية نظراً للارتفاع النسبي لقيمة المشروع وحجمه.

كيفية الصرف على المشروعات الإنتاجية:

يتم تحديد المستهدفين بالمشروعات الإنتاجية بالطرق الآتية:

١- الاتصال الشخصي المباشر من المستحق.

٢- أو عبر لجان الزكاة المحلية في الأحياء والتي ترفع توصياتها إلى إدارة الزكاة عن المستفيدين والمشروعات المناسبة لهم.

٣- أو بواسطة الإدارات المتخصصة في مكاتب الزكاة والتي تحدد معايير دقيقة تختار بواسطتها المشروعات والمستفيدين منها.

٤- أو مركزياً بواسطة الإدارة العامة للمشروعات والتي تخطط سنوياً وتجري دراسات جدوى لجملة من المشروعات ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتلاءم مع الظروف العامة للاقتصاد والظروف الخاصة للمستفيدين.

وإجرائياً يحق لكل مستحق للزكاة تقديم طلبه لتملك إحدى وسائل الإنتاج ويرفق معه ما يلي :

١- دراسة جدوى متضمنة فواتير مبدئية.

٢- موافقة لجنة الزكاة بالحي أو المحلية.

٣- إحضار شهادة خبرة في حالة المشروعات التي تستخدم فيها الآلات.

وتقوم الإدارات المتخصصة بالمشروعات في الديوان بتقويم ودراسة الطلب المقدم وفقاً للخطط والميزانيات الموضوعة والتأكد من جدوى المشروع من ناحية اقتصادية ومالية للمستفيد والاقتضاء ودراسة الآثار الايجابية للمشروع في البيئة المحيطة وتحديد مدى توافقه مع المشروعات الأخرى للديوان ومن ثم يتم اتخاذ القرار بقبول المشروع أو رفضه أو تحويله إلى مشروع آخر.

وتجدر الإشارة إلى أن الديوان يتبع هذه الإجراءات بالنسبة لمشروعات الأسر المنتجة أما بالنسبة للمشروعات الكبيرة والمتوسطة فإن الإدارات المتخصصة في ديوان الزكاة هي التي تقوم بالتخطيط والإعداد للمشروعات وفق رؤية منهجية وخطة سنوية تعد لهذا الغرض.

وفي جميع الأحوال تقوم الإدارة العامة للمشروعات بمتابعة المشروعات المنفذة والممولة من ديوان الزكاة ضماناً لحسن الأداء وإزالة للمعوقات وحلا للمشكلات التي تواجه هذه المشروعات خاصة مشروعات الأسر المنتجة والمتمثلة في المشروعات الفردية حيث لوحظ أن هؤلاء المستفيدين يقومون بالتخلص منها في أقرب فرصة ببيعها والاستفادة من ثمنها في توفير احتياجاتهم وحل مشكلاتهم المعيشية.

ولعل ذلك ما جعل ديوان الزكاة يهتم بأمرين هما:

١- زيادة المساهمة في المشروعات الجماعية بأكثر من مشروعات الأسر المنتجة مثل المشاغل ومصانع الملابس الجاهزة والصابون وورش الأحذية ... الخ.

٢- الاهتمام بمتابعة المشروعات عبر جهاز متخصص يعمل على متابعة مشروعات الديوان وملاحظة سير الإدارة فيها وتقديم التقارير والتوصيات المناسبة للإدارة العامة للمشروعات وتفعيلا لدور المتابعة فقد تم حديثا إنشاء إدارة للتقويم والقياس وذلك تحقيقاً لمزيد من الفعالية والكفاءة في متابعة المشروعات ومن مهام هذه الإدارة ما يلي:

١- حصر ومتابعة المشروعات الإنتاجية (زراعية / حيوانية/ خدمية) واستكمال المعلومات منها.

٢- دراسة كل المشروعات بدءا من الجدوى ومراحل التنفيذ والعائد الاقتصادي والأثر الاجتماعي له .

٣- تقييم مدى نجاح كل مشروع وتحقيقيه لأغراضه قياساً على المبادئ الاقتصادية والأهداف الاجتماعية التي استندت عليها دراسة الجدوى التي قام على أساسها المشروع.

٤- البحث والتقصي من خلال دراسة المشروعات لاستكشاف عناصر القوة وعوامل النجاح لكل المشروعات وكذلك عناصر الضعف وأسباب التدهور أو الفشل ومن ثم استخلاص نتائج تساهم في إنضاج الخطط المستقبلية للمشروعات.

المبحث الثالث
أنواع المشروعات الإنتاجية

إن اتساع نطاق الفقر وعوامل الإفقار في السودان أدى إلى أن يقوم ديوان الزكاة بمشروعات متنوعة وفي مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية زراعية كانت أو صناعية حرفية أو تجارية أو مشروعات للأسر المنتجة وبمختلف الأحجام فمنها المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

وقد بدأت تجربة المشروعات الإنتاجية بمشروعات الأسر المنتجة والتي بدأ بها الديوان في بداية عهده ولكن بمرور الوقت ولأسباب عدة رأت إدارة الديوان أن العمل على دمج الفقراء والقادرين على العمل مع الحرفين وغيرهم من الفقراء إلى التيار الاقتصادي المنتج يقتضي تنوع أساليب ووسائل تمويل المشروعات الإنتاجية.

ويمكن تلخيص تجربة ديوان الزكاة في المشروعات الإنتاجية وتمليكها للمستفيدين في ثلاثة محاور أساسية كالتالي:

الأول : المحور الزراعي : ويشمل القطاع الحيواني.

الثاني: المحور الصناعي الحرفي.

الثالث: محور مشروعات الأسر المنتجة.

وفيما يلي من صفحات نقدم عرضاً موجزاً لبعض جهود ديوان الزكاة في مجال المشروعات الإنتاجية وتمليكها للمستحقين وفقاً للمحاور المذكورة مع إيراد بعض النماذج المنفذة في كل محور من المحاور وذلك على النحو التالي:

أولاً : المحور الزراعي: (ويشمل هذا المحور القطاع الحيواني)

الزراعة تمثل مصدر الدخل الرئيسي لأكثر من ٩٠٪ من الشعب السوداني وخلال الأعوام الماضية حدث تدهور وتردي كبير في القطاع الزراعي عامة نتيجة لأسباب عدة منها شح الأمطار في المناطق المطرية ومناطق الرعي وانحسار مياه النيل عن كثير من مضارب المشروعات الزراعية وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية والاسبيرات وسوء الإدارة في المشروعات والجمعيات التعاونية والتمويل غير المكتمل والمتأخر دائما عن المواسم الزراعية من بيوتات التمويل.

لكل ذلك ترك أهل الريف ولاياتهم وزراعتهم لكثرة الديون المترتبة عليهم فهاجروا إلى الخرطوم بحثا عن الرزق والصحة والتعليم ومياه الشرب والكهرباء وكثير من الخدمات.

هذه الهجرة زادت شريحة الفقراء والمساكين التي خلفها التردي في الإنتاج الزراعي فضلا عن كثير من الفقراء والمساكين بأرياف السودان المختلفة والتي أقعدها الفقر عن الهجرة.

ويتمثل دخول الديوان في هذا المحور في الأنشطة التالية:

١-تأهيل المشروعات الزراعية بالوابورات وقنوات الري وأيضا الحفائر وتوزيع الأنعام كما في القطاع الأوسط.

٢-توفير التركتورات والزراعات والسطارات والحاصدات وتوفير التقاوي وتوزيع الأنعام كما في القطاع الشرقي.

٣-دعم مشروعات الري الصناعي بتوفير أموال تسيير المواسم الزراعية من تقاوي وحرث وجازولين وأسمدة.

وتهدف مشروعات هذا المحور إلى :

١- خلق استقرار للفقراء والمساكين بولاياتهم وديارهم بتوفير فرص العمل والإنتاج.

٢- إعادة النشاط لمشروعات توقفت لفترات طويلة وصار أهلها متلقين لأموال الزكاة وبعث النشاط في هذه المشروعات يعيدها إلى ماضيها المشرف في إخراج الزكاة.

٣- إخراج شرائح كبيرة من الفقراء والمساكين من دائرة الفقر إلى براح الإنتاج وتحسن مستوى المعيشة- وتنمية مناطق كثيرة اجتماعياً واقتصادياً.

٤- بعث روح التكافل الاجتماعي في المجتمع السوداني.

٥- المساهمة في زيادة الإنتاج والدخل القومي.

وقد بلغت جملة مساهمات الديوان في هذا المحور حوالي ٦,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤م و ٤,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥م.

وذلك وفق الجدول التالي:

السنة	الشق النباتي	الشق الحيواني
2004	4.3	2.2
2005	2.6	1.7
الجملة	6.9	3.9

ومن أهم المشروعات المنفذة في هذا المحور مايلي :

أ - تأهيل مشروع النيل الأبيض.

ب- مشروع القرض الحسن بولاية نهر النيل.

جـ-مشروع التلقيح الصناعي.

وفيما يلي نبذة موجزة عن كل مشروع من المشروعات السابقة:

أ- تأهيل مشروعات النيل الأبيض:

تقع ولاية النيل الأبيض في وسط السودان في إقليم السافنا الفقيرة جنوب الصحراء في مساحة تبلغ ٣٩٠٦٨٥ كلم مربع وعدد سكانها حوالي (١,٤٠١,٨٩٥) نسمة هم خليط من القبائل العربية كالحسانية وبني سليم وبني جرار والصبحة والقبائل غير العربية كالشلك والفلانة.

وتتمتع الولاية بمصادر عدة للمياه كالنيل الأبيض ومياه الأمطار والأودية والخيران ويمارس معظم سكانها حرفتي الرعي والزراعة.

وتبلغ الأرض الصالحة للزراعة فيها حوالي (٣,٢٠٠,٠٠٠) فدان منها حوالي (١,٥٨٧,٨٩٠) فداناً تروى بالأمطار و (٥١٩,٦١٥) فداناً تروى من ا لنيل الأبيض بواسطة الطلمبات.

وتحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أنشئ فيها عام ١٩٣٦ م عدد من المشروعات الزراعية المروية بالطلمبات كانت تدار بواسطة هيئة حكومية ويتم تمويل النشاط الزراعي فيها بواسطة بنك السودان ووزارة المالية والبنوك التجارية.

ونظراً للبيروقراطية الحكومية واتجاه علاقات الإنتاج لغير صالح المزارعين والشروط غير الميسرة للتمويل التجاري فقد تدهورت هذه المشروعات وضعفت بنياتها الأساسية وضعف اهتمام المزارعين بها ومما زاد من تدهور هذه المشروعات قيام الحكومة بخصخصتها عام ١٩٩٢م وتسليمها لمجالس إدارات تتكون من مزارعين مما أدى إلى توقفها بعد عدد قليل من السنوات لعدم قدرة المزارعين على إدارتها في ظل بنياتها الأساسية التي لم تؤهل منذ نشأة هذه المشروعات وتوقف البنوك عن التمويل للخسائر المتلاحقة التي حدثت فيها.

هذا الوضع أدى إلى فقدان معظم سكان القرى التي تقع في نطاق هذه المشروعات لأعمالهم ومصادر دخولهم مما اضطرهم إلى بيع الكثير من أصول هذه المشروعات في محاولة للعيش الكريم فانهارت هذه المشروعات وتدهورت فيها خدمات الصحة والتعليم وطمرت ترع وقنوات الري وانخفض مستوى المعيشة بصورة مريعة وأصبح الناس يعيشون في شظف اضطرهم إلى التروح من هذه القرى والعيش في هامش مدن الولاية والولايات الأخرى المجاورة وأصبح معظمهم يحتاج إلى العون والمساعدة لتلبية احتياجاته الضرورية وأصبح الكثير منهم يتوافد على مكاتب ديوان الزكاة في الولاية للحصول على هذه الاحتياجات.

وقد أدى التزايد المستمر في أعداد المتقدمين لديوان الزكاة طلباً للمساعدة لتلبية حاجاتهم الأساسية إلى أن يحول ديوان الزكاة بولاية النيل الأبيض جزءاً كبيراً من موارده المالية التي كان يوجهها إلى جوانب التنمية الاجتماعية ومشروعات الأسر المنتجة إلى دعم مباشر لحاجات الغذاء والكساء والصحة.

وبعد إجراء الدراسات حول الظاهرة تبين أنه من الممكن خفض الطلبات المقدمة للدعم المباشر للحاجات الأساسية بصورة ملحوظة إن تمت إعادة تعمير وتأهيل هذه المشروعات ولذلك بدأت تختمر لدى المسؤولين في ديوان الزكاة فكرة تحويل كل الموارد المالية المتخصصة للدعم المباشر إلى تأهيل عدد من هذه المشروعات المعطلة وإعادة من نزحوا إلى ديارهم.

ولأن عمليات تأهيل هذه المشروعات وإعادة إحياء القرى مرة أخرى تحتاج إلى مبالغ ضخمة تتجاوز إمكانيات وموارد ديوان الزكاة بل وموارد حكومة ولاية النيل الأبيض فقد رأى المسئولون في ديوان الزكاة أن يتم أولا التبشير بفكرة إحياء هذه المشروعات ثم تعبئة واستنهاض همم المواطنين والمؤسسات المختلفة كمرحلة ثانية وتفجير الطاقات لاستغلال الموارد المعطلة والاستفادة من القيم الاجتماعية المتوارثة في المنطقة من النفير والعمل الطوعي والتنسيق مع الجهات والمؤسسات ذات الصلة بالمواطنين والنشاط الزراعي لحشد الطاقات واستغلال الإمكانيات المتوافرة والعاطلة لأعمار وتأهيل هذه المشروعات.

وقد جاء اهتمام ديوان الزكاة بولاية النيل الأبيض بعمليات تأهيل المشروعات الزراعية بالولاية من واقع أنه وفي سبيل تقديم دعمه المباشر وجد أن موارده النقدية والعينية لا تكفي لجمع المتقدمين من المواطنين للمساعدة حيث وجد أن ما يقدمه للفرد في هذه المناطق لا يكفيه أكثر من عدة أيام في العام في أحسن الأحوال وذلك بسبب انتشار الفقر وشدة الحاجة في جوانب الغذاء والكساء والصحة وذلك بالرغم من وجود كثير من الموارد العاطلة والإمكانيات المهملة علماً بان كثيرا من المتقدمين هم في الأصل مزارعون هجروا مزارعهم.

لذلك جرى التفكير عام ٢٠٠٣ م لتحويل الموارد المالية والعينية التي يقدمها ديوان الزكاة للمواطنين في إحداث تحول أساسي في حياتهم يخفف من وطأة الفقر وشدة الحاجة ويقلل بوضوح عدد المتقدمين لطلب المساعدة في جوانب الكساء والغذاء والصحة والعمل على تحويل عدد كبير منهم إلى شرائح منتجه تساعد في المستقبل ديوان الزكاة على تقديم مزيد من العون والدعم للفقراء والمساكين وذلك من خلال ما يدفعونه من زكاة حسب إنتاجهم لذلك ثم اختيار ما ألفه الناس من عمل وأنشطة .

فكان قرار ديوان الزكاة بتحويل تلك الموارد المالية لتأهيل المشروعات الزراعية المروية بالولاية والتي تضم حوالي (٣٠٠) ثلاثمائة قرية كان يقطنها أكثر من (٧٠٠,٠٠٠) سبعمائة ألف مواطن نزح معظمهم للعيش على هامش مدن الولاية والولايات الأخرى المجاورة.

وقد أفضت عمليات التأهيل التي تمت عبر لجنة عليا كوَّنها والي الولاية إلى حشد الإمكانيات المتاحة وسط زخم فعال أدى إلى تأهيل (٧٦) مشروعاً من أصل (١٩٣) مشروعاً بمساحة قدرها (١٠٨,٠٠٠) فدان زرعت بالذرة والقمح كمحصولات رئيسية بجانب الخضروات والأعلاف كما أدخل الحيوان في الدورة الزراعية.

وتم ذلك بتمويل وتعبئة من ديوان الزكاة بالولاية بتكلفة بلغت (١٢٠) مليون دولار خلال السنوات ٢٠٠٣م ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥م فأدت إلى تغير وجه الحياة لدى أكثر من ٢٥٪ من سكان الولاية.

ب-مشروع القرض الحسن بولاية نهر النيل:

تقع ولاية نهر النيل في المنطقة شبه الصحراء جنوب ولاية الخرطوم ويحدها من الشمال الولاية الشمالية ومن الشرق ولاية كسلا والبحر الأحمر ويجري فيها النيل ونهر عطبرة وبعض مياه الأودية والخيران وهي ولاية زراعية فقيرة يعتمد سكانها على الزراعة التقليدية في الغالب.. حيث يزرعون عدداً من المحصولات الصيفية والشتوية كالذرة والقمح والبطاطس والفول والبصل.

وقد أثرت الظروف الاقتصادية العامة على قدرة سكانها في توفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي مما أثر كثيراً على مداخيل المزارعين ومعيشتهم مما اضطر العديد منهم إلى هجر العمل الزراعي .

ونظراً للطبيعة الخاصة لمزارعي الولاية الذين يتعففون عن أخذ الزكاة فقد ابتكرت الإدارة العامة للمشروعات فكرة (المال الدرار) والمبينة أساساً على القرض الحسن من الزكاة حيث أنشأت صندوقا وضعت فيه الإدارة العامة للمشروعات مبلغ (٣٨٩) ألف دولار تقرض منه مزارعي مشروعات الولاية بصورة ممرحلة ومبرمجة لتمويل مستلزمات الزراعة والتي من أهمها الوقود والمحروقات .

والمساحة الكلية التي تم تمويلها وزراعتها بهذا النوع من التمويل حوالي ٢١,٥٠٠ فدان واستفاد منها حوالي ٨,٠٠٠ ألف مزارع وحوالي ٦٠٠٠ من العمال الزراعيين واستطاعت هذه المشروعات بعد إحيائها أن تضم بين ربوعها حوالي (٤٥٠,٠٠٠) رأس من المواشي.

طريقة سداد القرض:

يسدد القرض في شكل عيني من بعض المحصولات التي تزرع أو في شكل نقدي في بعض الأحيان، بحيث يعمل المزارع على سداد جزء من قيمة القرض لا تتجاوز ٢٥٪ من القرض ليحصل على تمويل في الموسم الذي يليه بحوالي ٧٥٪ من قيمة القرض ويظل حجم التمويل يتناقص بهذه النسبة حتى يستطيع المزارع سداد كل التزاماته ويصبح قادراً على تمويل مشروعه.

نتائج إحياء مشروعات ولاية نهر النيل:

ويمكن تلخيصها في الأتي:

١- زيادة المساحة المزروعة بنسبة ٧٠ ٪.

٢- زيادة إنتاجية الفدان في موسم الفيضان بنسبة ٤٦,٢٪.

٣- عودة حوالي ١٣٪ من المزارعين إلى مزارعهم بعد الهجرة منها.

٤- زيادة نسبة الزكاة المجباة وتعاون المزارعين المستفيدين في جباية زكاة الزروع من المشروعات الأخرى دون تكلفة تذكر.

ج- مشروع خدمات التلقيح الصناعي للأبقار:

يعتبر هذا المشروع من المشروعات الإستراتيجية الرائدة في مجال الثروة الحيوانية إذ يعمل على تحسين سلالات الأبقار السودانية والتي تشتهر بقلة إنتاج الألبان.

وقد جاءت غاية الديوان بهذا المشروع لإحداث تغيير نوع الحيوانات في المناطق الرعوية والمناطق الزراعية الفقيرة والتي يعتمد سكانها على مساحات صغيرة جدا لا تكلف احتياجاتهم لزيادة إنتاج الألبان ولذلك تم توطين المشروع بصورة أساسية بولاية كسلا والتي تشتهر فيها قبائل الهدندوة والبني عامر بالرعي في مناطق السافانا الفقيرة وبعض المناطق مثل القطينة وكادقلي.

والقيمة الكلية للمشروع والذي تقوم به شركة سعودية هولندية تبلغ حوالي ٨٠,٠٠٠ دولار.

ثانياً: المحور الصناعي الحرفي:

إن منهج تمليك وسائل الإنتاج وتحويل الفقراء إلى منتجين هو المنهج الذي عمل به ديوان الزكاة بالسودان حيث خصص نسبة ٣٥ ٪ من نصيب مصرف الفقراء والمساكين تساوي ١٧,٥٪ من إجمالي إيرادات الزكاة لتمليك وسائل الإنتاج في الأعوام من ١٩٩٩٥م إلى ١٩٩٩ م ثم وضع الديوان إستراتيجية عشرية بدأت منذ العام ٢٠٠٠م تزيد فيها سنويا النسبة المخصصة لتمليك وسائل الإنتاج وتقل النسبة المخصصة للصرف الأفقي وذلك لإخراج أكبر عدد ممكن من الفقراء والمساكين من دائرة الفقر بتمليكهم وسائل إنتاج ومشاريع إعاشة وكما أوضحنا إنفا بلغت النسبة المخصصة لوسائل الإنتاج في العام ٢٠٠٥م (٤٦٪) من نصيب مصرف الفقراء والمساكين تساوي ٢٩٪ من إجمالي تحصيل الزكاة.

وفضلاً عن منهج تمليك وسائل الإنتاج للأسر المنتجة اتبع ديوان الزكاة في السودان منهجاً جديداً هو أسلوب المشروعات الجماعية بتمليك الحرفيين وأصحاب المهارات والمهن مراكز إنتاجية مثل ورش الحدادة والنجارة ومصانع الأحذية والملبوسات وذلك لمواكبة تطور حركة المجتمع واستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

حيث قام الديوان بتمليك مجموعة من الأسر مشاريع للإعاشة الجماعية – المراكز الإنتاجية وإقامة مشاغل بلغ عددها عام ١٩٩٥م (١٠٢) مائة واثنين مشغلاً على مستوى السودان مزودة بماكينات الخياطة والأدوات المساعدة ومن ثم تم تطويرها إلى مراكز إنتاجية ذات مناشط إنتاجية متعددة بحيث يقوم الديوان بتوفير الأصول المتمثلة في وسائل الإنتاج من ماكينات خياطة وتطريز وماكينات صناعة الشعيرية والحلوى والأحذية والصابون والمناسج اليدوية.

ويقوم الديوان مع اللجان القاعدية باختيار بعض الأرامل والمطلقات والمهجورات من الفقراء والمساكين ويتم بواسطة مشرفات متخصصات في هذا الجانب أو ذاك وبعد ذلك يتم استيعاب المدربات بالعمل في تلك المشاغل.

وتدار هذه المشاغل بواسطة مشرف من الديوان مسئول حسابات حيث يتم التعامل بين الديوان والمستفيدين من العمل بالإنتاج.

ولقد تطورت المشاغل لتصبح مصانع للملبوسات الجاهزة مثل مصنع كسلا بتكلفة قدرها حوالي ٥٠ ألف دولار ومصنع قصر الشباب بمحافظة أم درمان = ومصنع عطبرة للملبوسات الجاهزة والذي ساهم كثيرا في حل مشكلة عمال السكة الحديد بمدينة عطبرة بعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي علماً بأن مدينة عطبرة تعتبر أفقر مدينة في السودان ويمثل العمال فيها نسبة كبيرة اغلبهم من المعاشيين.

وفيما يلي نقدم نموذجين من النماذج العديدة التي قام ديوان الزكاة بإنشائها وتمويلها في هذا المحور الصناعي الحرفي وهما :

أ - مصنع الملابس بمدينة عطبرة.

ب- ورشة الحرفيين بولاية النيل الأزرق.

أ- مصنع عطبرة للمنسوجات والملابس الجاهزة:

تطور هذا المصنع من مشغل أقامه الديوان في عام ١٩٩٥م ليصبح مصنعاً متكاملاً للمسنوجات والملابس الجاهزة بتكلفة قدرها ٢٢٢,٠٠٠ دولار وتبلغ العمالة فيه (٣٠٠٠) عامل وعاملة منهم من يعمل داخل المصنع ومنهم من يعمل في منزله على نظام القطعة وبالتالي وفر المصنع فرص العمل حتى لأرباب المنازل الذين يصعب عليهم الخروج مما ساهم كثيراً في حل مشكلة العطالة بالمدينة وتحريك الأسر الفقيرة وتحويلها إلى أسر منتجه لاسيما وان مدينة عطبرة تعتبر أفقر مدينة في السودان لأن غالبية سكانها من العمال.

ب- ورشة الحرفيين بولاية النيل الأزرق:

تتميز ولاية النيل الأزرق بالغابات الكثيفة والأشجار التي يمكن استخدامها في تصنيع الأثاثات مثل السدر والسنط والسريرة والجوغان كما تتميز بثبات التيار الكهربائي ووجود عدد من الحرفيين المبدعين يمكنهم نقل حرفهم للآخرين وتدريبهم على الأعمال الخشبية الفنية.

أهداف المشروع وتتمثل في :

١- استيعاب عدد من الحرفيين وتوزيع العائد عليهم.

٢- استيعاب عدد من الفاقد التربوي لتأهيله وتعليمه.

٣- تحريك الصناعة الحرفية بتوفير الآليات والمعدات الحرفية.

٤- خلق سوق للاستثمار في الأخشاب مما يزيد من الحركة الاقتصادية بالولاية.

وقد بدأ المشروع في نوفمبر ٢٠٠٤م بتكلفة ١٦,٥٠٠ دولار بماكينة رابو كاملة (سبع عمليات) شق وتفريز وخلافه.
وتم استيعاب ستة من الحرفيين للعمل بالماكينة وتدريب المستهدفين ويدفع لهم ٥٠٪ من عائد المشروع.
كما تم اختيار خمسة لتدريبهم وإعاشتهم من عائد المشروع ويبلغ متوسط الإيراد الشهري حوالي ألف دولار بعد استخراج صافي العاملين.

ثالثاً: محور مشروعات الأسر المنتجة

ويتضمن المشروعات الصغيرة جدا والمتناهية الصغر وهذا النوع من المشروعات الذي بدأ به ديوان الزكاة في السودان تمليك وسائل الإنتاج لمستحقي الزكاة ولقد لجأ الديوان لهذا النوع من المشروعات بعد أن أثبتت التجربة أن المساعدات الفورية التي تقدم للفقراء والمساكين في شكل دعم عيني ونقدي وإن حلت بعض مشكلاتهم إلا أنها لم تخرجهم من دائرة الفقر والعوز.. بل جعلت الكثيرين منهم والقادرين على العمل عالة على ديوان الزكاة.

ولكي يتحقق أكبر قدر من النجاح للمشروعات الإنتاجية يتم إعداد دراسات الجدوى لكل المشروعات وتقويم الجوانب المالية والاقتصادية والفقهية والإدارية والقانونية لضمان نجاح واستمرار المشروعات التي تتناسب مع هذه الأسر كما يتم التنسيق مع الجهات ذات الدراية بالمشروع.

ويشترط في مشروعات الأسر المنتجة عدد من الشروط منها أن يكون المشروع :

١- قابلاً للتطوير والنمو.

٢- يدار من موقع سكن الأسر المستفيدة.

٣- إمكانية تجميع المنتج في السوق عبر نافذة واحدة.

٤- يعتمد على المتوفر في البيئة السودانية.

٥- إمكانية تحقيق هدف الإدخار لتطوير وتنمية المشروع.

ويتم توزيع وإدارة المشروع المعين مع مراعاة الظروف البيئية للمستفيد ومكان استغلال المشروع (دراسة جدوى اقتصادية) وحسب أولويات الفقر بحيث تكون الأولوية للأسرة الأشد فقراً شريطة أن يكون بها من يستطيع إدارة وتشغيل المشروع بكفاءة.

وقد بدأ الديوان بتمليك الأسر ماكينات الخياطة وماكينات الشعيرية ورأس مال لبعض المشروعات الصغيرة كأكشاك بيع الخضر والفواكه وعربات الكارو لنقل المياه وغيرها من المشروعات الصغيرة.

وفي تطور لاحق وإعمالاً لعمليات التسويق وتكامل الأدوار مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في السودان عمد الديوان إلى تمويل مشروعات الأسر المنتجة عبر مؤسسات التنمية الاجتماعية والتي أنشأتها الدولة حيث يقوم الديوان عبر هذه المؤسسات بتمويل المشروعات التي تنفذها هذه المؤسسات أو الأسر التي تتقدم لها.

وقد ركزت منشورات مشروعات الأسر المنتجة على تخصيص نسبة ١٧,٥٪ من مصرف الفقراء والمساكين لتمليك وسائل الإنتاج للأسر المنتجة وذلك من خلال:

١- جعل تمليك وسائل الإنتاج لمؤسسة التنمية الاجتماعية في الولايات التي توجد فيها فروع لها ، بعد تحديد المستفيد بواسطة المؤسسة والتأكد من ذلك بواسطة الديوان.

٢- لا يجوز في كل الأحوال صرف أي جزء من المال المخصص للأسر المنتجة في العمل الإداري وعلى المؤسسة أن تتحمل مصروفاتها الإدارية.

٣- تقدم كل ولاية – ترى أن لمؤسسة التنمية الاجتماعية دوراً جيداً – رؤية جديدة حول العلاقة التنظيمية بين الديوان والمؤسسة.

٤- تباشر الولايات التي لا يوجد بها فرع لمؤسسة التنمية الاجتماعية إجراءات المشروعات للأسر المنتجة بنفسها وذلك بالصرف المباشر بدءاً من تحديد المستفيد ونوع المشروع حتى مرحلة تسليم الوسيلة للمستفيد ثم متابعته بعد ذلك.

٥- لأغراض الفقراء السابقة يوقف توريد الـ ١٧,٥٪ لحساب المؤسسة مع السعي لسحب المبالغ المجمدة التي سبق أن تم توريدها لصالح الأسر المنتجة.

٦- يرفع تقرير شهري عن مشروعات الأسر المنتجة التي تم تمويلها ونوعها ومستوى أدائها وحجم التمويل لديوان الزكاة من مؤسسة التنمية الاجتماعية.

الهوامش

١- قدم الأستاذ عبد الهادي يعقوب في بحثه المقدم للمؤتمر الثاني للزكاة المنعقد بالخرطوم حجج وآراء المجيزين والمانعين لاستثمار أموال الزكاة ورجح جواز استثمار أموال الزكاة. يمكنك الرجوع إلى البحث المذكور وما ورد فيه من تفصيلات لأراء الفقهاء قديماً وحديثاً في كتاب المؤتمر العلمي الثاني صفحة ١٢٣ وما بعدها.

٢- المؤتمر العلمي العالمي الثاني للزكاة – قاعة الصداقة الخرطوم ٢٠٠١ م صفحة ١٤٣.

٣- صالح محمد المسعود خربسات – الزكاة وأثرها في التنمية الاقتصادية رسالة دكتوراة مجازة من جامعة أم درمان الإسلامية ١٩٩٦ م / صفحة ٢٢.

٤- سورة الأعراف الآية ٧٣.

٥- القرطبي – الجامع لأحكام القران – دار الشعب صفحة ٣٢٨.

٦- د. محمد شوقي الفنجري – المذهب الاقتصادي في الإسلام-الاقتصاد الإسلامي بحوث مختارة المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ١٩٨٠ – صفحة ٩٣-٩٣.

٧- رواه مسلم – رياض الصالحين – دار الحديث القاهرة صفحة ١٦٥.

٨- سورة الأعراف الآية ٩٦.

٩- سورة الجن الأية ١٦.

١٠- صالح خربسات – الزكاة وأثرها في التنمية الاقتصادية مرجع سابق صفحة ٤.

١١- محمد فضل علي ناصر – الزكاة وعدالة توزيع الدخل صفحة ١٦٣.

١٢- سورة الزخرف الآية ١٢.

١٣- صالح خريسات – الزكاة وأثرها في التنمية الاقتصادية مرجع سابق صفحة ٢٤.

١٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع – جزء ٢ ص ٤٦ كذلك انظر – ابو عبيد – الأموال صفحة ٥٦٥.

١٧- الإمام الماوردي – الاحكام السلطانية صفحة ١٢٢.

١٩- لمزيد من التفصيل حول دور الزكاة في كفاية الحاجات الأساسية للفقراء انظر بحث د. يوسف القرضاوي – دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية – كتاب الاقتصاد الإسلامي صفحة ٤٨ ، وما بعدها.

٢٠- عبد الفتاح محمد فرح- التوجيه الاستثماري للزكاة رسالة دكتوراه مجازة من جامعة أم درمان الإسلامية صفحة ٢٦.

٢١- محمد فضل علي ناصر – الزكاة وعدالة توزيع الدخل في الإسلام صفحة ١٦٣ وما بعدها.

فهـــرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : دواعي الصرف على المشروعات الإنتاحية	64
أولاً: المسوغات الشرعية للصرف على المشروعات الإنتاجية	64
ثانياً : ربط المفهوم الإسلامي للرخاء المادي بتحقيق التنمية ومعالجة الفقر.	65
ثالثاً: دور الزكاة في تقرير حد الكفاية ومحاربة الفقر.	68
المبحث الثاني: منهجية تمويل المشروعات الإنتاجية بديوان الزكاة	70
مهام الإدارة العامة للمشروعات	71
أنواع التمليك في مشروعات الديوان الإنتاجية	72
المبحث الثالث: أنواع المشروعات الإنتاجية	75
أولاً : المحور الزراعي	75
ثانياً : المحور الصناعي الحرفي	80
ثالثاً: محور مشروعات الأسر المنتجة	82

تنويه وشكر

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله وعلى أله وصحبه أجمعين وبعد،،

فالشكر أجزله لإدارة المعهد العالي لعلوم الزكاة الرافد العلمي لديوان الزكاة بالسودان

وأخص بالشكر

الدكتور / نصر الدين فضل المولى محمد

أمين أمانة البحوث والتوثيق والنشر بالمعهد العالي لعلوم الزكاة والذي قام بتنظيم هذا البحث في شكله النهائي.

وفق الله الجميع لما فيه الخير والسداد.

بروفسور/ عبد القادر الفادني
الأمين العام لديوان الزكاة

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

تحت شعار ﴿ نحو مؤسسة زكوية نموذجية ﴾

بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع
البنك الإسلامي للتنمية (جدة)

المنعقد في دولة الكويت
خلال الفترة من 24-25 مارس 2007
تحت عنوان

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تطبيق التقنيات في مصلحة الزكاة والدخل
كأحد محاور مشروع التطوير والتحديث

المملكة العربية السعودية

إعداد وتقديم
أحمد عبيد الطائفي
مدير عام مركز المعلومات
مدير مشروع النظام الآلي الشامل

محتويات العرض

- أهداف مصلحة الزكاة ومهامها.
- مشروع التطوير والتحديث والأسباب الداعية له.
- المبادئ الأساسية لخطة التحديث والسياسات العامة لتحقيقها.
- تقنيات نظم المعلومات (الأهداف والمهام).
- الصعوبات ومعوقات العمل وعوامل النجاح.
- المبادئ الأساسية لنظم المعلومات الحديثة.
- مشروع تهيئة وتطوير النظام الآلي الشامل.
- موقع المصلحة على الشبكة الدولية.

أولاً: أهدف مصلحة الزكاة ومهامها

الأهداف:

- تحقيق وتحصيل فريضة الزكاة الشرعية من المواطنين السعوديين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي.
- تحقيق وتحصيل الضريبة من المكلفين من الأفراد و الشركات والمؤسسات الأجنبية والمختلطة العاملة في المملكة.

المهام:

- فحص وربط وجباية الزكاة الشرعية على عروض التجارة.
- فحص وربط وجباية الضرائب على الشركات والمؤسسات وأصحاب المهن الحرة الأجانب حسب اللوائح والتعليمات.
- المشاركة في وضع السياسة الضريبية على ضوء الخطط الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، مع حماية وتشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية.
- متابعة التزامات المكلفين المستحقة عليهم زكويا وضريبيا وما قد يترتب عليهم من غرامات نظامية.
- تحقيق القناعة لدى المكلفين بالالتزام الطوعي لدفع الزكاة الشرعية أو الضريبة المستحقة عليهم.

ثانياً: مشروع التطوير والتحديث والأسباب الداعية له

مشروع تطوير وتحديث المصلحة

- عملت المصلحة ولا زالت تعمل على تحديث نظامها وإجراءاتها بما يتلاءم مع التطور الذي يشهده القطاعان العام والخاص في المملكة ويشمل ذلك ما يلي:
  - إعادة هيكلة أعمال المصلحة.
  - تحديث الأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية.
  - تحديث وتطوير الإجراءات والنماذج وأدلة العمل بالمصلحة.
  - تحديث وتطوير البنية التحتية لنظم المعلومات ، وتوفير الأنظمة التطبيقية الآلية لكافة أعمالها.

دواعي التطوير والتحديث في المصلحة

- تقادم الأنظمة واللوائح والإجراءات المعمول بها حاليا والحاجة لتحديثها لتتوافق مع الأوضاع الاقتصادية الحالية محليا ودوليا.

- زيادة حجم الأعمال نتيجة ازدياد أعداد المكلفين ونمو الأنشطة الاقتصادية مع محدودية الإمكانيات المتاحة.
- تقادم وقصور أجهزة الحاسب الآلي المستخدمة حاليا في المصلحة وعدم توفر نظم معلوماتية فعالة.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة المختلفة لتبادل المعلومات.
- الحاجة لاستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل العمل وتبسيط الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات وتحقيق الدقة والتحكم.
- التطورات في الاقتصاد العالمي وزيادة معدل التجارة العالمية.
- الحاجة لجذب الكفاءات الوطنية المؤهلة وإيجاد الحوافز المناسبة للحفاظ عليهم من التسرب إلى القطاعات الأخرى وإعطائهم التدريب المميز الذي يساعدهم على أداء أعمالهم بكفاءة ومهارة.
- المستجدات في شؤون الزكاة وفي الضريبة والتي تتطلب استعدادا بشريا وفنيا للتفاعل معها.

الأهداف الإستراتيجية للمشروع

- الهدف الرئيس للمشروع هو ميكنة أعمال المصلحة لتحقيق:

– تبسيط وتسهيل الإجراءات وتوحيد النماذج وتطوير الخدمات المقدمة للمكلفين.

– زيادة الإيرادات الزكوية والضريبية عن طريق:

- تفعيل أعمال متابعة المكلفين.
- رفع كفاءة وفاعلية أعمال الفحص والتدقيق.
- تطوير أعمال التحصيل.
- رفع درجة الدقة في أعمال المحاسبة والربط.
- دعم مفهوم الربط الذاتي وزيادة الالتزام الطوعي للمكلفين.

– الإستخدام الأمثل للعناصر المتوفرة والتركيز على أعمال الفحص ،التدقيق ، والمتابعة.

– تقديم تقارير وإحصائيات دقيقة وفورية تساهم في إتخاذ القرارات وتساعد في إعداد الخطط المستقبلية.

ثالثاً: المبادئ الأسياسية لحظة التحديث والسياسات العامة لتحقيقها

المبادئ الأساسية لخطة التحديث والتطوير

- إيجاد جهاز متطور وحديث يدعم ويساند في تحقيق احتياجات الدولة من الإيرادات.

- العمل برؤيا واضحة.
- المكلف هو محور أعمال المصلحة ومحل اهتمامها.
- اعتماد وتطبيق أسلوب الربط الذاتي.
- متابعة وملاحقة المكلفين المتأخرين في التزامهم تجاه المصلحة.
- تحقيق مبدأ العدالة في المعاملات.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.
- الحد من حاجة المكلف للحضور إلى مصلحة الزكاة والدخل.
- موازنة احتياجات الموظفين واحتياجات العمل بالمصلحة.
- الاستفادة من التقنية المعلوماتية في دعم أعمال المصلحة.
- المشاركة في إعداد الخطة من جميع المعنيين في المصلحة.
- مشاركة واستشارة الجهات الخارجية ذات العلاقة.
- الجودة والتميز هي المقياس لجميع أعمال المصلحة.
- التوقع بمواجهة البعض لعملية التغيير.

السياسات العامة لتحقيق أهداف الخطة

- إيجاد إدارة حديثة وفعالة لتحقيق الآتي:

–ضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية.

–تحسين قدرة الإدارة العامة للمصلحة على توفير التعليمات والإرشادات للفروع بما يضمن توحيد الإجراءات والمعاملات.

–مركزية الإشراف ، واستقلالية التنفيذ.

–مراقبة وقياس الأداء طبقا للأهداف والمهام المرسومة.

–الاستعانة بالتقنيات الحديثة في دعم أعمال المصلحة.

–إنشاء وحدة كبار المكلفين

–تطبيق أسلوب الربط الذاتي

–توظيف الكفاءات الوطنية المؤهلة

–تأهيل موظفي المصلحة

–تحسين ظروف وبيئة العمل

–تحسين مستوى خدمات المكلفين

–تبسيط وتوحيد الإجراءات والنماذج

رابعاً: تقنيات نظم المعلومات

- تستدعي طبيعة مهام وواجبات ومسئوليات المصلحة الاستعانة والاستفادة في مختلف أعمالها المحاسبية والإدارية وبأقصى درجة ممكنة وبكفاءة عالية تقنيات نظم المعلومات.
- يهدف مشروع التطوير والتحديث الى إيجاد إدارة ضريبية حديثة وفعالة.

أهداف ومهام نظم المعلومات بالمصلحة

استخدام نظام معلوماتي ذي كفاءة وفاعلية يقدم الدعم التقني ويلبي الحاجة في دعم ومساندة المصلحة في:

- ميكنة العمل في أداء المهام المتعلقة بأعمال المصلحة خصوصا في مجال خدمات المكلفين، معالجة الإقرارات والتسديدات، إدارة الفحص، والتحصيل الإلزامي.
- توفير البيانات والتقارير والإحصائيات الكاملة والصحيحة وفي وقت مناسب لكافة المستفيدين.
- الترابط الفعال مع الجهات الأخرى ذات العلاقة في ظل مفهوم الحكومة الإليكترونية.
- الارتقاء في تقديم الخدمات للمكلفين.

خامساً: الصعوبات ومعوقات العمل وعوامل النجاح

الصعوبات ومعوقات العمل

- تقادم البنية التحتية لنظم المعلومات وعجزها عن دعم وظائف المصلحة الرئيسة.
- تقادم الأنظمة واللوائح.
- تعقيد إجراءات العمل والنماذج.
- عدم توفر الإدارات التخصصية.
- قلة الخبرة والمهارة فنيا وعمليا في تطوير برامج وتطبيقات الإدارة الضريبية الحديثة.

عوامل النجاح

- دعم الإدارة العليا.
- إدارة متخصصة وتنظيم مناسب لمتابعة تنفيذ المشروع.
- الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة.
- تعريف وتحديد المتطلبات العامة للوظائف الرئيسة.
- استخدام أحدث التقنيات في البرمجيات والأجهزة والمعدات.
- التدريب ونقل المهارة والمعرفة الفنية والوظيفية لمنسوبي المصلحة.

- وضع خطة تنفيذية واضحة ومحددة للمشروع ومتابعتها بشكل دوري مقارنة بالأعمال المنجزة.
- توفير الميزانية الكافية لتنفيذ المشروع.

سادساً: المبادىء الأساسية لنظم المعلومات الحديثة

- تحديد المتطلبات الوظيفية للأعمال و تعيين ملاك التطبيق.
- تبسيط وتوحيد الإجراءآت والنماذج.
- اعتماد مركزية الإشراف والتحكم واستقلالية الاستخدام.
- توفير بنية تحتية متكاملة.
- تطوير / تأمين التطبيقات.
- توظيف وتدريب العاملين والمستفيدين.
- ضمان أمن وسرية وخصوصية البيانات والتطبيقات.
- اعتماد مبدأ دورة حياة المنتج.

سابعاً: مشروع تهيئة وتطوير النظام الآلي الشامل

تحليل المتطلبات العامة للوظائف

- تمت في مطلع عام ٢٠٠٠م بواسطة فريق متخصص شكل لهذا الغرض تحت إشراف ومتابعة الإدارة العليا بالوزارة والمصلحة.
- لم تهدف إلى ميكنة الوضع الحالي.
- تتمشى مع الأساليب الحديثة والفعالة في إدارة الضرائب من واقع الخبرات والتجارب العالمية.
- تعتمد على إيجاد وظائف شاملة ومترابطة فيما بينها.
- مراعاة أولويات التنفيذ.

متطلبات تطبيق النظام الآلي الشامل

- تجهيز غرفة حديثة للحاسب الآلي Site Preparations.
- تأمين الأجهزة الخادمةServers .
- تأمين معدات التخزينDisk Storage .
- تأمين معدات النسخ والاستعادة Backup Devices.
- تأمين محطات العمل Client Workstations.
- إنشاء شبكة الاتصالات الواسعة (WAN) Data Communications.

- إنشاء شبكة الاتصالات الداخلية (Local Area Network (LANs.
- تأمين/تطوير نظام آلي شامل.
- إعداد وتنفيذ السياسة الأمنية لنظم المعلومات

1 - تسجيل المكلفين

الوصف:

- الغرض من الجزء الخاص بالتسجيل هو تسجيل المكلفين الجدد لأغراض ضريبة الدخل، الزكاة، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الغاز، وضرائب أخرى، وإعادة تسجيل المسجل منهم في أي ضريبة أخرى. كما يتم استحداث حسابات المكلفين للأنواع المختلفة من الضرائب وللأنواع المختلفة من المكلفين من شركات أو أفراد والمشاريع المختلطة. كما يمكن صيانة بيانات هؤلاء المكلفين وحساباتهم من قبل هذا الجزء.

الوظائف الرئيسة:

- تسجيل مكلف جديد واستحداث الحسابات الخاصة به وإصدار وضبط الرقم المالي المميز.
- الاحتفاظ ببيانات متكاملة وسليمة ومنع تكرار التسجيل مع توفير وسائل عديدة للاستعلام والاستفسار عن المكلفين وبعدة طرائق مختلفة.
- احتساب الجزاءات وغرامات التسجيل المتأخر.
- متابعة وتوثيق كافة الحركات على المكلف (تعديل،إضافة،الغاء.... الخ).
- توفير مراجع متقاطعة للرقم المالي مع معرفات رئيسية أخرى.
- ميكنة جميع المراسلات المتعلقة بالتسجيل وإصدار شهادة التسجيل.
- توفير التقارير والإحصائيات مع تقديم معلومات مختلفة للأجهزة الحكومية والخاصة والجمهور.

2 - معالجة بيانات التسديد

الوصف:

- الغرض من هذا الجزء هو تسلّم وتحديد كافة التسديدات بمختلف أنواعها مع إتاحة عدة قنوات للمكلفين لتسديد مستحقاتهم المالية تجاه مصلحة الزكاة والدخل.

الوظائف الرئيسة:

- تسلّم مبالغ التسديد بمختلف أنواعها يدويا واليكترونيا.
- تسوية بيانات التسديدات.
- تحديث حساب الإيرادات وحساب المكلفين.
- معالجة وتوزيع التسديدات المجهولة.
- توفير التقارير والإحصائيات.

3 - معالجة الإقرارات

الوصف:

- يتولى هذا الجزء الأعمال الخاصة بحركة الإقرار بدءاً من عملية تصميم الإقرار وإصداره ثم تسلمه من المكلف بعد تعبئته وتسجيل كافة البنود والربط عليه آلياً.

الوظائف الرئيسة:

- إنشاء وإصدار وتسلم الإقرارات بمختلف أنواعها وإتاحتها للمكلفين بعدة وسائل.
- إنشاء وصيانة الأحكام والقواعد المحاسبية ، وتطبيقها على بنود الإقرار.
- تسجيل البيانات الأولية والتفصيلية وإجراء الربط بشكل فوري ولاحق (مجموعات) مع تطبيق فحوص المصداقية.
- اختيار عينة من الإقرارات للفحص باستخدام المعايير المحددة مسبقا.
- فرض جزاءات عدم الالتزام (التقديم، التسديد).
- إصدار الشهادات والاستفسارات والمخاطبات ذات الصلة.
- القدرة على إعادة الربط وإصدار ربوط تقديرية.
- إمكانية تعديل أو إضافة نماذج الإقرار أو أي من أحكامه دون الحاجة إلى تدخل فني أو برامج إضافية.
- توفير العديد من التقارير والاستفسارات.

4 - خدمات المكلفين

الوصف:

- يتولى هذا الجزء الأعمال الخاصة بتقديم الخدمات المباشرة للمكلفين في مختلف مراحل العمل. وكذلك التعامل في تقديم الخدمات لكافة الكيانات والجهات الأخرى ذات العلاقة.

الوظائف الرئيسة:

- إدارة ومتابعة وتحقيق طلبات المكلفين بمختلف أنواعها.
- إصدار وإرسال واستقبال نماذج الإقرارات و التسديدات المطبوعة مسبقا.
- الاحتفاظ بقاعدة بيانات كاملة وسليمة عن الأحكام واللوائح الضريبية والنماذج المستخدمة لدى المصلحة.
- تحديد وتنظيم طلبات الاعتراض والتعديل المقدمة من المكلفين.
- إدارة ومتابعة النزاعات والاستئنافات.
- إعداد وتوجيه الحملات التوعوية.

5 - المحاسبة

الوصف:

- يتضمن هذا الجزء دفتر أستاذ المصلحة حيث يتم تسجيل كافة القيود الدائنة والمدينة في حسابات الإيرادات المختلفة. كما يتضمن إمكانية حفظ وصيانة معلومات كافية عن العمليات المتعلقة بالمكلف حتى يمكن القيام بأعمال الالتزام وتحديث حسابات الإيرادات.

الوظائف الرئيسة:

- عمل القيود المحاسبية والتسويات اللازمة في حسابي المكلفين والإيرادات وبدعم آلي.
- إنشاء وصيانة وتحديث الحسابات مع توفير سجل رقابي لكافة العمليات.
- توفير الاستفسارات والاستعلامات عن حسابات المكلفين وحساب الإيرادات.
- التعامل مع عمليات رد المبالغ الزائدة وإدارة الديون وتنفيذ إجراءات التحصيل الإلزامي وكذلك إعداد ومتابعة اتفاقيات التقسيط.
- إعداد الميزانية وتقدير حجم الإيرادات المتوقعة للأعوام والفترات المقبلة.
- القيام بأعمال التحليل المالي للحسابات وإصدار التقارير.

6 - معالجة الدفعات المعجلة

الوصف:

- يتولى معالجة الأقساط المعجلة المتمثلة في تصنيف المكلفين ضمن فئة المسددين من خلال دفعات على فترات خلال سنة المكلف المالية.
- من المهم ملاحظة أن الدفعات المعجلة هي شكل من أشكال التحصيل وليس نوعاً إضافياً من الضرائب. وتطبق فقط على ضرائب الدخل.
- يتم تصنيف المكلفين على أنهم من فئة الأقساط المعجلة بعد تسلم الإقرارالضريبي الأول وليس عند التسجيل. إذا كان نسبة ٢٥٪ من ضريبة دخل المكلف ناقص ضريبة الاستقطاع عن المكلف عند المنبع، يساوي أو يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠,٠٠ ريال سعودي.

الوظائف الرئيسة:

- تحديد ومتابعة المكلفين الخاضعين للدفعات المعجلة وتحديد مبلغ الدفعة وقيد تفاصيلها في حساب المكلف.
- إدارة حالات التسديد والمطالبات وعمل التعديلات على مبلغ الدفعة خلال السنة.
- إجراء تسوية المستحقات في نهاية السنة المالية للمكلف واستخراج الربط النهائي.
- إصدار ومتابعة كافة النماذج والمراسلات ذات العلاقة.

7 - إدارة مسار العمل

الوصف:

- الغرض من هذا الجزء هو اعتماد وتطبيق مفهوم التدفق الآلي للأعمال إضافة إلى تسجيل جميع الملفات والمستندات المتعلقة بالمكلف وتحديد مواقعها. كما يوفر هذا الجزء تسهيلات للموظف لطلب ملف المكلف ثم تعقب موقع ملف ومستندات المكلف في أي وقت من الأوقات. ويتولى هذا الجزء تعديل المواقع ومتابعة نقل الملف من فرع لآخر.

الوظائف الرئيسة:

- تطبيق مفهوم مسار العمل Workflow وتطوير الأنظمة التي تعتمد ذلك التوجه.
- تسلم كافة أنواع المراسلات الواردة من المكلفين بمختلف الطرائق وتسجيلها ومتابعة الدورة المستندية لها.
- إصدار كافة أنواع المراسلات الصادرة من المصلحة إلى المكلفين بطرائق مختلفة.
- تنظيم الإرشيف الورقي وربطه بالإرشيف الآلي.

8 - المتابعة والتحصيل

الوصف:

- يتولى هذا الجزء تسهيل المعالجة لضمان التحصيل في الوقت الصحيح وبطريقة منظمة لجميع المبالغ المستحقة للمصلحة على المكلفين عن أي نوع من الضرائب، ويضمن تحديد الحالات وتعيينها للموظفين لاتخاذ إجراء عليها ومتابعتها وفقاً لنظام الضرائب والأحكام السائدة.
- يتعامل النظام مع الأوضاع المختلفة التي يمكن مواجهتها مثل:
  - تصعيد الإجراءات في حال مخالفة المكلف.
  - السماح للمكلف بالتقسيط.
  - التعامل مع اعتراض واستئناف المكلف.
  - إسقاط المبالغ المستحقة على المكلف متى توفرت شروطها. .

الوظائف الرئيسة:

- التعرف على المكلفين غير المسجلين بالمصلحة.
- التعرف على المكلفين المتوقفين أو المتأخرين عن تقديم الإقرارات.
- التعرف على المكلفين غير المسددين التزاماتهم تجاه المصلحة.

- إتخاذ الإجراءات المتعلقة بمثل تلك الحالات ومتابعتها.
- إدارة ومتابعة اتفاقيات السداد وحالات الاعتراض والاستئناف.
- إدارة بيانات وحالات المتابعة والتحصيل.
- إصدار ومتابعة كافة النماذج والمراسلات ذات العلاقة.

9 - الفحص

الوصف:

- عبارة عن أداة (مرفق) لاختيار مكلفين محددين وفقاً لأولوية ودرجات مخاطرة، ووضعهم في مجموعات لإخضاعهم لفحص المصداقية بهدف القيام بالفحص أو المعاينة. يضم هذا الجزء آلية توفر معالجة مرنة قابلة للتعديل configurable تعتمد على البيانات المسجلة لمختلف أنواع الإقرارات وعلى التباين والاختلافات فيها من سنة إلى أخرى.
- يتوفر في النظام أيضاً عددُ من وظائف الفحص مثل صيانة تعليمات أنواع الفحص المختلفة، وأدوات إدارة مثل تعيين الحالات للفاحصين. كما يتوفر في النظام أيضاً وظيفة خاصة بأوراق عمل فحص محدودة من خلال توفير ملاحظات الفحص، وهناك وظيفة خاصة بالتقارير.

الوظائف الرئيسة:

- إدارة برامج ووظائف الفحص.
- تعريف وتحديد حالات الفحص.
- صيانة قاعدة بيانات التهرب الضريبي.
- تنفيذ اختيار عينات الفحص ومتابعة حالات الفحص.
- إعداد التقارير الخاصة بسير عمليات الفحص ونتائجه.

10 - التقارير والإحصائيات

الوصف:

- الغرض من الجزء الخاص بالتقارير الإدارية في النظام هو توفير مجموعة من التقارير لكافة المستفيدين بمختلف أنواعهم ومستوياتهم لمساعدتهم في إنجاز المهام واتخاذ القرارات وفق رؤية واضحة وفي وقت مناسب. كما تساهم في تحديد التقدم الفعلي المتحقق مقارنة بالتقديرات والخطط.
- هناك مجموعة من التقارير النمطية التي يوفرها النظام، يتم استخراج جميع التقارير في هذا الجزء من النظام باستعمال أداة (برنامج) تقارير من إنتاج طرف ثالث. وهذا يسمح للمصلحة بتعديل التقارير الموجودة أو إضافة تقارير جديدة إليها مستقبلاً.

11 - وظائف أخرى مساندة

الأمن والحماية:

- توفير سجل رقابي لكافة العمليات المنفذة على النظام.
- دعم عمليات التحقق المزدوج للعمليات الهامة وتوفير وظائف التصديق الآلي.
- تعريف المستفيدين والمجموعات بمختلف الفئات وتوفير وصيانة صلاحيات الاستخدام.
- حماية البيانات واقتصار العمل بها للمصرح لهم فقط.
  - الإعداد والتحكم
  - ملاحظات المكلفين
  - الخطابات النمطية

موقع مصلحة الزكاة على الشبكة الدولية

أصبح من الضروري الاستفادة من تقنية الإنترنت لارتباطها المباشر مع الخدمات المقدمة من المصلحة للمكلفين وللجهات ذات العلاقة.

- **المرحلة الأولى:**

- إنشاء صفحة معلوماتية عامة عن المصلحة عبر الموقع الخاص بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.

- **المرحلة الثانية:**

- تصميم وإطلاق موقع ساكن خاص بالمصلحة يتم استضافته عن طريق أحد مزودي الخدمة المعتمدين. وتوفير خدمة البريد الاليكتروني.

- **المرحلة الثالثة:**

- استكمال الإجراءات والنواحي الأمنية لنقل الموقع واستضافته داخليا ، وعمل التكامل والترابط التفاعلي بينه و بين أنظمة المصلحة الأخرى.

- **المرحلة الرابعة:**

- السعي لتطبيق مفهوم الحكومة الإليكترونية

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

تحت شعار ﴿ نحو مؤسسة زكوية نموذجية ﴾

بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع
البنك الإسلامي للتنمية (جدة)

المنعقد في دولة الكويت
خلال الفترة من 24-25 مارس 2007
تحت عنوان

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تجربة نشر الوعي بركن الزكاة ودوره الإنمائي
وعلى الأخص في مجتمع يعاني الأمية

جمهورية باكستان

السيد/ وكيل أحمد خان
سكرتير وزارة الشئون الإسلامية
الزكاة والعشر
جمهورية باكستان

المقـــدمـــة :

لباكستان جذور عريقة ومتأصلة في نظام الزكاة ، حيث أدركت باكستان هذا النظام عبر ٢٦ سنة مع إدخال قانون أحكام قانون الزكاة و تسجيله (كمشروع فدرالي ١٩٨٠ م) .

يغطي نظام الزكاة في باكستان شبكة العمل المحلية ، الفيدرالية،المقاطعات، والإقليمي. إن المجلس الإقليمي والفدرالي يترأسهما قضاة من المحكمة العليا والمحاكم العليا على التوالي، ويشتملان على علماء دين وخبراء ماليين وإداريين.

هذا النظام حقق الفائدة لـ ٢،٥ مليون مستفيد وله القدرة على التعامل مع كل السكان الفقراء ، أي ما يعادل ٤٠ مليون فقير في باكستان.

ويمكن لهذه النفقة أن تكون ذات أثر كبير بمساعدة أكثر من ٣٩٠٠٠ لجنة زكاة محلية على مستوى الإقليم والوحدات السكنية الصغيرة . هناك ما يقارب ٤٠٠٠٠٠ متطوع للعمل بنظام الزكاة في باكستان .

في باكستان يعرف نظام الزكاة على المستوى العالمي . مؤسسة الأبحاث الإسلامية والتدريب وبنك التطوير الإسلامي اختارت باكستان كحالة للدراسة مع ماليزيا من أجل تجنب الفقر الشديد والجوع على ضوء تصريحات الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٠ لتطوير الألفية .

الجمهورية الباكستانية هي اتحاد لـ ١٥٠ مليون نسمة منتشرين على مساحة ٧٩٥،٨٩٥ كم٢. استناداً للدستور فإن موضوع الزكاة متوافق مع القائمة التشريعية ولذلك يمكن للتشريع أن يسن عن طريق دائرة اختصاص أو حكومة فدرالية . مع ذلك ، القانون العام صدر عام ١٩٨٠ حسب القانون الفدرالي ليمكن الحكومة الفدرالية من الإشراف على توزيع الزكاة على المستويات الإقليمية والأقل .

الزكاة أحد أركان الإسلام ، وتأتي أهميتها بعد الصلاة مباشرة .إن المعنى اللغوي للزكاة هو النماء. كما ذكر في القرآن الكريم فإن الزكاة هي نقل إجبارى من ثروة المسلمين الأغنياء إلى المسلمين الفقراء . في باكستان تم تقديم نظام الزكاة من خلال قانون محلي للزكاة والعشر في يونيو ١٩٨٠، كما تم إنشاء صندوق الزكاة لتحقيق ما يلي:

- مساعدة الفقراء ، المحتاجين ، المساكين وخصوصا الأرامل والمساكين ، العاجزين وذوي الإعاقات .
- مساعدة الأشخاص المحتاجين الذين أصابهم ضرر من جراء الكوارث

إدارة الزكاة

أ- المستوى الفدرالي

مجلس الزكاة المركزي (C.Z.C)

على المستوى الفدرالي ، يتم تشكيل سياسات جمع و توزيع الزكاة والصدقات من خلال مجلس الزكاة المركزي ، حيث يترأس هذا المجلس قاضي المحكمة العليا بباكستان . يهتم المجلس بوضع قوانين إنفاق صناديق الزكاة ، كما يقوم بضبط شئون الزكاة والصدقات في البلاد بالإضافة إلى المراقبة العامة .

جناح الزكاة والعشر :

إن جناح الزكاة والصدقات بوزارة الشئون الإسلامية يعمل كأمانه السر لمجلس الزكاة المركزي كما يقوم بتطبيق قراراته وتعليماته .

ب - المستوى الإقليمي

مجلس الزكاة الإقليمي (P.Z.Cs)

ويترأس هذا المجلس قضاة متقاعدون أو مازالوا بالخدمة في المحكمة العليا . تتلخص مسئولياته بضبط شئون المقاطعة ولجان الزكاة المحلية.

كما يتم ترشيح رئيس وأعضاء لجان هذا المجلس لمدة ٣ سنوات .

لجان الزكاة الإقليمية (D.Z.C)

هناك ١٠٦ D.Z.Cs لجان في البلد ، هذه اللجان مسئولة عن الإشراف على وظائف لجان الزكاة المحلية (L.Z.Cs) ، ترتب انتخاباتهم وتنسق إنفاق الزكاة والصدقات على مساحات مقاطعاتهم وولاياتهم .

لجان الزكاة المحلية (L.Z.Cs)

هناك أكثر من ٣٩٠٠٠ لجنة زكاة محلية في البلد ، هذه اللجان وتتلخص وظائفها في مهمة أساسية هي التعرف على المستحقين من أولئك الذين تقدموا بطلب الإعانة المالية .

كما أنها مسئولة عن جمع الزكاة والمنح وحفظها في سجل صندوق الزكاة ومستحقي الزكاة (الجدول التنظيمي في ملحق I)

دور الزكاة في تحقيق عدل اقتصادي واجتماعي

تعد الزكاة أفضل وسيلة لتحقيق العدل الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تشارك في توزيع جزء من مال الغني على الفقراء والمحتاجين.

إن التراكم المفرط للثروة عند بعض الأشخاص قد يؤثر على توازن النظام الاجتماعي في المجتمع وقد يؤدي

إلى عدم توزيع الثروة غير العادل . إن لأداء الزكاة دوراً في نشر المحبة ، والأخوة ، والتآلف بين الناس والتقليل من تباين الثروة . كما يؤدي إلى تحسين حياة الأشخاص في المجتمع الإسلامي.

من واقع الدراسة والممارسة فإن رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم قدم لنا دليلاً لإصلاح اجتماعي، اقتصادي، أخلاقي، وتغييرات جذرية من أجل تغيير اتجاهات الأشخاص نحو هذا الأمر (الزكاة)

أن تأثيرات الزكاة الاقتصادية يمكن دراستها على أساس الاستهلاك ، التوفير ، الاستثمار ، الاستقرار، والنماء ، .... الخ. ونورد أدناه بعض تأثيرات الزكاة باختصار:

- يؤثر عمل الزكاة في إظهار إجمالي الحاجة حيث إن الهدف الأساسي للزكاة هو استيفاء حاجات ومتطلبات الفقراء الاستهلاكية. ويؤدي هذا إلى زيادة إجمالي المطالبات عبر الاستهلاك . الزيادة الدائمة لإجمالي الحاجات ستشجع الاستثمار وأنشطة التجارة والبضائع التي تزيد احتياجاتها من قبل عامة الشعب. ولذلك يجب إعادة تخصيص الموارد على قطاعات متنوعة وتحليل المنتجات على حسب الضروريات دون الكماليات المتوقعة استمراراً للنمو ومستوى الخدمة .
- الثروة ما هي إلا تخزين وتوفير للفائض والمتراكم من فترات مضت، الإسلام يرفض الثروة الجامدة دون استثمار لمواردها مدة طويلة . تعتبر الزكاة أداة مالية قوية لها قانون عقابي رادع بحال عدم تنفيذها حيث إنها تؤدي في النهاية إلى تقليل مقدار الثروة الجامدة. مع هذا الشأن يخاف العديد من الأشخاص صرف ثرواتهم وجعلها على الحد الأدنى من النصاب فيقوم باستثمارها في أنشطة متنوعة بدل كنزها بشكل نقود ومجوهرات. تطبق الزكاة على البضائع التجارية مع أن الحد الأعلى للفائدة في التجارة يمكن أن يعوض مقدار الزكاة . يمكن القول إن للزكاة تأثيراً قوياً في نقل الثروات الثابتة والمحفوظة نحو الاستثمار وتشكيل رأس مال ثابت وإنتاج أنشطة تجارية لزيادة المخرجات والنماء على المدى البعيد .
- يمكن مقارنة الزكاة بالضرائب التناسبية ، حيث إن النسبة ثابتة وغير قابلة للتغير تبعا لأي قرار برلماني. مما يساعد في توفير إدراك وحس عميق بالرضا بالنسبة لدافعي الضرائب. إن ضريبة الدخل التناسبي تتبنى في آلية ثابتة في فترات الازدهار عند ما تزيد فرص التوفير ومستويات الدخل فإن تطبيق الزكاة سيؤدي إلى إيرادات أعلى بالنسبة لبيت المال. وسيحدد الاستهلاك الواضح.

يمكن إنفاق الزيادة والإيرادات عند الحاجة ، وخصوصا في وقت الفتور الاقتصادي أو للتقليل من الآثار غير المناسبة للوضع غير المرغوب به.

يمكن تلخيص أهداف الزكاة كما يلي :

- الحصول على رضا الله.
- مساعدة المحتاجين ، الفقراء ، المساكين ، والعاطلين عن العمل.

- إزالة فروق الدخل ، تضييق الفجوة بين من يملك ومن لا يملك والمحافظة على نوع من الانسجام الاقتصادي في المجتمع .
- تشجيع الاستثمار ، والنماء وتوظيف الفرص في المجتمع .
- القضاء على الأنانية ونشر عادة التضحية والإيثار .
- تأسيس نظام مدني وخلق روح من الألفة والمحبة بين أفراد المجتمع .

تم أعلاه عرض أهداف الزكاة والصدقات حيث تم القيام بها في الفترات الأولى من الإسلام . و من الممكن تحقيقها الآن إذا اتبع المسلمون مبادئ الإسلام في تصرفاتهم واقتدوا بأفعال الرسول علية الصلاة والسلام. لتطبيق مبادئ وتعاليم الإسلام يجب أن يؤمن المسلم بالله ورسوله إيماناً صحيحاً ويلتزم بشكل صارم بجميع أمور الإسلام .

جمع الزكاة :

يتم جمع الزكاة بنسبة ٢،٥ ٪ عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بتاريخ محدد هو أول يوم من شهر رمضان المبارك من حسابات التوفير كما في حالة الأصول وأيضا تستقطع القيمة نفسها في حالة استحقاق، استرداد، أوحذف الأصول. حاليا أكثر من ٢٠٠٠ وكالة لجمع وضبط الزكاة (ZCCAs) بما فيها ٦٥ بنك ومؤسسة مالية وشركات محددة خاصة لها صلاحية استقطاع الزكاة وإيداعها في حساب الزكاة المركزي الموجود في بنك باكستان.

النصاب :

يحدد النصاب (بحسب قانون الزكاة والعشر) بما يعادل ٦١٢,٣٢ غم من ذهب ، فضة أو نقدا أو بضائع للتجارة أو ما تم تصنيفه على أنه من الأصول حسب الشريعة الإسلامية. إن القيمة الإجمالية والتي تساوي قيمة ٦١٢,٣٢ غم من الفضة يتم ملاحظتها من قبل مراقب الزكاة العام.

الأصول التي يجب إخراج الزكاة فيها :

جميع الأصول التي تخضع للزكاة يمكن تقسيمها إلى قسمين وقد تم تحديدها في جدولين في قانون ١٩٨٠.

الجدول (البيان) الأول يرتبط بالأصول التي يجب إخراج زكاتها عن طريق الاستقطاع من المصدر لحساب صندوق الزكاة المركزي الموجود في بنك الدولة بباكستان . جميع البنوك ، مكاتب البريد ، مراكز التوفير ، مراكز الاستثمار ، المؤسسات المالية ، شركات التأمين والإيرادات الحكومية تعمل على جمع الزكاة وضبط الوكالات دون أي تكلفة إضافية.

الأصول الموجودة في الجدول الأول تشمل

- حسابات بنكية للتوفير وحسابات مشابهة .
- حسابات الإيداع .
- حسابات الإيداع الثابتة وحسابات وإيصالات مشابهة
- شهادات توفير / إيداع وشهادات مشابهة / حسابات / وصولات يمكن تسلم عوائدها وتستلم من قبل الحاصل وقت استحقاقه .
- السندات المالية الحكومية التي يتم تسلم عوائدها من قبل الحاصل على خبرات منتظمة .
- وحدة ثقة الاستثمار الدولي .
- هيئة الاستثمار لباكستان – شهادات صناديق .
- السندات المالية بما فيها الأسهم وسندات الشركات .
- الأقساط السنوية .
- صناديق الاحتياط .

أصول لا تجب فيها الزكاة :

وهي أصول لا تجب فيها الزكاة ولكن الزكاة تدفع عن طريق كل صاحب نصاب على حسب النصاب ذي العلاقة ، وعلى أسس تقييم الذات . مثل هذه الأصول :

- الذهب ، الفضة ،صكوك التأمين و الحيوانات .
- النقود .
- الحسابات الجارية .
- القروض .

الإعفاء من الزكاة :

يطبق القانون على كل باكستاني مسلم ولا يطبق على المسلمين الذين يقيمون في باكستان وهم من جنسيات أخرى في حال اعتقاد المسلمين التابعين لفقه معين بعدم إلزامهم بدفع الزكاة عليهم أن يطلبوا إعفاءهم من الاستقطاع الإجباري وذلك عند استيفاء الشروط المحددة . يمكن الإعفاء من الاستقطاع الإجباري للزكاة عندما تطبق على الأصول المذكورة أدناه :

١. أصول غير المسلمين .
٢. أصول الأشخاص من (غير مواطني باكستان).
٣. أصول شركات معينة والتي يملك معظم أسهمها أجانب .

٤. أصول الأشخاص الذين تم إعلان ملفاتهم على أساس الفقه والإيمان.

٥. أصول الأشخاص الذين تم استثناؤهم من تعريف صاحب النصاب .

٦. الأصول المجمدة .

٧. أصول الشخص الميت.

٨. الأصول الموجودة في عملات أجنبية .

٩. الأصول التي تم تأسيسها من الديون .

الجدول (١)
جمع الزكاة خلال السنوات الخمس الماضية

م	سنة الزكاة	من	إلى	القيمة (مليون R.S)	القيمة بالدينار الكويتي
1	1422 – 1421	2000/11/28	2001/11/16	3923,35	18.855.642
2	1423 – 1422	2001/11/17	2002/11/6	3749,02	18.017.811
3	1424 – 1423	2002/11/17	2003/10/27	3784,02	18.186.021
4	1425 – 1424	2003/10/28	2004/10/15	3902,62	18.756.013
5	1426 - 1425	2004/10/16	2005/10/15	4670,14	22.444.719

المصدر: البنك الدولي الباكستاني ، حكومة باكستان

إنفاق الزكاة ، المؤسسات ذات العلاقة – آلية التوزيع

إن مجلس الزكاة المركزي (C.Z.C) يصدق سنويا على ميزانية إنفاق الزكاة خلال برامج متنوعة . حيث يتم توزيع صناديق الزكاة على الأقاليم وعلى أساس (الكثافة) السكانية والميزانية التي تم الموافقة عليها من قبل مجلس الزكاة المركزي للسنوات من (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) إلى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ولعدد من المستفيدين من السنوات (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣) إلى (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) موجود فى الملحقين ٢ ، ٣ بالتفصيل.

تقوم الحكومات الإقليمية ،مع موافقة مجالس الزكاة الإقليمية، بتوزيع صناديق على لجان زكاة المقاطعات على أساس الكثافة السكانية ثم تقوم لجان زكاة المقاطعات بدورها بتوزيع الزكاة على لجان الزكاة المحلية لإنفاقها على المحتاجين .

المعايير التي يتم على أساسها تقديم الزكاة هي :

- مسلم بالغ ، يعيش تحت وطأة الفقر مع اعتبار العاجزين والأرامل .
- عاطل عن العمل .
- يجب ألا يكون متسولاً .

برامج إنفاق الزكاة :

١- حصة (Guzara)

تخصيص ٦٠ ٪ من الميزانية كعلاوة نفقات حصة (Guzara) لبرامج الزكاة المنتظمة وتوفير ٥٠٠ روبية لكل مستحق بالبرنامج . يتم تحديد الاستحقاق من قبل لجنة الزكاة المحلية للمنطقة للمقيمين الدائمين ومستحق واحد فقط من العائلة مخول لقبول علاوة النفقات والأفضلية تكون للأرامل ، العجزة ، العاطلين وللأشخاص الذين ليسوا بمتسولين في الأصل. يكون الدفع لمدة ٦ شهور بشيك شهري بمبلغ ٥٠٠ روبية والذي لا يمكن تخفيضه لتوزيعه على مستفيدين إضافيين . تم تخصيص ٢١٧٢،٩١٠ مليون روبية من الميزانية لهذا الغرض في ميزانية عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ .

٢- الرعاية الطبية

ويتم تحديد المستحقين عن طريق لجان زكاة محلية معنية وتوفر صناديق في نطاق صناديق الزكاة الموجودة في المستشفيات لتحقيق المنفعة العادلة لجميع المرضي المستحقين . إن السقف الأعلى للعلاج الطبي المجاني للمستحقين هو ٢٠٠٠ روبية للمرضى الداخليين و ١٠٠٠ روبية للمرضى الخارجيين . في حالة علاج المرضى وعندما يتم تخطي السقف الأعلى فاللجنة تعتبر مكوناً أساسياً لتخفيضه إلى الحد الضروري للاستحقاق ، مع تأكيد مبدأ علاج أكبر عدد من المرضى المستحقين لا يتم من خلال علاج القليل من المرضى بكلفة عالية. يتم تخصيص ٦ ٪ من الميزانية للبرنامج المنظم للزكاة للرعاية الطبية . ميزانية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ كانت ٢١٧،٢٩١ مليون روبية .

٣- الانتعاش (التوافق) الاجتماعي وإعادة التأهيل

٤٪ من ميزانية برنامج الزكاة المنتظم تم تخصيصها للتوافق الاجتماعي ، ويتم تحديد المستحقين عن طريق لجنة الزكاة المحلية ، ويتم تحرير الشيك على أساس ما يلي :

- لإعادة التأهيل تمنح ٥٠٠ روبية أو أقل لإعادة تأهيل المستحق الذي أبعد اسمه عن قائمة المستحقين بعد الدفع.
- تم تحديد مبلغ ٥٠٠ روبية كل شهر لكل مستفيد مستحق في دور الأيتام أو المؤسسات المشابهة.
- مؤسسات أخرى (دار الأمان ... الخ) تم تحديد مبلغ ٧٠٠ روبية شهريا لكل مستفيد مستحق في مؤسسات أخرى.

٤- مساعدات الزواج :

يتم منح النساء العازبات المحتاجات مبلغ ١٠٠٠٠ روبية لزواجهم ، حيث يخصص ٤ ٪ من الميزانية لبرنامج الزكاة المنتظم لذلك. في عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ تم تخصيص ٢١٠،١٥٣ مليون روبية لذلك.

٥- عيدية (منحة العيد)

يتم صرف ٥٠٠ روبية للمستحقين خلال شهر رمضان كعيدية . وتم تخصيص ٢١٠,١٥٣ مليون روبية في عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ لذلك.

٦- مرضى الجذام :

تم تخصيص ٧٥٠ مليون روبية خلال السنة المالية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ لمرضى الجذام في (Rawalpindi)

٧- مستشفيات /المؤسسات الصحية ذات المستوى الوطني (قومي) بالإضافة إلى الرعاية الصحية للمقاطعة فإن مستشفيات / المؤسسات الصحية ذات المستوى القومي تقوم بتوفير مساعدات زكوية لمعالجة الأشخاص المحتاجين . ما يقارب ٥٠٠ مليون روبية تم تخصيصها في السنة المالية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ لهذا الغرض، هناك ٨٧ مؤسسة صحية قومية في البلد تقوم بتسلم منح زكوية من الوزارة مباشرة لعلاج المرضى.

٨- الكوارث الطبيعية :

تم تخصيص ٢٠٠ مليون روبية خلال العام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ للمحتاجين المتضررين من الكوارث الطبيعية .

٩ - مخطط إعادة التأهيل الدائم (PRS)

بدأ هذا المخطط في عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ بميزانية قدرها ٢٠٠٠ مليون روبية كما تم تخصيص ٥٠٠ مليون روبية في عام ٢٠٠٢– ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ تم تخصيص ٥٠٠ مليون روبية أخرى .

يعطى المستحق منحة مرة واحدة تتراوح من ١٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ روبية (يعتمد على طبيعة العمل) حتى يتمكن من أن ينشأ عمله الخاص معتمدا على نفسه ، ويتم تحديد المستحقين من قبل لجنة الزكاة المحلية ثم تقوم لجنة إقليم الزكاة والعشر بالاختيار النهائي للمستفيدين من هذه المنح عن طريق تصويت الأغلبية .

معايير الأهلية كما يلي:

- مسلم بالغ ، يعيش تحت وطأة الفقر .
- حاصل على مؤهلات تعليمية .
- عاطل عن العمل.
- قادر على العمل باستقلالية.

- الأفضلية للأيتام والأرامل والعاجزين.
- يجب ألا يكون متسولاً.

١٠٤,٩٠٩ مستفيدين تم إعادة تأهيلهم في ٢٠٠١ – ٢٠٠٢

٢٥٨,٦١٥ مستفيداً تم إعادة تأهيلهم في ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣

١٨٥,٣٤١ مستفيداً تم إعادة تأهيلهم في ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤

١٦٦,٧١٢ مستفيداً تم إعادة تأهيلهم في ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

حفظ السجلات ، المسئولية والمراقبة :

يقوم البنك الرسمي بباكستان بمراقبة جمع الزكاة تحت برنامج الفحص السنوي لكل البنوك المدرجة. يقوم المراقب بتقرير أن الزكوات المستقطعة تم إرسالها إلى الوزارة وقد تشير بعض الأمور إلى نشاط متابعة البنوك المعنية بالتصحيح .

يقوم المدقق العام لباكستان بتدقيق حسابات كل من وكالات استقطاع الزكاة ، لجان زكاة المقاطعة ، لجان الزكاة المحلية ومؤسسات الصحة ذات المستوى القومي. ويجب أن ترصد التقارير من قبل البرلمان (مجلس نواب الأمة) .

تحفظ حسابات صندوق الزكاة المركزي في جناح الزكاة و العشر في كل سنة هجرية مع ابتداء شهر رمضان وتنتهي بآخر يوم من شهر شعبان . ويقوم البنك الرسمي بباكستان بتقرير جمع الزكاة لكل شهر هجري على الاستمارة المرفقة .

حسابات صندوق الزكاة الإقليمي ، صندوق المقاطعة للزكاة وصندوق الزكاة المحلي ، تحفظ من قبل أقسام زكاة الإقليم ، لجان المقاطعة للزكاة المحلية تحفظ بطريقة محددة ومرئية .

مراقبة إنفاق الزكاة تكون من خلال تدقيق الزكاة الداخلي في المقاطعة والمستويات المحلية كما أنها تجرى عن طريق فرق التدقيق الخارجية لعموم المدققين في باكستان بكل مناطقها و مستوياتها . تم تطوير أسلوب المراقبة من خلال إشراك أعضاء من مجلس الزكاة المركزي ومجالس الزكاة الإقليمية .

كما تم تقوية هذا النظام عن طريق استخدام الكمبيوتر الشامل مع مساعدة البنك الدولي .

إنفاق الزكاة في مجال التعليم :

مجلس الزكاة المركزي هو كيان مستقل يترأسه قاضي المحكمة العليا ، ويتم التصديق على ميزانية الزكاة كل سنة لإنفاقها على البرامج المتنوعة .

إن حصص الزكاة توزع على أساس الكثافة السكانية في الأقاليم وفيما عدا الكوارث الطبيعية يكون إنفاق الزكاة لكل برنامج على أساس شهادات استحقاق يتم إصدارها من قبل لجنة الزكاة المحلية لتلك المنطقة.

في مجال التعليم، تم تطبيق الجداول التالية من خلال الزكاة :

١) رواتب التعليم (بشكل عام)

يتم تخصيص ١٨٪ من برنامج الزكاة المنتظم لرواتب المعلمين ٦٥١,٨٧٣. مليون روبية تم تخصيصها في ميزانية السنوات التالية لرواتب التعليم . حيث إن معدلات رواتب التعليم هي كما يلي :

جـــدول (٢)

الرقم	مستوى التعليم	روبية كل شهر	د.ك
1	من الابتدائي إلى المتوسط	75	0.360
2	الثانوي	112	0.538
3	المتوسط و مستوى التخرج	375	1.802
4	معلم جامعي	750	3.605
5	الهندسة / كليات الطب والهندسة	874	4.200
6	علوم الكمبيوتر	874	4.200

المصدر: نهج إنفاق الزكاة ، وزارة الشئون الإسلامية ، الزكاة والعشر حكومة باكستان ، إسلام آباد.
خلال ٣ سنوات الماضية ، كان تخصيص الميزانية وعدد المستفيدين كما يلي:

جدول (٣)

عدد المستفيدين

المستفيدون	الميزانية	م. بالدينار	السنوات
331470	644.039	3.095.255	2003 - 2002
319016	650.372	3.125.691	2004 - 2003
430512	650.038	3.124.086	2005 - 2004

رواتب الطلبة للمدارس الدينية

معدلات رواتب الطلبة المسجلين بالمدارس الدينية هي كما يلي :

جدول (٤)

معدلات رواتب المدارس الدينية

1	Hifzo Nazira	Rs.150/-	.721
2	Mouqoof Aleh`	Rs. 375/-	1.802
3	Daura Hadith	Rs. 750/-	3.605

معدلات رواتب طلبة المدارس الدينية النموذجية التابعة إلى باكستان ، مدرسة التعليم بالخارج كما يلي:

جدول (٥)

معدلات رواتب الطلبة للمدارس الدينية النموذجية

د . ك

1	From Primary to Matric	Rs.500/-	2.396
2	Above Matric and up to BA Or Equivalent	Rs. 750/-	3.605
3	M.A. (Or Equivalent) and Above.	Rs. 1000/-	4.806

٨٪ من الميزانية لبرنامج الزكاة المنتظم تم تخصيصها لطلبة المدارس الدينية . حصة ميزانية السنوات الحالية هي ٢٨٩،٧٢٣ مليون روبية.

نوع متميز لقاعدة الزكاة :

تدريب وظيفي ودور مجلس التدريب الوظيفي لبنجاب :

١- يجب اعتبار الكثافة السكانية لباكستان وللأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر بالإضافة إلى عدد الشباب الذين يواجهون البطالة. إن الفقر ، والبطالة ، و أداء العمل دون تدريب كلها أمور تزيد من عدد مستحقي الزكاة . هناك حاجة ماسة لتوفير متطلبات المهارة الوظيفية من أجل دوام إعادة تأهيل قطاع الفقراء في المجتمع .

٢- بدأ العمل بمخطط "الرواتب التعليمية (تقنية)" في ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ مع تخصيص سنوي بمقدار ١٠٠٠ مليون روبية من صندوق الزكاة . يكمن الهدف من المخطط في إنشاء إيرادات لزيادة الفرص وخصوصا للطلبة الفقراء عن طريق توفير تدريب تقني ووظيفي. يلعب المخطط دوراً واضحاً تجاه الحكومة لتخفيف الفقر في باكستان . يجب أن يمنح الطلبة المستحقون (تتراوح أعمارهم من ١٥ – ٣٥ سنة) رواتب تقدر بـ ١٠٠٠ روبية كل شهر وعند إتمام التدريب بنجاح يمنح كل طالب ٥٠٠٠ روبية لشراء الأجهزة والمعدات.

٣- مع بداية العمل بهذا المخطط، فإن تخصيص الميزانية السنوية وعدد المستفيدين بقيت كما هي :

جدول (٦)
تدريب وظيفي

رقم	السنة	تخصيص الميزانية (مليون روبية)	م. بالدينار الكويتي	عدد المستفيدين
1	2003 - 2002	1000	4.806.000	13708
2	2004 - 2003	1000	4.806.000	31299
3	2005 - 2004	1000	4.806.000	42766
4	2006 - 2005	1000	4.806.000	عدد المستفيدين يمكن تحديده بنهاية السنة المالية

المصدر : وزارة الشئون الإسلامية ، الزكاة والعشر حكومة باكستان ، إسلام أباد .

٤. استنادا على الفكرة التي تم تحديدها من قبل مجلس أيدلوجيه باكستان الإسلامية لتأسيس المؤسسات التدريبية الوظيفية في صناديق الزكاة لتدريب مهارات المستحقين للزكاة . فان حكومة بنجاب أسست

مجلس التدريب الوظيفي ببنجاب (PVTC) عام ١٩٨٨ لتأسيس وإدارة مؤسسات التدريب الوظيفية (VTIS) . المجلس هو جهة مستقلة بذاتها يشكل من قبل الحكومة ويتكون من ١٥ عضواً ويعمل ٣ منهم كسكرتارية (خارج المكتب) لحكومة بنجاب. الرئيس وجميع أعضاء المجلس يعملون تطوعاً دون أجور. يمكن ذكر أهداف المجلس كما يلي :

- منح تدريب مكثف للمهارات الوظيفية للمستحقين لكل حاجة محلية من أجل تأهيلهم بشكل دائم .
- تأسيس (على الأقل) اثنين من VTIS في كل تحصيل . (مؤسسات تدريبية وظيفية VTI).
- توفير تدريب للوظائف كجزء من المنهجية.
- المساعدة في وضع الأحكام مع مساعدة القطاع الخاص المحلي.
- في المرحلة الأولى تقوم PVTC (مجلس التدريب الوظيفي ببنجاب) بتأسيس مؤسسات تدريبية وظيفية على مستوى المقاطعة عن طريق الاستفادة من المباني المهجورة التي لا يستفاد منها . وفي المرحلة الثانية يقوم المجلس بنشر المخطط إلى مستوى التحصيل مع إشراك أعمال المجتمع .

١. تقوم المؤسسة بتوفير تدريب للمهارات الأساسية لمستحقي الزكاة. أما القطاع الخاص فيعمل في تشكيل وتطبيق المهارات الأساسية لبرامج المؤسسات التدريبية الوظيفية لتطوير المهارات، وينهمك المتدربون بسهولة في الوظيفة بالقطاع الخاص لإكمال تدريبهم .

٢. المخطط مميز جدا ويحقق الأهداف الأساسية التالية :

- منح التدريب لمستحقي الزكاة فقط .
- تحقيق الفائدة الإنتاجية من صندوق الزكاة – دون أي عبء على الحكومة – و بيت المال (موارد مالية) لعودة الإنفاق.
- عرض وتقديم متطلبات مشتقة من تدريب المستحقين بمجال الصناعة ، قطاعات الخدمة وشئون الزراعة.
- السعي لإنهاء الفقر واستثمار صغار السن كعمالة .
- منح تدريب خاص على حسب احتياجات المناطق ، كل متدرب يدرب وظيفيا كجزء من منهجية العمل.
- المساعدة في التوظيف عن طريق الدعم المالي للتوظيف الذاتي.
- استعمال مباني حكومية شاغرة لا يستفاد منها.

٣. جميع الحكومات الإقليمية تتخذ إجراءات تمهيدية لتأسيس مجالس التدريب الوظيفية على قياس الحكومة ببنجاب.

Annex – II

بيان يوضح تخصيص ميزانية السنة المالية
(٢٠٠٥ – ٢٠٠٦)

(قيمة الروبية بالمليون)

	الموضوع	2005-2004	دينار كويتي	2006-2005	دينار كويتي
أ – برنامج الزكاة الخاص	حصة 60 % Guzara	2172.910	10.443.017	2166.792	10.413.614
	رواتب تعليمية 18 %	651.873	3.132.905	650.038	3.124.086
	رواتب طلبة المدارس الدينية 8 %	289.723	1.392.410	288.906	1.388.484
	الرعاية الصحية 6 %	217.291	1.044.302	216.68	1.041.365
	الانتعاش الاجتماعي / إعادة التأهيل 4 %	144.859	696.193	144.451	694.232
		144.859	696.193	144.451	694.232
	(A) الإجمالي	3621.515	17.405.021	3611.318	17.356.014
ب – برامج أخرى	منحة العيد (العيديه)	210.153	1.009.996	210.153	1.009.996
	مرضي الجذام	0.570	2.739	0.570	2.739
	مؤسسات صحية ذات مستوى قومي	500.000	2.403.003	400.000	1.922.402
	كوارث طبيعية	200.000	961.201	200.000	961.201
	(B) الإجمالي	910.723	4.376.940	810.723	3.896.339
جـ – برامج خاصة	مخطط الزكاة لإعادة التأهيل الدائم	2000.000	9.612.011	5500.000	26.433.031
	رواتب تعليمية (تقنية)	1000.000	4.806.006	1000.000	4.806.006
	(C) الإجمالي	3000.000	14.418.017	6500.000	31.239.036
	(A+ B + C) المجموع النهائي	7532.238	36.199.978	10922.041	52.491.390

المصدر : ميزانية الزكاة السنوية ، وزارة الشئون الإسلامية ، الزكاة العشر ، إسلام آباد

بيان يوضح تخصيص ميزانية السنة المالية
(٢٠٠٤ – ٢٠٠٥)

	Head	2002 2003	دينار كويتي	2003 2004	دينار كويتي	2004 2005	دينار كويتي
أ – برنامج الزكاة الخاص	حصة Guzara 06%	829963	3.988.807	816403	3.923.637	755075	3.628.895
	رواتب التعليم 81 %	331470	1.593.047	319016	1.533.193	430512	2.069043
	رواتب طلبة المدارس الدينية 8 %	61915	297.564	83236	400.033	124440	598.059
	الرعية الصحية 6 %	156630	752.765	197609	949.710	140794	676.657
	الانتعاش الاجتماعي / إعادة تأهيل	30144	144.872	26108	125.475	27669	132.977
	مساعدات الزواج للنساء العازبات 4 %	14115	68.029	12248	58.864	13061	62.771
	(A) الإجمالي	1424237	6.844.891	1454620	6.990.912	1491551	7.168.402
ب – برامج أخرى	عيديه	420250	2.019.724	418306	2.010.381	419401	2.015.644
	مرضي الجذام	54	260	56	270	92	443
	مؤسسات صحية ذات مستوى قومي	358353	1.722.247	323423	1.554.373	252569	1.213.848
	(B) الإجمالي	778657	3.742.230	741785	3.565.023	672062	3.229.934
جـ - برامج خاصة	مخطط الزكاة لإعادة التأهيل الدائم	258615	1.242.905	185341	890.750	166712	801.219
	رواتب تعليمية (تقنية)	13708	65.881	31299	150.423	42766	205.534
	(C) الإجمالي	272323	1.308.786	216640	1.041.173	209478	1.006.753
	(A + B + C) المجموع الكلي	2475217	11.895.907	2413045	11.597.108	2373091	11.405.089

المصدر : ميزانية الزكاة السنوية ، وزارة الشئون الإسلامية ، الزكاة العشر ، إسلام آباد .

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

تحت شعار ﴿ نحو مؤسسة زكوية نموذجية ﴾

بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع
البنك الإسلامي للتنمية (جدة)

المنعقد في دولة الكويت
خلال الفترة من 24-25 مارس 2007
تحت عنوان

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تجربة الجوانب الإعلامية والتقنية وأثرها
على عملية الجمع والتوعية

دولة قطر

إعداد وتقديم
صندوق الزكاة – دولة قطر

ملخص التجربة الإعلامية

التجربة الإعلامية لصندوق الزكاة في قطر جاءت على خلفية العمل الخيري الأهلي وهو عمل قام أساساً على الجهود الفردية للمحسنين في دولة قطر.

وراعت السياسة الإعلامية وضع الصندوق كجهة ناشئة عليها أن تتعامل مع جهات راسخة الأقدام وسابقة إلى قلوب المتبرعين ومعروفه لديهم.

ومن الأمور التي أثرت في وضع السياسة الإعلامية الطبيعة الاختيارية للزكاة، فقانون الزكاة لم يلزم المكلفين بدفع الزكاة إلى الصندوق.

عليه فإن السياسة الإعلامية غلب عليها الطابع التسويقي ، وكانت التوعية والترغيب وعرض الخدمات أهم مواضيعها.

وقد رأينا أن تناول الظروف المحيطة وشرحها في مقدمة البحث قد يساعد في إعطاء صورة للتجربة الإعلامية وربما يبررها.

وهناك نواحي ترى في الصندوق أن لها إبعاداً إعلامية ولكننا لم نتناولها في هذا البحث وقد يتطرق إليها الحديث أثناء عرض الورقة ولا بأس من الإشارة إليها هنا وهي الزيارات التي يقوم بها الصندوق للمتبرعين لعرض نشاط الصندوق وكذلك دورات محاسبة الزكاة التي يستغلها الصندوق إعلاميا والفعاليات التي يستضيفها الصندوق مثل ندوة الزكاة والمؤتمر العالمي للزكاة.

صندوق الزكاة «دولة قطر»

((الجوانب الإعلامية والتقنية للتجربة وأثرها على عملية الجمع والتوعية))

إعداد: صدوق الزكاة

صندوق الزكاة (دولة قطر)

((الجوانب الإعلامية والتقنية للتجربة وأثرها على عملية الجمع والتوعية))

مقدمة

لعل من المفيد في بداية الحديث عن الخط الإعلامي لصندوق الزكاة أن نعطي خلفية عن العمل الخيري في دولة قطر قبل إنشاء صندوق الزكاة وطبيعة قانون الزكاة من حيث مخاطبته للمكلفين بإخراج الزكاة وذلك لأن الإعلام يرتبط بالظروف المحيطة والشريحة المستهدفة بالخطاب.

العمل الخيري في قطر

العمل الخيري التقليدي في قطر لا يختلف كثيراً عن غيره من المجتمعات الخليجية والمجتمعات المسلمة، وهو يعتبر الأساس لقيام العمل الخيري المؤسسي الذي استخدم الإعلام كوسيلة مهمة للتعريف بنفسه وتنمية موارده.

صور العمل الخيري الأهلي

١- الأفراد:

الصورة الأساسية هي قيام الأفراد بالتبرع المباشر وتوزيع الزكاة على أناس يعرفونهم فيجعلون فيهم الزكاة وغيرها من الصدقات وكثير من الأفراد تكون لهم كشوف بأسماء الأسر الفقيرة من أهليهم أو جيرانهم أو معارفهم حتى أن بعض هذه الكشوف يرثها الأبناء عن الآباء.

٢- العلماء والوجهاء:

في هذه الصورة يقوم المزكون بوضع زكاتهم تحت تصرف بعض أهل العلم المشهود لهم بالصلاح فهؤلاء يأتيهم أصحاب الحاجات.

٣- الجمعيات الخيرية الأهلية:

هناك عدد من الجمعيات الخيرية ظهرت كنتيجة للعمل الخيري التقليدي فهي أنشئت بمساهمات أهلية ورخصت لها الدولة ووضعت أطراً قانونية وشملتها بشيء من الرقابة.

المساحة الإعلامية للزكاة قبل إنشاء صندوق الزكاة

بظهور الجمعيات الخيرية أصبح العمل الخيري منظماً وبرز فيه دور الإعلام فقد قامت الجمعيات الخيرية بمخاطبة المجتمع وحثه على التصدق وأعلنت استقبالها للتبرعات وتبنت تلك الجمعيات العديد من المشاريع والأنشطة داخل وخارج قطر ، وكان حظ العمل الخارجي أكبر وتم توظيف النشاط الخيري الخارجي إعلامياً بصورة جيدة.

ورغم الجهود الإعلامية المقدرة إلا أن حظ الزكاة كفريضة لم يكن كبيراً قبل إنشاء صندوق الزكاة وذلك لعدد من الأسباب نذكر منها:

١- الإعلام للعمل الخيري نفسه لم يكن كبيراً لقلة عدد الجمعيات الخيرية وعدم انتشارها.

٢- الدعوة للتبرع كانت عامة تشمل الزكاة وغيرها من أوجه البر وكان التركيز أبرز على كفاية الأيتام والصدقات الجارية.

٣- الجمعيات الخيرية كان هدفها حصيلة الزكاة وليس التعريف بها كفريضة تمثل أحد أركان الإسلام.

إنشاء صندوق الزكاة

صدر قانون الزكاة عام ١٩٩٢م ولكن الصندوق بدأ ممارسة نشاطه عام ١٩٩٦م.

من أبرز سمات القانون:

١- الصندوق هيئة عامة مستقلة يشرف عليها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ويديرها مجلس إدارة يعينه مجلس الوزراء.

٢- موظفو الصندوق تسري عليهم أحكام الموظف العام ويتقاضون رواتبهم من الدولة وكذلك تتكفل الدولة بالميزانية التشغيلية.

٣- الزكاة اختيارية فلا يلزم احد بأداء الزكاة إلى الصندوق.

السياسة الإعلامية لصندوق الزكاة

من العرض السابق لما كان عليه العمل الخيري وبظهور الصندوق كجهة حكومية قائمة على فريضة الزكاة وكجهة خيرية منافسة تظهر ملامح النهج الإعلامي لصندوق الزكاة فقد كان على إدارة الصندوق تحقيق مايلي:

١- **التعريف بالصندوق** باعتباره جهة تمثل ولي الأمر الذي أوجدها لخدمة الزكاة وإبراز دورها في المجتمع المسلم وقد تركزت جهود الصندوق في هذا المجال على :

- إبراز وجود الصندوق بالحديث عن قانون إنشاء الصندوق.
- إبراز النشاط الرسمي لأجهزة الصندوق المختلفة.
- ولاية الدولة على الزكاة.

٢- التعريف بالزكاة:

- باعتبارها ركناً من أركان الإسلام.
- التفريق بين الزكاة وأوجه الخير الأخرى وذلك لأن الممارسة أوضحت أن هناك خلطاً بين الزكاة وما سواها من التبرعات لأن عامة الناس يتجاوبون مع دعوات الخير ويتفاعلون مع الأحداث

ولا يركزون على النصاب والحول وما تجب فيه الزكاة وما لا تجب وهناك الكثيرون يقولون إن تبرعاتهم تفوق مقدار الزكاة على أموالهم.

- الدعوة إلى إخراج الزكاة والترغيب في ذلك بذكر الأحاديث والآيات المبشرة بالأجر العظيم وتسهيل الأمر بحساب زكاة الشركات المساهمة ونشرها في إعلانات صحافية والإعلان عن استعداد الصندوق لاستقبال كل من يرغب في حساب الزكاة له.

٣- الدعوة إلى التبرع بشكل عام.

ولعل الأهداف الرئيسية أعلاه تعامل الصندوق مع كل وسائل الإعلام ومع أن سياسة الصندوق هي إبراز كل تلك الأهداف وفي كل المراحل وعدم إغفال أي منها إلا أنه قد يحدث التركيز على هدف من الأهداف أكثر من غيره في فترة من الفترات.

استفادة صندوق الزكاة من وسائل الإعلام

وفيما يلي سنتناول الوسائل الإعلامية التي اتبعها الصندوق ومنها :

١- وسائل الإعلام والتوعية.

٢- الوسائل التقنية الحديثة.

أ- وسائل الإعلام والتوعية

أولاً : الصحافة

١- نشر أخبار الصندوق بالصحف وتناول تلك الأخبار والمساعدات التي يقدمها الصندوق شهرياً بالأرقام وترافق ذلك رسوم بيانية في بعض الأحيان.

٢- إبراز اجتماعات مجلس الإدارة والمواضيع التي ناقشها والقرارات التي أتخذها.

٣- المؤتمرات الصحافية في المواسم وعند تنفيذ المشاريع الخيرية والدعوة لها.

٤- التصريحات الصحافية بين فترة وأخرى.

٥- نشر قيمة الزكاة عن أسهم الشركات المساهمة.

٦- التفاعل مع الحالات الاجتماعية التي تنشر أخبارها بالصحف.

٧- الإعلانات الصحافية.

ثانياً : الإذاعة والتلفزيون

١- البرامج الحوارية ، والبرامج المباشرة.

٢- البرامج الجماهيرية والتفاعلية عن طريق ردود المسئولين على أسئلة المشاهدين والمستمعين على الهواء مباشرة.

٣- برامج المسابقات التي يعدها الصندوق لترسيخ وجود الصندوق بين الأحكام العامة للزكاة.

ثالثاً: الكتب والنشرات

١- سلسلة إصدارات الزكاة: أصدر الصندوق عدداً من الكتب التي تناولت فقه الزكاة وتضمنت شرحاً لما تناولته ندوات ومؤتمرات الزكاة.

٢- نشرة النماء وهي نشرة فصلية تم إصدارها خلال السنوات الأولى من عمر الصندوق وكان الهدف منها التعريف بالصندوق وتأكيد وجوده بين الجمعيات الخيرية الأخرى.

٣- المطويات والنشرات التي يتم توزيعها بوساطة المحصلين بالمواقع.

رابعاً : اللوحات الإعلانية

١- اللوحات الثابتة الخاصة بالصندوق عند مداخل ومخارج المدن وفي الطرق الكبيرة.

٢- تأجير اللوحات الإعلانية الإلكترونية الموسمية عند الإشارات الضوئية ومفترق الطرق الداخلية.

ب- الوسائل التقنية الحديثة

أولاً : موقع الصندوق على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

١- أنشأ صندوق الزكاة موقعه على الإنترنت للاستفادة من هذه التقنية الحديثة لتقديم خدماته التثقيفية والتوعوية والقيام بدوره في نشر فقه الزكاة والموقع مربوط بمشروع الحكومة الإلكترونية لدولة قطر.

٢- ويقدم الموقع خدمة حساب الزكاة ويمكن الناس من دفع الزكاة وسائر التبرعات إلكترونياً.

٣- وهناك روابط الموقع مع عدد من الصحف وبعض الجهات الحكومية بدولة قطر وكذلك بالموقع روابط مع المؤسسات الزكوية المشابهة.

٤- وبالموقع صفحة باللغة الإنجليزية.

ثانياً : خدمات رسائل الهاتف الجوال (SMS).

استفاد الصندوق من هذه الخدمة كناحية إعلامية وإعلانية ومنفذ من منافذ التحصيل واستخداماً للتكنولوجيا ودورها الفاعل في مضاعفة الإنتاج بأقل وقت وتكلفة وكانت التجربة الجيدة مع شركة اتصالات قطر (كيوتل).

واتفق الصندوق مع (كيوتل) على دعوة الناس لدفع زكاة الفطر عبر شبكة (SMS) في الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك وتتلخص في أن يقوم الشخص بإرسال رسالة إلى رقم محدد تم الاتفاق عليه مع الشركة المنفذة بحيث يخصص هذا الرقم لصالح المشروع دون سواه والرسالة الواحدة سواء كانت محلية أو دولية هي عبارة عن المبلغ المحدد كزكاة فطر عن الشخص الواحد وتم تقدير المبلغ بـ (١٥) ريالاً فقط خمسة عشر ريالاً حسب ما قرره الفقهاء في قطر ، ولدفع زكاة الفطر عن أسرة مكونة من (٧) أفراد يتم إرسال (٧) رسائل ولا يشترط أن يكتب بالرسائل عبارة معينة ، وقد تنازلت شركة الاتصالات عن تكلفة إرسال الرسالة فالرسائل

مهما بلغ عددها تكون مجاناً ويخصم فقط من حساب المرسل مبلغ زكاة الفطر وفي نهاية اليوم يتم موافاة صندوق الزكاة بالمبلغ الإجمالي المحصل ليتم الصرف بناءً عليه ، ويتم تحديد موعد لإقفال المشروع ، بحيث يسبق يوم العيد بيومين مثلاً لإمكانية الحصر والتوزيع بدقة.

وقد حقق المشروع الهدف منه وهو التيسير على المسلمين وتجنبهم عناء الحضور للصندوق للدفع وقد أخذت به جمعيات أخرى لتمويل بعض مشروعاتها.

جهود إعلامية أخرى

بالإضافة إلى الجهود الإعلامية التي تناولناها، فإن لصندوق الزكاة تجربتين إعلاميتين نرى عرضهما وتسليط الضوء عليهما وهما:

(١)فكرة المتبرع الصغير .

(٢)دور محصلي المواقع.

أولاً : فكرة المتبرع الصغير (دفاتر التلوين)

هذه الخدمة مخصصة للأطفال لتعريفهم بالزكاة وتعويدهم على البذل ومساعدة المحتاجين وترسيخ مفهوم العبادة والفائدة التي تحققها وتقوم الفكرة على دفاتر التلوين التي توزع على تلاميذ المدارس وتشمل قصصاً عن الزكاة والعطاء ومسابقات تغطي الفكرة وترسخها.

وقد كان التجاوب مع الفكرة كبيراً من الأطفال والمتبرعين أفراداً وشركات فالأطفال شاركوا بكتابة قصص حول الموضوع تم نشرها لهم.

وأما الشركات فقد تحملت تكلفة الطباعة .

محصلو المواقع

تحصيل الزكاة اختيارياً في قطر يبرز أهمية محصلي المواقع كمسوقين للزكاة وهم بقيامهم لعملهم يؤدون دوراً هاماً يتمثل في توصيل رسالة الزكاة والقيام بدور فعال في التعريف بالصندوق وأهدافه وتوزيع المطويات والكتيبات.

كذلك يقوم المحصلون بخدمة التواصل مع المتبرعين بتسجيل عناوينهم لتتم مراسلتهم في المواسم والمناسبات.

أثر الإعلام على موارد الصندوق (نمو الإيرادات)

كان أثر العمل الإعلامي واضحاً على صندوق الزكاة ليس فقط من حيث تنميته لموارد الصندوق بل امتد الأثر الإيجابي لخدمة فريضة الزكاة بشكل خاص والعمل الخيري بشكل عام.

اثر الإعلام في تنمية الموارد:

تطورت إيرادات الصندوق بصورة إيجابية ونمت نمواً ملموساً وقد سجلت هذه السنة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) زيادة بلغت نسبتها (٨٦٪) عن السنة السابقة لها وفي جدول الملحقات يظهر التطور.

أثر الإعلام في التعريف بالزكاة:

كما أشرنا فإن نشر الوعي والتعريف بالزكاة من أهداف ومهام صندوق الزكاة في قطر وقد كان الجهد المبذول إعلامياً في التعريف بالزكاة والتفريق بين الزكاة وغيرها من الصدقات وسائر أنواع التبرعات أكبر من التحصيل نفسه.

المبررات والأسباب التي حدت بالصندوق لبذل جهد إعلامي أكبر في التعريف بوجوده كجهة تمثل ولي الأمر والتعريف بالزكاة كفريضة تختلف عن غيرها من أعمال الخير، تلك المبررات تعود إلى جباية الزكاة اختيارياً كما ينص قانون إنشاء الصندوق والسبب الهام الثاني هو الخلط الذي لاحظناه عند الكثيرين بين الزكاة وسائر الصدقات.

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

تحت شعار ﴿ نحو مؤسسة زكوية نموذجية ﴾

بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع
البنك الإسلامي للتنمية (جدة)

المنعقد في دولة الكويت
خلال الفترة من 24-25 مارس 2007
تحت عنوان

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تجربة تطبيق الجودة الإدارية
في بيت الزكاة

دولة الكويت

جمع وإعداد وتقديم
محمد عبدالعزيز العمران
ممثل الإدارة لنظام الجودة الإدارية

ملخص البحث

تعد الجودة من بين أهم الموضوعات في مجال الإدارة .الكل يريد الجودة ، والكل ينشدها فهناك الجودة الشاملة وهناك نظم الجودة المختلفة التي يسميها البعض (المعايير الدولية الآيزو ٩٠٠٠) .

وتأتي المواصفة العالمية الأيزو ٩٠٠١ : ٢٠٠٠ لتحدد المتطلبات الرئيسية لنظام الجودة الإدارية حيث تعتبر من أهم الأنظمة المقبولة على المستوى العالمي ، بل وتتسابق المنظمات في العالم لتطبيقها وقطف ثمارها ، كما أنها تعتبر مطلباً أساسياً للتعامل مع أغلب الأسواق العالمية.

وفي عام ٢٠٠٣ اتجه بيت الزكاة لتطبيق مواصفة الأيزو ٩٠٠١ : ٢٠٠٠ لتحقيق الجودة والتميز في الأداء.

وتطبيق هذه المواصفة يشكل نمطاً من أنماط التغيير التي تمس ثقافة المؤسسة ، ومن هنا كان من المتوقع أن تكون هناك مقاومة ، ينبغي التعامل معها بحكمة ودراية ، وخصوصا أن تطبيق نظام الجودة الإدارية المواصفة ٩٠٠١ : ٢٠٠٠ مسئولية يتحملها جميع موظفي المؤسسة وتحقيق النجاح في تطبيق هذا النظام هو بحد ذاته تحد أمام جميع العاملين ، فكل موظف وعامل له دور مطلوب منه القيام به ، وأي تقاعس وأي تهاون هو نقطة ضعف تؤثر علي مستوى الأداء .

والتحدي الأكبر الذي يواجه فيه بيت الزكاة جميع المؤسسات والمنظمات كونه الجهة الحكومية الوحيدة في الكويت التي تطبق نظام الجودة الإدارية على جميع الوحدات الإدارية في المؤسسة ونجاحه في هذا المجال سيجعل من بيت الزكاة نموذجا تنظر إليه كل مؤسسة تفكر في تطبيق نظام الجودة الإدارية .

إذن كيف طبق بيت الزكاة نظام الجودة الإدارية وما هي أهم العقبات التي واجهته بذلك وما هي الإيجابيات التي حققها خلال هذه الفترة الوجيزة من عمر التطبيق وما هي طموحاته للمستقبل القريب .

محتوى البحث

١- مقدمة وتمهيد

٢- نبذة عن نظام الجودة الإدارية .

٣- أهداف بيت الزكاة من تطبيق نظام الجودة الإدارية.

٤- خطوات تطبيق نظام الجودة في بيت الزكاة .

٥- ما هي العقبات التي اعترضت تطبيق النظام.

٦- ما هي الثمار التي حققها البيت من تطبيق النظام .

٧- ما هي الثمار المرتقبة من تطبيق النظام .

٨- الظروف التي ساعدت بيت الزكاة للنجاح بتطبيق الجودة الإدارية.

٩- ما تميز به بيت الزكاة عن المؤسسات الحكومية الأخرى في تطبيق نظام الجودة الإدارية.

١٠-الرؤية المستقبلية لبيت الزكاة في تطبيق النظام.

١١-مراجع البحث.

تجربة
تطبيق الجودة الإدارية في بيت الزكاة في دولة الكويت

أولا : مقدمة وتمهيد :

منذ إنشاء بيت الزكاة في دولة الكويت عام ١٩٨٢ وهو ينشد التميز والنجاح ومنافسة المؤسسات الحكومية في التطور والتقدم وتطبيق أحدث النظم الإدارية والتقنية .

وكانت هذه الرؤية واضحة في مسيرة البيت ، فتجد الاهتمام الواضح في تأصيل العمل المؤسسي فهناك اللوائح والنظم المختلفة التي يتم تحديثها وإعادة النظر في بنودها بين الحين والآخر ، وتجد التوظيف السليم والاعتماد الكبير على الأنظمة الآلية المختلفة فالعمل اليدوي يندر وجوده والمراسلات الورقية اليدوية قليلة التداول ، والاهتمام بالتنمية المهنية أمر أساسي غير قابل للجدال والنقاش فقد خصصت حصة كبيرة من ميزانية المؤسسة للتدريب والدراسات والاستشارات .

وتأتي الجودة الإدارية لبنة تزيد بيت الزكاة جمالا وازدهارا وترسخ مفهوم التميز والارتقاء .

فالجودة الإدارية مواصفة عالمية معتمدة من منظمة الآيزو المعنية بإصدار مواصفات الجودة المختلفة .

ففي عام ٢٠٠٣ قرر بيت الزكاة تطبيق نظام الجودة الإدارية المعروف بمواصفة الآيزو : ٩٠٠١ –٢٠٠٠ . ونظرا لما حققه من نجاح بتطبيق هذه المواصفة جاء هذا البحث ليعرض هذه التجربة الناجحة على مؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي لتسير على خطاه ولتكون هذه التجربة نموذجا تستضيء به وتنتفع به لتطبيق تجارب ناجحة تزيد مؤسساتنا الزكوية تقدما وارتقاء وتميزا ونجاحا .

وخلال هذا البحث سوف نعطي نبذة مختصرة عن نظام الجودة الإدارية ثم نعرج إلى أهداف بيت الزكاة من تطبيق هذه المواصفة ، ونوضح خطوات التنفيذ التي تم اتباعها ، ونبين أهم العقبات التي اعترضت عملية التطبيق ، ثم نسلط الضوء على باكورة الثمار التي حصدها بيت الزكاة .

ونتطرق بعدها إلى الثمار المرجو تحقيقها خلال الفترة القادمة ، مع بيان العوامل التي ساعدت بيت الزكاة في تحقيق النجاح .

كما نوضح ما تميز به بيت الزكاة عن المؤسسات الأخرى في دولة الكويت في تطبيق نظام الجودة الإدارية ونختم هذا البحث بالرؤية المستقبلية لبيت الزكاة في تطبيق أنظمة الجودة .

سائلين المولى عزوجل أن يوفق القائمين في مؤسسات الزكاة لتحقيق أعلى معدلات التميز والنجاح في خدمة فريضة الزكاة .

ثانيا : نبذة عن الجودة :

تعد الجودة من بين أهم الموضوعات في مجال الإدارة .الكل يريد الجودة ، ولكن ما هي الجودة ؟

يعرف قاموس وبستر الجامعي الجديد الجودة بأنها (خاصية ذاتية) أو درجة من الامتياز والتمايز أو تفوق من نوعه ، أو ﴿ صفة متميزة (أو) حصيلة مميزة ﴾ .

أما كتاب المنجد في اللغة والأعلام فيرجع إلى أصل الكلمة :

أصل الكلمة :

جاد جودة (بفتح الجيم) وجودة (بضم الجيم) صار جيدا ، وهو ضد الرديء (فعل الجيد (جود) بفتح الجيم وتضعيف الواو) الشيء حسنه ، جعله جيدا .

جاد بالمال: بذله، وجاد بنفسه سمح بها أن تموت . والجواد السخي الكريم

جاد المطر: غزر فهو جائد و التجاويد الأمطار الجيدة النافعة .

جاد الفرس جودا في عدوه: أسرع وفرس جواد أي سريع.

جود (بتضعيف الواو) القارئ: حافظ على التجويد في قراءته،التجويد في القراءة: إعطاء كل حرف حقه بمقتضى أصول معهودة.

الاستنتاج العام لمعنى الجودة :

١- أن الجودة ضد الرداءة .

٢- أن تكون قد أدخلت تحسينا على المنتج أو خلافه .

٣- الجودة تبذل الأموال من أجل تحقيقها ، ولكن في نهاية الأمر تحقق وفرا هائلا .

٤- الجودة تتطلب بذل الجهد.

٥- لابد أن تكون الجودة نافعة .

٦- يشعر بها الآخرون إذا كان لها مردود سريع .

٧- الجودة تعني أعطاء كل ذي حق حقه .

٨- الجودة لابد أن تكون عامة وشاملة .

(المرجع : القيادة العامة لشرطة دبي إدارة الجودة الشاملة – نشرة فصلية العدد (٧) يناير ٢٠٠١ – ما معنى الجودة ؟ ضاحي خلفان تميم).

مفهوم الجودة :

بالرغم من الاهتمام المتزايد بالجودة إلا أن هناك اختلافات في مفهوم الجودة وفقا لاختلافات وجهات النظر في هذا الموضوع.ولكن المفهوم المختار منها هو التعريف الحديث للجودة :

التعريف الحديث للجودة :

هي قدرة المنتج أو الخدمة على الوفاء بتوقعات المستهلك أو حتى تزيد على توقعات المستهلك .
(المرجع : إدارة الجودة الكلية – سونيا البكري ٢٠٠٢).

الجودة كإستراتيجية لإدارة الأعمال :

تركز قاعدة إستراتيجية إدارة الأعمال بتحكم الجودة على بؤرة حاجات ومتطلبات العملاء ، وفيها يطور المصنعون ومقدمو الخدمات من مخرجاتهم بسرعة وكفاءة. حيث تتضمن هذه الإستراتيجية في الإدارة تحسين العمليات بحيث يتم التخلص من الهدر الفائض والإقلال من زمن الدورة والاستجابة لمتطلبات العملاء.

ما هو المقصود بالأيزو ؟

تعني كلمة آيزو التقايس و قد تم استخدامها لتدل على منظمة المواصفات و المقاييس العالمية .

مقر المنظمة مدينة جنيف في سويسرا وتضم أكثر من ١١٣ دولة عضواً. هذه المنظمة تضم أكثر من ٢١٥ لجنة فنية تختص بكتابة مسودة المواصفات. وتشكل الدول الأعضاء لجان فنية استشارية من أجل إعطاء مقترحات بشأن عملية تكوين و تطوير المواصفات والمعايير القياسية.

تنص لوائح منظمة الأيزو على مراجعة جميع المواصفات مرة كل ٥ سنوات . وقد كانت سنة ٢٠٠٠ هي آخر مرة تم فيها مراجعة وإصدار مواصفات الأيزو ٩٠٠١

ما هي فوائد الأيزو ٩٠٠١ و لماذا يجب على أي شركة أن تسعى للتسجيل بنظام الأيزو ؟

تعتبر الجودة مسئولية الجميع ، إن نظام الأيزو ٩٠٠١ يعطي صورة أوضح عن عمليات الشركة و السبل و الفرص المتاحة للتحسين و التطوير فيها.

عادة ما يطلب العملاء هذه الأيام أنظمة جودة موحدة قياسيا من أجل زيادة الاطمئنان و الثقة عند شرائهم منتجاتكم أو خدماتكم.

الفوائد :

ممكن أن يوفر الأيـزو ٩٠٠١ نظام جودة يقوم بالتالي على :

أ – تحقيق زيادة في رضاء العملاء .

ب–تحسين الوضع التسويقي

ت–خلق عمليات تحسين داخلية تعمل على زيادة الكفاءة و الإنتاج.

(المرجع : إصدار شركة النظم الصناعية والإدارية ٢٠٠٣) .

مبادئ الجودة الثمانية الرئيسية :

١– التركيز علي إيجاد برامج لإرضاء العملاء .

٢– القيادة (الإدارة العليا). الوصول إلى الهدف من خلال خلق الجو الذي يجعل العاملين يسارعون في المشاركة والعطاء لتحقيق الأهداف.

٣– المشاركة الفعالة لكافة العاملين داخل المنظمة .العنصر البشري هو المدخل الأساسي لتنفيذ العمليات وبالتالي تحقيق الأهداف للمؤسسة، وتحميس العنصر البشري وجعله يشارك بإيجابية هو مدخل النجاح .

٤– دراسة العمليات والأنشطة .النتائج المأمول تحقيقها تتحقق بشكل أكثر فاعلية عندما تدار الأنشطة بمفهوم العملية .

٥– توجيه دفة الإدارة ضمن نظام متكامل .

٦– التطوير المستمر. زيادة الفاعلية والكفاءة في تنفيذ الأعمال لا بد وأن يكون هدف دائم للمؤسسة .

٧– الاعتماد على الحقائق في تحليل الأمور. فيجب أن تكون الحقائق أمام صانع القرار.

٨– إقامة علاقات شراكة مع كافة الموردين . علاقات الكسب المتبادل بين أطراف العمل .

أهم متطلبات نظام الجودة الإدارية :

متطلبات تعتبر التزاماً على الإدارة العليا ومتطلبات تؤدى من قبل المنظمة

أ – التزام الإدارة العليا :

١– تطوير وتطبيق نظام الجودة الإدارية ، والتحسين المستمر لفاعليته .

٢– ضمان أن احتياجات العميل قد تم تحديدها واستيفاؤها بهدف تحسين رضا العميل .

٣– تضمن أن الأهداف ذات الجودة قد تم إنشاؤها بالإدارات والمستويات المعنية داخل المنظمة .

٤– ضمان أن المسئوليات والصلاحيات قد تم تحديدها وتوصيلها خلال المنظمة .

٥– مراجعة نظام الجودة الإدارية على فترات زمنية مخططة لضمان استمرارية مناسبته وفاعليته .

ب- متطلبات تؤدى من قبل المنظمة :

١- ضوابط التعامل مع الوثائق والسجلات .

٢- تنشئ وتوثق وتطبق وتحافظ على نظام الجودة الإدارية ، وتستمر في تحسين فاعليته طبقا لمتطلبات المواصفة ٩٠٠١-٢٠٠٠.

٣- الاهتمام بالموارد البشرية من حيث الكفاءة والوعي والتدريب.

٤- تحديد وتوفير وصيانة البنية التحتية و تحديد وإدارة بيئة العمل اللازمة .

٥- تخطيط وتطوير العمليات اللازمة لتحقيق الخدمات والمنتجات.

٦ - تحديد وتطبيق ترتيبات فعالة للاتصال بالعملاء .

٧- تخطيط وضبط تصميم وتطوير المنتجات .

٨- ضمان أن المنتجات المشتراة مطابقة لمتطلبات الشراء .

٩- إجراء التدقيق الداخلي على فترات زمنية مخططة .

١٠-العناية بممتلكات العميل عندما تكون ممتلكاته تحت سيطرة المنظمة .

١١-تخطيط وتطبيق عمليات المراقبة والقياس والتحليل والتطوير .

١٢-ضمان أن المنتجات التي لا تطابق متطلبات المنتجات قد تم تمييزها وضبطها لمنع الاستخدام غير المقصود.

١٣-تحديد وجمع وتحليل البيانات المناسبة لبيان مدى مناسبة وفاعلية النظام، لتحديد مواضع عمل التحسينات اللازمة .

١٤-أن تحسن باستمرار فاعلية نظام الجودة باستخدام سياسات الجودة والأهداف و نتائج التدقيق وتحليل البيانات والإجراءات التصحيحية والوقائية ومراجعة الإدارة .

١٥-اتخاذ إجراءات للتخلص من أسباب عدم المطابقة وذلك لمنع تكرار حدوثها .

ثالثاً : أهداف بيت الزكاة من تطبيق نظام الجودة الإدارية .

١- تطوير النظام الإداري في بيت الزكاة من خلال تطبيق مواصفة معتمدة من منظمة عالمية .

٢- كسب سمعة إعلامية طيبة في المجتمع تعزز ثقة الناس عموما والمتبرعين بوجه خاص .

٣- تحقيق نجاح مؤسسي يحفز العاملين ويدفع المؤسسة لتحقيق نجاحات أخرى.

رابعاً : خطوات تطبيق نظام الجودة في بيت الزكاة .

١- تحديد ممثل الإدارة لنظام الجودة.

٢- توعية الموظفين بنظام الجودة الإدارية من خلال عقد عدة دورات تعريفية.

٣- تقييم مبدئي لدورة العمل ومراجعة توثيق طرائق وإجراءات العمل ومقارنتها بمتطلبات التوثيق حسب نظام الجودة.

٤- دراسة السياسات والأهداف وإجراءات وتعليمات العمل ومقارنتها مع متطلبات نظام الجودة.

٥- إعداد تقرير ملخص وشامل بالأمور التي يجب تصحيحها وفق برنامج زمني.

٦- تأهيل موظفين من الوحدات الإدارية لعملية توثيق وكتابة إجراءات وتعليمات وإرشادات العمل.

٧- توثيق إجراءات وتعليمات العمل والنماذج المستخدمة.

٨- توثيق الإجراءات الجديدة التي تقتضيها متطلبات نظام الجودة الإدارية.

٩- تأهيل مدققين داخليين.

١٠-تدقيق من قبل الشركة الاستشارية بعد تطبيق ثلاثة شهور من تطبيق النظام للتأكد من سلامة التطبيق ومعالجة نقاط الضعف استعدادا لتدقيق الشركة المانحة.

خامسا : العقبات التي اعترضت تطبيق النظام .

أ- ضعف تجاوب بعض مسئولي المؤسسة والتثاقل في تطبيق بعض المتطلبات ، ولعل ذلك يرجع إلى عدة أمور من أهمها:

- ضعف مشاركة مسئولي المؤسسة في حضور الدورات التعريفية بالنظام.
- الشعور بما يترتب على تطبيق نظام الجودة من تحمل أعباء إدارية إضافية تثقل كاهل مسئولي الإدارة.
- تأثر بعض المسئولين بالنجاح المحدود من تطبيق تجربة سابقة تتعلق بالجودة الشاملة.
- عدم وضوح الجدوى من نظام الجودة الإدارية.

ب- ضغط العمل في بعض الوحدات الإدارية ترتب عليه ضعف وبطء تنفيذ بعض متطلبات الجودة.

- بعض الوحدات الإدارية تعاني من ضغط العمل بسبب كثرة المراجعين ، وبعضها بسبب قلة عدد الموظفين، وكلا الأمرين لم يترتب عليه ضرر كبير على تطبيق متطلبات الجودة ، ولكن ترتب عليه تأخر وبطء في عملية التطبيق لتلك المتطلبات ومن هنا كان التطبيق دون المستوى المطلوب .

سادسا : الثمار التي حققها بيت الزكاة من تطبيق النظام .

١- توثيق إجراءات ونماذج العمل :

توثيق إجراءات عمل جميع الوحدات الإدارية بالإضافة إلى وضع رمز لكل نموذج من النماذج المستخدمة، وميزة ذلك أنه يمنع الاجتهاد في تنفيذ الأعمال والالتزام بما هو موثق كما أنه يدعو ويحفز المسئولين لإعادة النظر بهذه الإجراءات والعمل على تبسيطها وتطويرها بين الحين والآخر.

٢- زيادة نسبة الاهتمام بخدمة العملاء من خلال :

أ- عمل استبيان لقياس رضا العملاء وتحليل مخرجات الاستبيان وتحديد النتائج والتوصيات والعمل على تنفيذ التوصيات وفق برنامج زمني .

ب- نظام لاستقبال شكاوى واقتراحات العملاء ومناقشة تلك الشكاوى والاقتراحات مع الإدارات المعنية والعمل على تنفيذ ما يترتب على تلك المناقشة ومتابعة الوحدات الإدارية لعملية التنفيذ من قبل وحدة إدارية تتبع المدير العام ورفع تقارير دورية للمدير العام حول شكاوى واقتراحات العملاء.

ت- التعاقد مع شركة استشارية لقياس رضا عملاء المؤسسة .

٣- متابعة وتدقيق عمل الوحدات الإدارية للتأكد من سلامة تطبيق متطلبات الجودة

أ- تأهيل مدققين من موظفي المؤسسة للقيام بعملية تدقيق عمل الوحدات الإدارية وفق برنامج زمني يغطي جميع الوحدات الإدارية ، يتم متابعة تنفيذ مخرجات التدقيق مع الإدارة المعنية .

ب- تدقيق خارجي من قبل شركة عالمية بهدف التأكد من سلامة تطبيق متطلبات الجودة

ت- رفع تقارير دورية للجنة الجودة الإدارية حول أعمال التدقيق وما ترتب عليها .

٤-توعية الموظفين ونشر ثقافة الجودة في المؤسسة .

أ- محاضرات متعددة حول موضوع الجودة .

ب- مسابقات ثقافية بوساطة البريد الالكتروني .

ت- رسائل دورية بوساطة البريد الالكتروني .

ث- دورات تدريبية .

٥-تحسين وتطوير الأنشطة المختلفة بشكل مستمر .

أ - إعداد برامج زمنية لصيانة الأجهزة المختلفة ومتابعة موثقة لتنفيذها.

ب- متابعة تنفيذ اتفاقيات الأعمال المشتركة مع الجهات الأخرى وتقديم تقارير دورية حول تنفيذ الأعمال الموكلة لجهات أخرى.

ت- إضافة مؤشرات القياس للخطة الإستراتيجية.

ث- تطوير نظام الصيانة لمشروع ماء السبيل .

س-تطوير نظام المشتريات بإضافة قائمة الموردين المعتمدين وتقييم أداء الموردين .

٦- إعداد تقارير دورية من قبل الوحدات الإدارية حول الإنجازات والصعوبات والمشاكل .

أ- تقوم الوحدات الإدارية بإعداد تقارير دورية حول أهم الإنجازات والعقبات التي اعترضت العمل وكيف تمت معالجتها وأهم المشاكل والصعوبات ومقترحات التحسين .

ب- يقوم مدير الوحدة الإدارية باستعراض التقرير في اجتماع يضم الإدارة العليا ومديري الوحدات الإدارية ويتم مناقشة التقرير من قبل المجتمعين .

ت- متابعة الوحدات الإدارية لمعالجة المشكلات التي تعاني منها وفق نموذج معد لذلك .

ث- عرض تقرير في اجتماع المديرين حول متابعة معالجة المشاكل التي تعاني منها الوحدات الإدارية .

٧- إنشاء آلية عمل للإجراءات التصحيحية .

أ- يتم اكتشاف نقاط ضعف من قبل مسئول في الوحدة الإدارية أو من قبل موظف في المؤسسة أو تترتب على عملية التدقيق الداخلي أو الخارجي توجب على الوحدة الإدارية معالجتها ، بوساطة توثيقها بنموذج معد لذلك يحدد من خلاله الإجراء التصحيحي وتاريخ الإنجاز ، تتم متابعة التنفيذ من قبل مسئول الجودة .

ب- في حال عدم تنفيذ الإجراء التصحيحي في التاريخ المحدد يتم تحديد تاريخ آخر للتنفيذ ، لضمان تنفيذ الإجراء التصحيحي للتخلص من نقاط الضعف التي تم اكتشافها .

ت- يرفع تقرير دوري للجنة الجودة حول الإجراءات التصحيحية ومدى تنفيذها.

٨- توفر آلية عمل لفحص أجهزة القياس .

من متطلبات الجودة فحص أجهزة القياس بشكل دوري وفق خطة زمنية مع توثيق نتائج الفحص ، وتشمل عملية الفحص جميع أجهزة القياس المستخدمة في المؤسسة مثل ميزان الذهب و غرف التبريد للمواد الغذائية .. الخ وذلك لضمان سلامة ودقة أجهزة القياس .

٩- إنشاء مؤشرات قياس لمتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية :

وهذا يشكل نقلة نوعية في عملية متابعة تنفيذ الخطط السنوية حيث كانت في السابق تعتمد على متابعة تنفيذ الإجراءات أو الأنشطة التنفيذية ، وفي تحديد مؤشرات القياس أصبحت المتابعة تتعلق بمدى تحقيق الهدف المطلوب المرسوم والنسبة التي تم تحقيقها والنسبة التي يجب تحقيقها خلال الفترات القادمة . وهذا من شأنه أن تتولد عنه رؤية لمعالجه النسب التي لم يتم تحقيقها في الفترات السابقة .

١٠ – التوجه لتعديل الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

مما ترتب على عملية التدقيق الخارجي من التحسين والتطوير – التوصية بتعديل الهيكل التنظيمي وذلك بإدراج وحدة إدارية بمسمى تنمية الموارد البشرية تهتم بكل ما يتعلق بالموظف من متابعة وانتظام وتنمية معارف ومهارات.

١١-تحقيق ثقة الجمهور ببيت الزكاة وما ترتب عليها من زيادة عدد المتبرعين :

المؤشرات الأولية المباشرة مع الجمهور تدل على هذه الزيادة وهذا الإقبال ، ولكن من الأهمية دراسة هذا الموضوع بدقة وعناية لتحديد مدى ونسبة تحقيق هذا الهدف وهذه الثمرة.

سابعاً : الثمار المرتقب تحقيقها من تطبيق النظام.

١- تحديد فترة زمنية لإنجاز كل معاملة.

٢- تميز غير مسبوق في خدمة العملاء (بحيث يفوق مستوى الخدمة توقع العميل).

٣- خدمة هاتفية راقية تتمثل بالرد على المكالمة قبل ٥ دقات لجرس الهاتف.

٤- نظام استقبال متميز شامل لجميع العملاء.

٥- تبسيط عملية توثيق إجراءات العمل.

ثامناً : الظروف التي ساعدت بيت الزكاة للنجاح بتطبيق المواصفة .

١- تميز بيت الزكاة ببنية تحتية جيدة وهي ما يمكن أن يطلق عليها (القاعدة الصلبة) تتمثل بالآتي:

أ -إجراءات عمل واضحة لجميع الوحدات الإدارية .

ب- أنظمة آلية متطورة .

ت- توفر لوائح عمل مختلفة .

ث- أنظمة إدارية متطورة .

جـ- توفر هيكل تنظيم واضحة المعالم .

حـ- توصيف وظيفي لجميع وظائف المؤسسة .

خـ- خطط استراتيجيه .

د- خريطة عمليات شاملة .

٢- محاولة تطبيق فلسفة الجودة الشاملة :

في عام ١٩٩٨ بدأ بيت الزكاة بتطبيق فلسفة الجودة الشاملة من خلال التعاقد مع مستشار خارجي ، وضع أساسيات عملية التطبيق وسار العمل على غرارها لمدة ثلاث سنوات ، وبعد جهود كبيرة واجتماعات مكثفة لفرق العمل تولد شعور لدى عدد كبير من العاملين في حقل تجربة التطبيق بأن الإنجاز ضعيف لا يقارن مع حجم الجهود المبذولة ، لذا رأت الغالبية ضرورة البحث عن أسلوب أفضل للتطبيق ، بناء عليه تم تخفيض عدد أعضاء لجنة الجودة وأسند إليها هدف البحث عن الأسلوب الأفضل للتطبيق ، وبعد عقد عدة اجتماعات توصلت اللجنة إلى أهمية تطبيق نظام الجودة الإدارية المتعارف عليه بنظام الآيزو.

٣- قيادات إدارية واعية :

يتمتع بيت الزكاة بقيادات شابه واعية شاركت في الكثير من الدورات التدريبية التي أكسبتها المعارف والمهارات الإدارية الحديثة مما انعكس على الرقي في الطرح والنقاش والتوصل إلى قرارات بناءة. ولا شك

أن هذه النوعية من القيادات تحجم دور المقاومة وتضعف من مقاومتها ، مع الإيمان بأن المقاومة لا يمكن القضاء عليها بل إنها مؤشر على شفافية التعامل في المؤسسة بالإضافة إلى ما للمقاومة من إيجابيات مختلفة.

٤- كوادر وظيفية مدربة وطموحة :

مما يتميز به بيت الزكاة الاهتمام بتدريب الكوادر الوظيفية المختلفة ، فقد خصص من ميزانية المؤسسة حصة عالية للتدريب والدراسات فكل موظف في المؤسسة سنويا يلتحق بأكثر من دورة تدريبية . مع العناية بحسن اختيار موضوع الدورة والجهة المنفذة ، حيث تخضع الجهة المنفذة للتقييم من قبل المتدربين ومن قبل قسم التدريب ، ويتم التعامل مع نتائج التقييم بكفاءة وفاعلية .

تاسعا : ما تميز به بيت الزكاة في تطبيق نظام الجودة الإدارية عن المؤسسات الحكومية الأخرى :

١- تطبيق نظام الجودة الإدارية على جميع الوحدات الإدارية بنسبة ١٠٠ ٪.

الغالب أن المؤسسات بشكل عام تطبق نظام الجودة الإدارية على مستوى ووحدة إدارية واحدة فقط ، فيطبق النظام على مستوى إدارة نظم المعلومات أو غيرها من الإدارات أي على مستوى إدارة واحدة فقط تطبيقا صحيحا لجميع متطلبات المواصفة وبناء على ذلك تحصل المؤسسة على شهادة الجودة .

أما بيت الزكاة فقد آثر التحدي وأقبل بإرادة قوية على تطبيق نظام الجودة الإدارية على مستوى جميع الوحدات الإدارية العاملة، وقد حقق ما أراد بفضل من الله تعالى ثم بتعاون وجهود جميع العاملين في المؤسسة.

٢- اعتماد الأنظمة الآلية لتوثيق إجراءات العمل ودليل وسياسة الجودة.

الغالبية العظمى إن لم يكن جميع الجهات التي تعمل وفق نظام الجودة الإدارية اعتمدت أسلوب التوثيق التقليدي والمتعارف عليه، وخصوصا لإجراءات ودليل وسياسة الجودة ، وهو استخدام الورق ووسائل الحفظ المختلفة.

أما بيت الزكاة فقد اعتمد الأنظمة الآلية في عملية توثيق المتطلبات الرئيسية لنظام الجودة الإدارية، وهذه ميزة أخرى تميز بها بيت الزكاة على أقرانه من المؤسسات الحكومية في دولة الكويت .

٣- تبعية ممثل الإدارة للإدارة العليا .

جميع المؤسسات الحكومية في دولة الكويت جعلت تبعية ممثل الإدارة لنظام الجودة الإدارية (المسئول الأول عن تطبيق نظام الجودة الإدارية) ضمن إحدى مستويات الوحدات الإدارية في الهيكل التنظيمي سواء على مستوى مراقب أو رئيس قسم.

وقد تميز بيت الزكاة بأن جعل تبعية ممثل الإدارة لنظام الجودة الإدارية للمدير العام مباشرة، حيث ثبت بالتجربة نجاح وتميز المؤسسات التي سلكت هذا النهج، وفي المقابل كان الإخفاق نصيب المؤسسات التي حادت عن ذلك حيث مع مضي الزمن اندثرت الجودة وانصهرت مع روتين العمل وفقدت بريقها ولم يبق منها سوى الشعارات التي لا تمت للواقع بصلة .وذلك لبعدها عن متخذ القرار .

عاشرا : النظرة المستقبلية .

١- التميز في تطبيق المواصفات العالمية للجودة :

أ - تأهيل بيت الزكاة للحصول على شهادة المواصفة العالمية ٢٧٠٠١ - ٢٠٠٥ لسرية المعلومات.

ب - تأهيل بيت الزكاة للحصول على شهادة المواصفة العالمية سلامة التغذية ٢٠٠٥ .

ت - تأهيل بيت الزكاة للحصول على شهادة المواصفة العالمية ٩٠٠١ : ٢٠٠٥ .

٢- تأهيل مدققين داخليين معتمدين حاصلين على شهادات تدقيق داخلي من قبل جهات عالمية متخصصة

يستهدف بيت الزكاة تأهيل ٢٠ مدققاً داخلياً معتمداً من موظفيه للحصول على شهادة مدقق داخلي من جهة عالمية معتمدة ، وذلك للارتقاء بمستوى التدقيق الداخلي في بيت الزكاة ، والعمل على تنمية مهارات المدققين الداخليين من خلال الالتقاء بمدققي الجهات العالمية المعتمدين والمشاركة ببعض عمليات التدقيق الخارجي.

٣- إنشاء مركز لتأهيل ومنح شهادة جودة للجان الزكاة المحلية ومؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي:

نظرا لما يتمتع به بيت الزكاة من طاقات وقدرات متميزة قادرة على تقديم الدعم الإداري لمؤسسات الزكاة المختلفة ، فإنه يسعى بجد لتقديم المساعدة والدعم لتأهيل مؤسسات الزكاة بحيث تحقق الجودة في أداء خدمة فريضة الزكاة من خلال تطبيق مواصفة جودة خاصة لمؤسسات الزكاة ، يتم إعدادها من قبل بيت الزكاة بحيث تكون متوافقة مع المتطلبات الأساسية للمواصفة العالمية الخاصة بالجودة الإدارية يتم تحديثها وفق ما يطرأ من تحديث على المواصفة العالمية .

وبناء على متطلبات مواصفة جودة الزكاة يتم تأهيل لجان ومؤسسات الزكاة الراغبة بذلك ، ومنح شهادة جودة الزكاة للجهات التي تجتاز مرحلة التأهيل بنجاح .

مراجع البحث

١- إدارة الجودة الكلية - سونيا البكري ٢٠٠٢ .

٢- القيادة العامة لشرطة دبي إدارة الجودة الشاملة - نشرة فصلية العدد (٧) يناير ٢٠٠١ مقال: ما معنى الجودة ؟ (ضاحي خلفان تميم).

٣- ترجمة المواصفة الآيزو: ٩٠٠١-٢٠٠٠ : شركة النظم الصناعية والإدارية ٢٠٠٣.

٤- دراسة مقارنة تطبيق نظام الجودة في بعض الجهات الحكومية وتطبيق النظام في بيت الزكاة. (محمد العمران - ابريل ٢٠٠٦).

٥- تقارير - استبيان ثمار الجودة - بيت الزكاة (محمد العمران - سبتمبر ٢٠٠٦).

٦- تقارير - محضر لجنة الجودة في بيت الزكاة (رقم ٤- ٢٠٠٦ يونيو ٢٠٠٦).

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

تحت شعار ﴿ نحو مؤسسة زكوية نموذجية ﴾

بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع
البنك الإسلامي للتنمية (جدة)

المنعقد في دولة الكويت
خلال الفترة من 24-25 مارس 2007
تحت عنوان

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تطوير العمل في الإدارة على ضوء القوانين الخاصة بالزكاة في

جمهورية اليمن

إعداد وتقديم
الأستاذ / محمد يحيى ناصر الظرافي
مدير عام الواجبات الزكوية

مقـدمـة:

الحمد لله الذي أكرمنا بالإسلام وحثنا على العمل بتعاليمه الرفيعة لننال من خلالها الرضا والفوز في الدنيا والآخرة والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين المبعوث رحمة للعالمين أما بعد فيسعدني ويشرفني ويطيب لي أن أبدأ بالترحيب بجميع المشاركين والمهتمين بمتابعة قضايا الزكاة كما أتقدم بالشكر والتقدير للإخوة في بيت الزكاة الكويتي على دعوتهم الكريمة للمشاركة في أعمال المؤتمر السابع للزكاة، ونظراً لأهمية موضوع قضايا الزكاة وما لقيه من اهتمام واسع في مختلف البلدان الإسلامية والعربية وما تم الخروج به من توصيات في المؤتمرات والندوات السابق انعقادها الأمر الذي لفت الأنظار إلى ضرورة التواصل المستمر بين بيوت ومؤسسات الزكاة لما من شأنه توجيه الأهداف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم فيها هذه الفريضة لعموم أمتنا الإسلامية عملاً بقوله تعالى: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا..**﴾ صدق الله العظيم .

كما يسرني أن أتقدم بهذه المشاركة المتواضعة والتي تسلط الضوء على تجربة اليمن في إدارة الزكاة متمنياً أن تسهم في التعريف بالتجربة اليمنية في مجال الزكاة وتنميتها وتطبيقاتها المعاصرة لدى المشاركين في المؤتمر مستعرضاً فيها الآتي:

أولاً: لمحة تاريخية عن الزكاة في اليمن:

أ - الزكاة منذ فجر الإسلام:

تعتبر تجربة اليمن من أعرق التجارب في تطبيق الزكاة فقد بدأت منذ فجر الإسلام كما تعلمون ذلك من إرسال الرسول الأعظم (صلى الله عليه وسلم) لمعاذ بن جبل إلى اليمن وقيامه بجمع الزكاة ولم تنقطع كأحد مهام الدولة حتى تاريخه.

ب- الزكاة في اليمن قبل الثورة:

كانت ترتكز تحصيلات الزكاة على وعاء الزراعة وبخاصة زراعة الحبوب والخضروات وكانت الإجراءات مبنية على المسح والتقدير لحجم الحاصلات التي يملكها المزارعون من خلال تقديرها من قبل أحد موظفي الزكاة أو الأمين المنتخب من المواطنين في القرية أو العزلة ثم تجمع النتائج في كشف شامل يعد من قبل مدير الناحية. يوضح فيه ما ينبغي دفعه من قبل المزكي، وفي أغلب الأحيان تأخذ شكل التحصيل العيني للزكاة، واتسمت التقديرات التي يتم إعدادها بغياب العدالة والمساواة لارتكازها في بعض الحالات على أمانة موظف الزكاة (ما يسمى بالطائفي أو المخمن)

وفي بعض النواحي والقضوات - المديرية كما تسمى في التقسيمات الحديثة- إذا وصل الطائفي أو المخمن لتقرير الزكاة، يفرض عليه الاجتماع بالشيخ أو العاقل والأعيان ويلزم كل مواطن بإيصال زكاته إلى مكان

الاجتماع، دون أن يعرف أو يصل إلى الحقول المزروعة ومعرفة الثمرة وما يستحق كل فرد من الزكاة، ثم يلزم بتحرير كشف شامل للقرية وأسماء المزارعين وقدر زكاة كل فرد منهم حسب ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع، وهذا الأمر واجه انتقادات كبيرة لما فيه من مغالاة في وضع التقديرات وإجحاف بحق صغار المزارعين.

جـ- الزكاة في اليمن بعد قيام الثورة:

بعد قيام الثورة المباركة صدر القرار الجمهوري الذي ينص على أن الزكاة أمانة بحسب ما يأتمنه كل مزارع وفقاً للأنصبة الشرعية وإلغاء ما يسمى بنظام الطائفي والمخمن في عموم أنحاء الجمهورية.
وقد بين النظام الجمهوري اليمني مدى أهمية الزكاة من خلال تأكيد ذلك في دستور الجمهورية اليمنية في المادتين التاليتين:
مادة (٣): الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات
مادة (٢١): تتولى الدولة تحصيل الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية وفقا للقانون.

كما صدرت عدة تشريعات وقوانين في ظل الجمهورية اليمنية تتمثل بصور أساسية في التالي:

- القرار الجمهوري رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٥م بشأن إنشاء مصلحة الواجبات تعنى بموارد الزكاة.
- القرار الجمهوري رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٠م بشأن إعادة تنظيم مصلحة الواجبات.
- قرار وزير المالية رقم (٥٧٣) لسنة ١٩٨٤م بشأن التقسيمات الفرعية لمصلحة الواجبات وتحديد اختصاصاتها.
- صدور قانون الزكاة رقم (٩) لسنة ١٩٩٦م.
- قرار وزير المالية رقم (٢٠٧) لسنة ١٩٩٨م بشان التقسيمات الفرعية لمكاتب مصلحة الواجبات وفروعها وتحديد اختصاصها.
- صدور قانون الزكاة رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م والذي بموجبه تم إلغاء القانون السابق رقم (٩) الوارد أعلاه وإجراء بعض التعديلات.
- صدور قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م والذي اعتبر موارد الزكاة ضمن موارد السلطة المحلية.

ثانيا: إدارة الزكاة في اليمن:

لما كانت الزكاة هي الركن الاجتماعي والمالي من أركان الإسلام فقد أخذت الاهتمام المطلوب من الدولة حيث قامت بإصدار قرار جمهوري رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٥م وذلك بإنشاء مصلحة الواجبات وتحديد اختصاصاتها وهي المعنية بإدارة شئون الزكاة والإشراف على تقرير وتحصيل الواجبات الزكوية بمختلف الأوعية، وبحكم تلك الصلاحيات كان من الضروري فتح مكاتب في عموم المحافظات الإدارية وفروع في كل النواحي التابعة لكل محافظة وحددت مهام واختصاصات كل محافظة، وفيما ما سبق فقد قامت المصلحة بإعداد الهيكل

التنظيمي لها بالإضافة إلى التقسيمات الفرعية لهيكل المصلحة والذي يشمل مهام واختصاصات الإدارات والأقسام التي تقع ضمن إطار كل محافظة وفروعها ومن خلال استعراضنا الموجز للجانب القانوني واللائحي المنظم لإدارة مال الزكاة يتبين مدى العناية والاهتمام الذي توليه الجمهورية اليمنية لتنظيم الإدارة المعنية بهذا المورد الاجتماعي الهام.

ومما سبق يتضح أن من أوليات أهداف مصلحة الواجبات العمل على جباية وتحصيل موارد الزكاة العمل على تعزيز الموارد الزكوية والرقي بها إلى المستوى الأمثل.

تتبع الإدارات العامة للواجبات الزكوية استخدام الإجراءات الآتية في التحصيل والصرف وتتمثل في :

أولاً: إجراءات التحصيل:

تم إعداد نماذج للمتابعة والتحصيل تتسم بالمرونة والسهولة في التعامل الأمر الذي جعل من تلك النماذج أحد العوامل المساهمة في تطوير وتحديث آلية العمل و تعزيز نمو الموارد وكذا العمل على ملاءمتها لتنفيذ الدور الرقابي من جهة أخرى.

حيث تمثلت آلية المتابعة والتقرير والتحصيل للموارد الزكوية باليمن كما يلي:

أولاً: آلية المتابعة وفق النماذج المحددة لها كما يلي.

١- نموذج (١) إعلان حضور للمكلف بأداء الزكاة يتم تحريره للمستهدفين من المكلفين بحسب حولان الحول ويتم توزيعه عقب انتهاء فترة الحول فيه توضيح مدة محددة يتم من خلالها تقديم المكلف إقراره بالزكاة.

٢- نموذج (٢) تكليف حضور للمرة الثانية يتم تحريره للمتأخرين من المستهدفين الذين سبق إشعارهم بالنموذج (١) ويحدد فترة زمنية للمكلف لتقديم إقرار الزكاة .

٣- نموذج (٣) إخطار بربط الزكاة يتم تحريره للمكلفين الذين تأخروا عن تقديم إقراراتهم بالزكاة عند انتهاء فترة السماح لهم في النموذج (٢) المشار إليه باستثناء من تقدموا بطلب تأجيلهم لأسباب ومبررات يتم القبول بها ويحدد فترة زمنية أقصاها شهر لانتهاء إخطار الربط بالزكاة

٤- نموذج (٤) إنذار بالسداد للزكاة المستحقة والمبلغة بالنموذج رقم (٣) المشار إليه ويحدد فترة زمنية أقصاها شهر لانتهاء فترة الإنذار بالسداد

٥- نموذج (٥) شكوى بالتهرب عن دفع الزكاة يتم إحالتها إلى جهات الضبط بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة وفق كل نموذج والسابق ذكره بالفقرات (١-٢-٣-٤)

٦- الترافع والتقاضي أمام جهات الضبط بالنسبة للممتنعين عن التجاوب وفق القوانين واللوائح النافذة حيال المال العام.

ثانياً: آلية التقرير والتحصيل للموارد الزكوية وفق النماذج التالية:

١- نموذج (١) استمارة بيانات المزكي والتي توضح كافة البيانات المتعلقة بالنشاط للمكلف مع تحديد موقعه من السداد للسنة السابقة.

٢- نموذج (٢) إقرار بالزكاة وبحسب كل نشاط سداد (أعشار أمانة - عروض تجارية - مستغلات -وغيرها) يتم تحديد الزكاة المستحقة التي يقر بها المكلف بالزكاة يتم المراجعة للبيانات المثبتة وكذا التأكد والمراجعة لإقرار المكلف ومن ثم قبول الزكاة من عدمه إذا تبين أن هناك تحايل من المكلف.

٣- نموذج (٣) أمر تحصيل بالزكاة بعد الموافقة على الإقرار بالزكاة يحرر نموذج التحصيل إلى الشئون المالية للقيام باستكمال إجراء التحصيل.

٤- نموذج (٤) حافظة توريد للصندوق وفقاً لما جاء في بيانات أمر التحصيل بالنسبة للمحصل نقداً.

٥- نموذج (٥) حافظة توريد للبنك وفقاً لما جاء في بيانات أمر التحصيل بالنسبة للمحصل شيكات تسلم لأمين الصندوق.

٦- نموذج (٦) قسيمة تحصيل نموذج (٥٠) حسابات يسلم للمكلف المسدد نقداً للصندوق.

٧- نموذج (٧) إيصال تسلم شيكات يسلم للمكلف المسدد بشيك عقب وصول إشعار التوريد من البنك إذا كان الشيك غير مقبول الدفع.

٨- القيام بإعداد يومية المقررين نموذج (٣) تثبت فيها كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمكلف والنشاط مع تحديد مبلغ الإقرار وتاريخه بحيث تبلغ الإدارات الأخرى بصورة منها والعمل على قيدها بعد التأكد من مراجعتها وإثباتها لدى وحدة الحاسب الآلي.

٩- القيام بإعداد يومية المحصل نقداً وشيكات نموذج (٤) تحصيل تثبت فيها كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالتحصيلات اليومية والمحاسبية بالإضافة إلى إثباتها لدى وحدة الحاسب الآلي.

١٠- رفع التقارير الشهرية..

ثانيا: إجراءات الصرف:

أولاً: قانون الزكاة:

١- حدد قانون الزكاة رقم ٢ لعام ٩٩م مصارف الزكاة في ثمانية مصارف وفقاً للشريعة الإسلامية.

٢- ترك القانون للائحة التنفيذية نسب الصرف الخاصة بكل نوع من هذه المصارف في إطار الشريعة الإسلامية.

ثانيا: قانون السلطة المحلية:

تضمن قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية إن لم يكن بصورة مباشرة أوجه المهام والمسئوليات الملقاة على عاتق الوحدات الإدارية بالمحافظات ومن أهمها:

١- القيام بتحديد احتياج المجتمع المحلي من المقومات والخدمات الضرورية للتنمية والعمل على توفيرها.

٢- القيام بإنشاء وتجهيز وصيانة الصروح العملية والفنية والتدريبية والمهنية والصحية.

٣- إنشاء وتجهيز المرافق التعليمية والطبية .ومدارس تحفيظ القران الكريم.

٤- إنشاء وتجهيز المرافق الصحية العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ووحدات الرعاية الصحية الأولية والوحدات الصحية الريفية. وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة.

٥- إنشاء وتجهيز المراكز التدريبية والتأهيلية للمعاقين في المجتمع.

٦- إنشاء وحدات ومراكز إرشاد وتثقيف في مختلف المجالات.

٧- إنشاء مدارس ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

٨- القيام بصيانة وتطوير دور رعاية الأيتام.

٩- العمل على إنشاء وتجهيز مراكز تنمية المجتمع ودعم الأسر المنتجة

ثالثاً: الجوانب المساهمة في تقرير الموارد الزكوية

مما لاشك فيه أن هناك خصوصية للزكاة على اعتبارها فريضة أساسية على الفرد، الأمر الذي أوجب ضرورة النهوض بها وتنظيمها التنظيم اللائق بها من خلال إصدار التشريعات واللوائح المنظمة لأعمالها، وبما ينسجم مع التطورات العامة للدولة بشكل خاص والتطورات العالمية بشكل عام وأهمية ذلك التأثير في التنمية الشاملة وبما يضمن تعزيز موارد الزكاة من خلال الآتي:

أولاً: الإجراءات الرئيسية:

١- أهمية تحديث وتنظيم الإدارة العاملة في جباية وتحصيل الزكاة.وتقييم أوضاع الجهات المعنية بالزكاة من خلال القيام بعملية دراسة النصوص القانونية واللائحية المطلوب تعديلها والذي تم بصدور القانون رقم (٢) لستة ١٩٩٩م. واعتماد الدراسة العملية لتنظيمها.

٢- القيام بتطوير الدورة المستندية بما يتلاءم مع التطورات المستقبلية وبما يضمن صحة وسلامة وتوحيد البيانات والمعلومات الخاصة بموارد الزكاة .

ثانياً: الإجراءات الفرعية:

١- إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات آلية يتم من خلالها عملية حصر الأنشطة الزكوية بمختلف أوعيتها والعمل على ترميزها بما يضمن احتواء كافة البيانات المتعلقة بتلك الأنشطة .

٢- القيام بعملية الحصر الميداني للأنشطة التجارية والأوعية الأخرى وفقاً للخطط والبرامج المعدة بشكل دوري مع مراعاة الحصر المستمر للمستحدث من تلك الأنشطة .

٣- ربط البيانات والمعلومات بالحاسب الآلي وإنشاء قاعدة بيانات عن الأنشطة فيما يخص التقرير

والتحصيل لها سواء بالإدارة العامة أو الفروع التابعة لها وبما يضمن متابعة أوجه القصور إن وجدت.

٤- القيام بالتنسيق مع بعض الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق ببيانات المكلفين ذات العلاقة بتلك الأنشطة.

٥- القيام بالتنسيق مع جهات الضبط القضائي فيما يتعلق بالمتهربين من دفع الزكاة.

٦- القيام بتكثيف حملات التوعية بالزكاة عبر الوسائل المتاحة وبما يضمن زيادة الوعي لدى المكلف بأداء الزكاة ومدى أهميتها وانعكاساتها على المجتمع والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

٧- القيام بإجراء دورات تدريبية للكادر الوظيفي بما يضمن تنمية القدرات والمهارات لديه وفقاً للأسس الشرعية والعلمية الحديثة.

٨- اختيار الكادر الكفء والمناسب للعمل في قطاع الزكاة وضمان الشفافية والدقة والوضوح في أدائه لمهامه.

كما أن هناك عوامل تساهم في تنمية موارد الزكاة يمكن إبراز أهمها وتتمثل بالآتي:

١- إيجاد دورة مستندية منظمة يتم من خلالها القيام بعملية المتابعة والتقرير والتحصيل وتحديد قنوات الاتصال بين مختلف الإدارات والأقسام بالإدارة العامة للواجبات وفروعها. وتسهيل إجراءات محاسبة التحصيل.

٢- إيجاد ثقة عالية بين إدارة الزكاة والمواطنين المكلفين بأدائها.

٣- دراسة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة من خلال موارد الزكاة.

٤- العمل على توفير البيانات المتعلقة بالأنشطة التابعة للمكلف وذلك من حيث عملية الاستيراد الجمركية أو الاعتمادات البنكية أو الموقف الضريبي وغيرها من البيانات التي يستند إليها عند تقدير المستحقات الزكوية المقرة شرعا وقانوناً وذلك للمكلفين الذين لم يمسكوا حسابات نظامية.

٥- إشراك المزكين في اتخاذ القرار بشأن أوجه صرف الزكاة.

٦- القيام بعملية التنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة سواء المتماثلة في طبيعة العمل أو جهات الضبط القانونية.

٧- القيام بتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع الإستراتيجية ذات الأهداف طويلة الأجل كمشروع حصر مكلفي العروض التجارية ومشروع حصر مكلفي العقارات وبعض الأوعية الأخرى.

٨- التواصل المستمر مع المكاتب والمصالح وبيوت الزكاة في الدول العربية والإسلامية في سبيل الاستفادة من تجارب تلك الدول وبما يتلاءم مع القوانين والأنظمة النافذة.

٩- التفاعل والمتابعة المستمرة للمؤتمرات والندوات الزكوية العربية والإسلامية والعمل على الاستفادة من نتائج تلك المؤتمرات والتوصيات التي يتم الخروج بها في سبيل زيادة تحصيل الإيرادات الزكوية وإيجاد الحلول العلمية والشرعية المتوافقة مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً: الصعوبات والمعوقات:

رغم النمو المستمر لإيرادات الزكاة والتطورات التشريعية فيها إلا أن هناك عدداً من الصعوبات والمعوقات التي واجهت إدارة الزكاة في اليمن أبرزها مايلي:

- غياب اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة رقم (٢) لسنة ٩٩م
- تعارض قانون الزكاة مع قانون السلطة المحلية في بعض الجوانب المتعلقة بطبيعة الزكاة.
- عدم ملاءمة الهيكل التنظيمي ضمن قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية لطبيعة وخصوصية العمل.
- إلغاء مصلحة الواجبات نتيجة صدور قانون السلطة المحلية واعتبار مكاتب الواجبات إدارات عامة ضمن الهيكل العام لدواويين المحافظات.
- غياب التنسيق والتواصل بين مكاتب الواجبات بالمحافظات نتيجة لعدم تغطية قانون السطلة المحلية للدور الذي كانت تقوم به مصلحة الواجبات من رقابة وإشراف ومتابعة وإصدار التعليمات ودراسة المشاكل والمعوقات والعمل على عدم الازدواجية والتعارض بين أعمال مكاتب الواجبات.
- دمج موازنة مكاتب الواجبات ضمن موازنة الإدارة المحلية أدى إلى صعوبة توفير الاعتمادات المالية اللازمة لمكاتب الواجبات وفروعها.
- الأثر السلبي على عملية تحصيل الزكاة نتيجة تدخل بعض الجمعيات الخيرية من خلال قيامها بتحصيل الزكاة بنفسها.
- عدم اشتراك القطاع الخاص (أفراد ومؤسسات) ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات بشأن إجراءات تحصيل وصرف الزكاة.
- نظراً للتطور الاقتصادي وتنوع الأنشطة فقد حصل تطور محدود لمحاسبة الزكاة يتلاءم مع خصوصية تلك الأنشطة من خلال غياب دليل لمحاسبة الزكاة يتسم بالوضوح والدقة والتطور بما يستوعب التطورات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات والشركات.
- اعتبر قانون الإدارة المحلية الزكاة من ضمن موارد السلطة المحلية المخصصة للتنمية هذا الأمر أثر سلباً على مستوى وعي المكلفين بأهمية دفع الزكاة للدولة خاصة في ظل وضوح التشريعات الإسلامية بخصوص مصارف الزكاة الثمانية.

خامساً: الحلول والمقترحات:

١. حل التعارض فيما بين قانون الزكاة وقانون السلطة المحلية.

٢. المبادرة بإصدار لائحة لقانون الزكاة.

٣. إعادة النظر في الهيكل التنظيمي بما يتلاءم مع طبيعة وخصوصية الإيرادات الزكوية.

سادسا: الخطط والإستراتيجيات التي تم تطبيقها للتعامل مع المعوقات السابقة:

١- رسم السياسات واقتراح الخطط العامة في إطار سياسات الدولة وخططها في مجال تقرير وتحصيل وتوزيع الزكاة وفقاً لما تفرضه الشريعة الإسلامية الغراء على كل مكلف وبحسب الأوعية الزكوية .

٢- إعداد البرامج والسياسات لمتابعة وتحصيل وتوريد الزكاة بصفة دورية ووفقاً لحولان الحول على كل مكلف وبحسب الأوعية الزكوية.

٣- إيجاد دورة مستندية يتم من خلالها تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بتحصيل وتوريد الزكاة .

٤- وضع الأسس الرقابية على مركز تحصيل وتوريد الزكاة من مختلف المحافظات وفروعها بحيث يضمن صحة وسلامة عملية تحصيل الزكاة بحسب ما حدد من اختصاصات للإدارة الرقابية .

٥- العمل على تطوير الآليات بما يتلاءم مع التطورات المعاصرة والمرتبطة بالسياسات المالية .

٦- القيام بتكثيف حملات التوعية في مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بشأن الزكاة بأنواعها وأحقية الدولة في تحصيلها.

سابعاً: الخاتمة:

وختاماً لما سبق طرحه عن التجربة اليمنية بشأن الزكاة فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز التواصل والاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية التي تهدف إلى تنمية المجتمعات من خلال تنفيذ التوصيات التي تم الخروج بها في المؤتمرات والندوات السابقة ومنها ما يلي:

- معالجة القضايا والإشكالات التي تنتج عن التطبيق العملي
- تبادل الخبرات وإقامة الدورات التدريبية
- تطوير وتفعيل نظام المعلومات الزكوية.
- دراسة القوانين ومشاريع القوانين المتعلقة بالزكاة في البلدان الإسلامية للخروج بنتائج وتوصيات موحدة.

وأخيراً نتقدم بالشكر والتقدير للإخوة في بيت الزكاة الكويتي والإخوة في البنك الإسلامي للتنمية ((جدة)) لرعايتهم المستمرة لإقامة المؤتمرات والندوات الزكوية واستمرارها دون انقطاع الأمر الذي أدى إلى إنتاج معلومات قيمة موثقة تسهل العودة إليها والاستفادة منها في معالجة العديد من القضايا الزكوية، والاستفادة من أبحاث ومشاركات الإخوة الأكاديميين والمعنيين بأحوال الزكاة في جميع التخصصات العلمية والمحاسبية والشرعية في جميع الدول العربية والإسلامية والوصول إلى حلول علمية وشرعية لكل ما تواجهه

قضايا الزكاة المعاصرة من خلال جلسات الحوار والنقاشات لكل ما يطرحه كل باحث والخروج بنتائج وحلول طيبة لكل المشاكل والمعوقات التي تواجهها قضايا الزكاة وتنير الطريق أمام القائمين على بيوت وصناديق وهيئات الزكاة في العالم العربي والإسلامي.

،، ،، تم بحمد الله ،، ،،

الجمهورية اليمنية / أمانة العاصمة (صنعاء)

مدير عام الواجبات الزكوية

محمد يحيى ناصر الظرافي

قائمة المصادر والمراجع

١. دستور الجمهورية اليمنية.

٢. قانون الزكاة رقم ٢ لسنة ١٩٩٦م

٣. قانون الزكاة رقم ٩لسنة ١٩٩٩م

٤. قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م.

٥. إنجازات مصلحة الواجبات خلال ٢٥عاماً من مطبوعات مصلحة الواجبات.

هيئة حكومية مستقلة

المؤتمر العالمي السابع للزكاة

تحت شعار ﴿ نحو مؤسسة زكوية نموذجية ﴾

بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع
البنك الإسلامي للتنمية (جدة)

المنعقد في دولة الكويت
خلال الفترة من 24-25 مارس 2007
تحت عنوان

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تجربة تأهيل الأسر المستفيدة وتحويلها
من مستهلكة إلى منتجة – صندوق الزكاة

لبنان

إعداد وتقديم
د. سمير أسعد الشاعر
محاضر في جامعتي الأوزاعي واليسوعية
متخصص في إدارة الأموال والرقابة الشرعية

ملخص البحث

إن بيئة المجتمع اللبناني الطائفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والوعي الزكوي، تشكل بحراً لجياً لعمل صندوق الزكاة. فمن جهة تضيق الموارد، ومن أخرى تزيد الإنفاق. وهي بيئة لا مجال فيها لجعل الزكاة إلزامية. فلا تصل الزكاة التي تدفع لصندوق الزكاة إلى ١ ٪ من الزكاة المستحقة في لبنان، وتحصل الجمعيات والهيئات الأهلية على الواحد أو الاثنين بالمائة الأخرى. وهو تحد آخر يضعف آثار الحصيلة الزكوية ويشرذمها على قلتها.

فضلاً عن التحديات الإدارية داخل مؤسسات دار الفتوى اللبنانية، وعجز الصندوق حتى تاريخه عن بسط فروعه على مختلف الأراضي اللبنانية، لأسباب متراكمة منذ الحرب حتى اليوم.

رغم كل ما سبق، من تحديات نهض صندوق الزكاة بمجموعة من المشاريع المستمرة منذ سنوات، منها المنتج المُغِّل، وأخرى الأقل إنتاجية، وثالثة تم إيقافها، لتغيير الصندوق لبعض إستراتيجياته، التي دعت إليها الظروف الطارئة والمتغيرة لأحوال المسلمين نتيجة الظروف الخاصة الحّالة في لبنان.

إلا أن رؤية الصندوق للمستقبل القريب تنتهج عدة خطوات أهمها:

١. اعتماد منهجية الفروع المنتشرة، والسياسة الإعلامية المبتكرة، لزيادة الواردات في مقابلة الضغوط الانفاقية المتنامية باضطراد.

٢. التوجه التدريجي نحو الاستثمار الإنتاجي المباشر (كمشروع مزرعة البقر للتربية والحليب في الشمال، ودراسة عروض استثمارية مقدمة من بعض المصارف الإسلامية).

٣. اعتماد معدل سنوي للتسرب الإيجابي للمستحقين بنسب متواضعة ترتفع سنوياً اعتماداً على معدلات النجاح المحققة واقعياً.

٤. الدعوة لخطة إعلامية مستمرة تتبنى التزام الفرد في غياب الإلزام القانوني، موحدة على صعيد العالم الإسلامي وبلغاته المختلفة على فضائياته.

واقع المجتمع اللبناني

إن التحديد الواضح لعنوان البحث، يدعوني لولوج الموضوع مباشرة من غير مقدمات عن مكانة الزكاة وموقعها الشرعي وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

غير أن العنوان يحمل من الأمل ما تقصر الإمكانات المتاحة في لبنان عن النهوض به، كما أنه يحث على عدم الاكتفاء بالمنجز، والتقدم والسعي نحو تحقيق هدف الزكاة الأسمى بتحويل المستحق من مستهلك إلى منتج.

بعد الاستهلال السابق، لا نستطيع إيصال واقع صندوق الزكاة دون التعرف على ظروف لبنان الطائفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يتوزع لبنان بمساحته الضيقة على ثماني عشرة طائفة لكل منها أحوالها الشخصية الخاصة بها، والطائفة السنية هي الأكبر عدداً والأوسع انتشاراً على رقعة الوطن، وتتصف بوجود نسبة من الأغنياء الكبار فيها، غير أن سوادها الأعظم من الفقراء، تتوزعهم مناطق الشمال والبقاع وأجزاء من بيروت، وتتوسط المجموعتين السابقتين طبقة تكاد لا تذكر لشدة نحولها، تعرف بالطبقة الوسطى، أغلبها من المتعففين والأغنياء سابقاً. وقد قدمت هذه الطائفة كثيراً من التضحيات جمعاً لشعث البلد، ومن آخرها ما دفعناه من دم في شباط ٢٠٠٥ الذي هز لبنان ومحيطه ولا نزال نعاني من ارتداداته.

ويقوم النظام السياسي اللبناني على تعدد الأحزاب السياسية والديمقراطية الممثلة في المجلس النيابي، بأعضاء منتخبين مباشرة من قبل أفراد المجتمع، ولكن التمثيل السياسي في الحكومة أو المجلس النيابي يخضع لاعتبارات التمثيل النسبي لمختلف فئاته وطوائفه، مما يجعل من الصعب في مثل هذا الواقع السياسي، أن تكون الزكاة إلزامية على صعيد الوطن أو حتى داخل الطائفة، مما يلقي بمزيد من الضغوط على الصندوق لزيادة الواردات.

أما من الناحية الاجتماعية، فلبنان بلد منفتح على العالم وينعم أفراده بجو من حرية التعبير، مما يجعله عرضةً لكثير من التيارات الفكرية حسنها وسيئها، ومن تيارات غير إسلامية وأخرى إسلامية من بينها من يقول: إنه لا زكاة بغياب دولة الإسلام، أو إن الزكاة محصورة في ما ذكر النبي (ص) تحديداً، وإنه لا زكاة في العملة الورقية، وغيرها من الأقوال التي توسع الشقة بين المسلمين وتضعف الحصيلة.

والغريب أن بعض أصحاب هذه الأقوال إذا أصابتهم جائحة أو دونها جاؤك يريدون منها بل ويزايدون بالقول، إن على الصندوق مساعدتهم، ويعطونك الدروس والعبر والعظات بالأخلاق المحمدية والأفعال العمرية وتلهج ألسنتهم بمقولة عمر رضي الله عنه "إذا أعطيتم فأغنوا"، رغم أن أكثرهم يرد كل نشاط علمي أو تجديد فقهي أحدثته المجامع أو المؤتمرات أو الندوات.

أما بالنسبة للواقع الاقتصادي، فلبنان على مر تاريخه يؤمن بالملكية الخاصة والمبادرة الفردية، ولقد نجحت هذه الفلسفة نجاحاً باهراً حتى السبعينيات عندما كانت المداخيل الفردية مرتفعة، وكانت الحكومة تحقق دائماً فوائض في موازنتها العامة وأيضاً في ميزان مدفوعاتها. ولكن نشوب الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠، كلف لبنان حوالي ٢٥ ملياراً من الدولارات في شكل تدمير للبنية التحتية والمرافق المختلفة ١(١). ومنذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن حاول لبنان وما زال يحاول إصلاح البنية التحتية جذباً للاستثمارات العربية والأجنبية، ولكن بدأت تظهر مشكلة اقتصادية سميت أزمة المالية العامة، أو أزمة الدين العام، وإضافة إلى كرة ثلج الدين العام، جاءت الخطورة التي سببتها سندات الخزينة (وهي الوسيلة الرئيسية في تمويل عجز الموازنة) بمنافسة السيولة التي كان يمكن أن تتاح للقطاع الخاص، وزاد من أثر هذه المزاحمة ارتفاع أسعار الفائدة على السندات حتى بلغت ٤٣,٣٢٪ (٢)، مما زاد من حدة الركود الاقتصادي، وأخرج الكثير من المؤسسات من حلبة

(١) حجازي، د. مرسي السيد، ضرائب الدخل والثروة والإنفاق في لبنان، الدار الجامعية، بيروت ٢٠٠٢م، د.ط، ص٩-١٤.

(٢) يشوعي، د. إيلي، اقتصاد لبنان رقم ورأي، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٨م، ط١، ص١٣.

الاقتصاد، وتسبب في تسريح الكثير من العمال، وغير ذلك من الأعباء التي ألقت بثقلها على اللبنانيين عموماً والمسلمين خصوصاً، فهم حسب الإحصاءات المختلفة الأوسع فقراً، كما تتركز مناطق الفقر الأولى والثانية في معاقلهم عكار والبقاع وقسم من بيروت (٣).

وقد استحوذ الفقر، وضعفت القوة الشرائية لدى شريحة مهمة من اللبنانيين، وكثر النقاش العلمي والصخب السياسي حول حقيقة وعمق ظاهرة الفقر في لبنان، والمؤكد أن قيام سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة دقيقة حول تحديد حجم المعاناة التي يواجهها الفقراء. والدراسات العلمية الإحصائية المتخصصة نادرة جداً. ومنذ سنوات قليلة حصلت دراسة تحت إشراف الجامعة اللبنانية الأمريكية (L.A.U)، وواكبتها دراسة إحصائية أخرى في نفس الفترة تقريباً قامت بها إدارة الإحصاء المركزي في الجمهورية اللبنانية. أجمعت على انتشار الفقر بشكل واسع في لبنان وأن ٣٧،٦٪ (١) من الأسر تستدين لتأمين المعيشة اليومية. ولا توجد إحصاءات جديدة، وبمراجعة إدارة الإحصاء المركزي، أبلغنا د. يوسف الكيال، أن الدراسة الجديدة سترى النور في ٢٠٠٧.

ورغم عدم توافر الدراسات، إلا أن الأضرار اللاحقة بالفقراء يمكن قراءتها من:

١. رفع واردات الخزينة بزيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة (رسوم البنزين، الميكانيك، الرسم البلدي، الماء، الكهرباء...) تجعل كل زيادة في الدخل تتآكل، دون أن تترك بصمات إيجابية على مستوى معيشة الأفراد والعائلات من ذوي الدخل المحدود.

٢. عصر نفقات الدولة، أو على الأقل خفض نسبة هذا الإنفاق إلى الدخل القومي، مع ما يمكن أن ينتج منه من خفض يشمل التقديمات الاجتماعية والصحية.. إلخ.

٣. الخصخصة الآتية التي إذا لم يحسن تطبيقها، قد ترتب أعباء إضافية على الفئات الفقيرة التي لا قدرة لها على تحملها.

٤. تحسن الجباية مع تقدم مرحلة السلم الأهلي، مما يعني زيادة أعباء إضافية على كاهل ذوي الدخل المحدود.

ويصاحب هذا كله غياب العدالة عن توزيع حصيلة الضرائب والرسوم، إذ أصبح عبء هذه الضرائب والرسوم واقعاً فقط على عاتق المواطنين الخاضعين للقانون ومبادئه بغض النظر عن فئات دخلهم (٢).

ورغم الأسباب السابقة لا ننكر سبباً يزيد الوضع الاقتصادي للعائلات سوءاً، وهو عدم إدارة مواردها المالية بكفاءة، فنرى بعض هذه العائلات تنفق على الملابس ومظاهر الترف للاحتفاظ بمظهر مميز في مجتمعاتها، ولو أدى ذلك إلى التقنين حتى على الغذاء، وبعضها الآخر ينفق على التعليم مبالغ مهمة من

(٣) الدح، عبد الله، وحجازي، حسين، توزيع الدخل- نمط الانفاق وظاهرة الفقر في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٧م، د.ط، ص٢١.

(١) إدارة الإحصاء المركزي، كتاب الأوضاع المعيشية للأسر في منطقة عكار، دراسة إحصائية، نيسان ١٩٩٨، العدد١٠.

(٢) الدح، عبد الله، وحجازي، حسين، توزيع الدخل- نمط الانفاق وظاهرة الفقر في لبنان، ص١١-١٤.

المال، وذلك بإرسال أولادها إلى مدارس خاصة ذات سمعة بدلاً من إرسالهم إلى المدارس الرسمية.

ولولا الاستثمارات العربية والأجنبية والمساعدات والقروض لما استطاع لبنان أن يخفض نسبة التضخم من ١٢٠٪ إلى ١٠٪ (١). وما أحدثه الاقتصاد من نمو متزايد بضعف، جاء زلزال شباط ٢٠٠٥، ليطيح بهذا النمو الضعيف إلى ما دون الصفر بالمائة.

فانهالت طلبات المساعدة الطبية والاستشفائية والاجتماعية والتعليمية وغيرها على صندوق الزكاة، فكان لا بد من السياسة الطارئة لمواجهة الظروف المستجدة، فتوسعت المساعدات الطبية والاجتماعية، مع ملاحظة تزايد الأمراض المستعصية خاصة السرطان والكبد والكلى وغيرها والتي تتصف بارتفاع تكلفتها.

كما كان من نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية أن أدخل السجن الكثير من أولاد العائلات المرموقة المعروفة، بشيكات بلا رصيد، فقد عجز المدينون عن السداد فلم يعذرهم دائنوهم وزجوهم في السجن، وهنا تدخل الصندوق في العديد من الحالات ليس بمصرف الغارمين بل بدفع كفالات من تعلق إطلاق سراحهم على دفعها.

ومنع الصندوق السجن والتشرد في الشوارع عن العديد من العائلات التي قصرت مداخيلها عن سداد إيجارات بيوتها ومحلاتها، وكان من بينها مشايخ ورجال بر معروفون وأولاد عائلات خيرة.

ومع هذا الضغط المتزايد للأعباء كان نمو إيرادات صندوق الزكاة أبطأ من أن ينهض بها.

واقع صندوق الزكاة:

إن التنوع الطائفي في لبنان، ألجأ المشرع اللبناني إلى الإقرار بأن لكل طائفة دينية حريتها في إدارة شؤونها الوقفية والدينية من خلال مرجعياتها الدينية بما لا يتناقض مع النظام العام. ونظم المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ لعام ١٩٥٥م، قضايا مؤسسة الإفتاء والأوقاف الإسلامية الذي نص في مادته الأولى على ما يلي:"المسلمون السنيون مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقاً لأحكام الشريعة الغراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بوساطة ممثلين منهم..."

بدأت الدعوة إلى تنظيم الزكاة في لبنان بوقت مبكر، ففي مطلع الأربعينيات من القرن العشرين رفع عدد من الجمعيات الإسلامية لواء الدعوة إلى إنشاء مؤسسة للزكاة، وفي أواخر عام ١٩٦٦م، قام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، بإيجاد الإطار القانوني لمؤسسة الزكاة بإضافة فقرة على المادة ٣ من المرسوم ٥٥/١٨ نصت على:

"ينشأ لدى مفتي الجمهورية صندوق مستقل تحدد إدارته وموارده وطرق الإنفاق منه بنظام خاص يضعه المجلس الشرعي الأعلى. غاية هذا الصندوق المساهمة في رفع مستوى المسلمين الديني والثقافي

(١) الدح، عبد الله، وحجازي، حسين، توزيع الدخل- نمط الانفاق وظاهرة الفقر في لبنان، ص١٤.

والاجتماعي والصحي". ولم يجر تطبيق هذا النص حتى بداية عام ١٩٨٤م. ودخل صندوق الزكاة ساحة العمل الاجتماعي في ظل وجود عدد من المؤسسات الاجتماعية الإسلامية التي تقدم خدمات لقطاعات الأيتام والعجزة والمعوقين، وهي تقوم بجمع أموال الزكاة والصدقات.

انطلق صندوق الزكاة بعد صدور قرار إنشائه من نقطة الصفر يتلمس الخطى التنظيمية لمهمته ووضع أهدافاً أساسية له تمثلت في:

١. إحياء فريضة الزكاة في نفوس المسلمين في لبنان ونشر الوعي بها وبآثارها.
٢. المساهمة في التخفيف من المعاناة التي يعيشها المسلمون منذ عهود، اجتماعياً وصحياً وتنموياً.
٣. المساهمة في التخفيف من آثار التضخم الاقتصادي الذي عانى منه لبنان وأوقع نسبة كبيرة من سكان البلاد فريسة البؤس والحرمان (١).

واردات صندوق الزكاة في لبنان: قبل الغوص في الإنفاق وأرقامه وعناوينه نشير باختصار إلى موضوع الواردات. فالإدارة تسعى جاهدة لتوسيعها، وتتخذ العديد من الوسائل الممكنة والمباحة من الاتصال المباشر إلى الحملات الإعلانية في التلفزيونات وعلى الطرقات ويتوسط قطبي الحملة الإعلانية النشرة الفصلية والتذكير في بعض المناسبات كموسم الأضحية، فضلاً عن الندوات والمحاضرات التي تجول مختلف بقاع الوطن للدعوة للزكاة فقهاً ومحاسبةً وآثاراً، والتذكير الدائم للمهتمين من زوار الموقع على الشبكة الدولية.كل هذا وغيره أحدث زيادة مقبولة نوعاً ما في الحصيلة رغم التراجع الاقتصادي العام.

مجالات العمل (المستهدفة) في صندوق الزكاة:

تتوزع أنشطة الصندوق على مجموعة من المشاريع أملتها ضرورات وسياسة تغليب الأهم على المهم، بمواصفات مختلفة (مستمرة، دورية، إنتاجية وطارئة) ، كما يلي:

أولاً- المستمرة:

١. **مساعدات الصرف الشهري:** يرعى الصندوق مئات العائلات، من ذوي الاحتياجات الخاصة، الطاعنين في السن، الأرامل والأيتام، والمرضى والأسر المتعففة، يقدم لها صرفاً مالياً مطلع كل شهر. والمستفيد من الصرف الشهري يستفيد حكماً من تقديمات الصندوق الاجتماعية الأخرى، كالمساعدات العينية والأدوية والألبسة والكتب المدرسية، وتتم متابعة جميع حالات الصرف الشهري كل ستة أشهر كحد أقصى، لإخراج من تغيّر حالهم إلى الأفضل من دائرة المستحقين وإدخال مجموعة أخرى جديدة من ذوي الحاجة.

(١) القباني، د. مروان، مدير عام صندوق الزكاة، بحث مقدم إلى ندوة الجزائر عام ٢٠٠٤م، بعنوان « صندوق الزكاة في لبنان ومكافحة الفقر»، ص٢-٣.

إيجابيات المشروع: التواصل مع المستحقين وإشعارهم بتكافل المجتمع معهم وبدور فريضة الزكاة، فيزدادون شكراً لله ودعاءً للمزكين.

سلبيات المشروع: ضعف الحصيلة عكس مخصصات شهرية غير كبيرة.

٢. **كفالة الأيتام:** يرعى الصندوق المئات من الأيتام من عمر يوم إلى عمر السادسة عشرة (المقيمين عند أسرهم) ويقدم لهم المساعدات المالية الشهرية والمساعدات العينية (كسوة ومواد غذائية وكتب مدرسية مدعومة) والعناية الطبية.

إيجابيات المشروع: أنه يزيد أواصر التكافل والتضامن في المجتمع فمشاعر الناس مع الأيتام تختلف عنها في أداء الزكاة، والإقبال على كفالة الأيتام كبير في مواسم الدعاية ورمضان ومن قبل زوار الموقع الإلكتروني للصندوق.

سلبيات المشروع: عجزنا عن تحقيق طموحنا باستغراق حاجات الأيتام جميعها.

٣. **دعم الكتاب المدرسي:** يهدف إلى شراء الكتاب المدرسي ودعمه بنسبة خمسين بالمائة، ليصل إلى الطالب بأقل من ربع ثمنه المتداول في الأسواق، كما يقدم القرطاسية بأسعار شبه مجانية، أما الكتاب المستعمل فيقدم مجاناً يستفيد من هذا المشروع سنوياً ما يفوق السبعة آلاف طالب.

إيجابيات المشروع: أنه يساعد على نشر العلم. وقد توسع مؤخراً نحو مناطق الشمال الفقيرة.

سلبيات المشروع: عدم شموله مختلف المحتاجين في مختلف المناطق.

٤. **الدعم الطبي:** أنشأ الصندوق مركزاً طبياً في منطقة الطريق الجديدة - بيروت، يقدم العلاج على يد أطباء اختصاصيين. كما أنشأ مستوصفاً بالتعاون مع إحدى الجمعيات الخيرية العاملة في بلدة كترمايا في إقليم الخروب - جبل لبنان. ويدعم ويؤازر عدداً كبيراً من المستوصفات الخيرية في المناطق اللبنانية.

إيجابيات المشروع: أنه يقدم خدماته الطبية لمئات العائلات المحتاجة شهرياً. يحتوي على مختلف الاختصاصات دون استثناء، والمعاينة الطبية رمزية، والأدوية بسعر التكلفة وبعضها بالمجان. ويشارك المركز وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة في حملات التلقيح والمساهمة في إنجاحها.

سلبيات المشروع: عدم شموله مختلف المناطق، وزيادة العجز في ميزانيته سنوياً.

٥. **دعم الدورات القرآنية الصيفية:** حيث يتواصل الصندوق مع اللجان المشرفة على هذه الدورات في مختلف المناطق اللبنانية، ويقدم لها المساعدات المالية كمساهمة في رواتب المعلمين وتأمين الكتب للتلاميذ والهدايا للمتفوقين.

إيجابيات المشروع: نشر وتوسيع حفظ كتاب الله.

سلبيات المشروع: إمكانيات المساعدة مقيدة بالموارد.

ثانياً- دورية:

١. **السلة الغذائية:** وهي حصص تموينية تتضمن أهم المواد الغذائية، توزع مرتين سنوياً، على مستفيدي

الصرف الدائم، إضافة إلى الأقمشة والأدوات المنزلية والكهربائية.

إيجابيات المشروع: إن الحصة الغذائية يتركز توزيعها خارج أوقات التوزيع المألوفة والمعتادة من الهيئات والجمعيات والأغنياء، وغنى الحصة مقارنة بما يوزعه الآخرون.

سلبيات المشروع: عدم تكراره على فترات قريبة خلال العام.

٢. **إفطار الصائم الفقير:** وهو مشروع مخصص لشهر رمضان المبارك، بحيث يحصل المستفيد على وجبة إفطار رمضانية يومية تكفيه وأسرته، إضافة إلى المواد الغذائية من حلويات ومعلبات فضلاً عن العينيات المتوافرة من أدوات كهربائية ومنزلية.

إيجابيات المشروع: يعتبر من أنجح مشاريع الصندوق، ويتوسع سنوياً وأصبح يساهم فيه شريحة أوسع، فضلاً عن دعوات الإفطار الجماعي لمجموعة من أيتام الصندوق وفقرائه على موائد بعض العائلات أو المؤسسات.

سلبيات المشروع: عدم شموله لكافة المستفيدين في مختلف المناطق خارج بيروت.

٣. **عيدية الفقير:** وهو مشروع يهدف إلى إعطاء الأولاد الفقراء والأيتام صبيحة الأعياد المباركة عيدية مجزية تساعدهم على تأمين جزء من متطلبات فرحة العيد.

إيجابيات المشروع: أنه فكرة غير معتادة وغير متوقعة عند الولد ويساهم في إدخال الفرحة إلى قلوب الفقراء.

سلبيات المشروع: عدم شموله شريحة واسعة، ولا يطال مختلف المناطق، فضلاً عن عدم وجود مداخيل ثابته كل عام لهذا المشروع.

٤. **لحوم الأضاحي:** يعمد الصندوق إلى استقبال الأضاحي، وقيمتها غالباً من أهل الخير، ويتولى ذبحها وتوزيعها على مستفيدي الصندوق وعلى الأسر المحتاجة في مختلف المناطق والأقضية، علماً أن الأضحية تقطع أربع حصص فقط.

إيجابيات المشروع: أنه يذكر المسلمين بهذه السّنّة النبوية، وشموله كافة المناطق اللبنانية، فضلاً عن أن الحصة مرضية وتكفي العائلة.

سلبيات المشروع: غياب التعاون بين الصندوق والجمعيات العاملة في مثل هذا المشروع مما يضيق مساحة المستفيدين، بتكرار الاستفادة بين مختلف الجمعيات لفئة منهم، كما أن بعض الهيئات والجمعيات تقطع الأضحية إل ١٠ أو ١٥ حصة وبالتالي فالعائلة تكاد لا تحصل على ما يكفيها لطبخة واحدة.

٥. **كسوة الشتاء والصيف:** تعتبر مداخيل الأسر الفقيرة والمحتاجة متدنية للغاية لا تكاد تكفي لسد رمقها من الطعام والشراب، لذا فإن الألبسة بالنسبة لها ستبقى في الدرجة الأخيرة من الاهتمام.. مما يعني حرمانها الدائم منها. من هنا، كان لزاماً على الصندوق أن يساهم في تغطية حاجات الأسر المتعددة والتي منها الألبسة والأحذية والقطنيات وغيرها. يستفيد من المشروع جميع أفراد الأسرة المستفيدة صغيرهم وكبيرهم على السواء.

إيجابيات المشروع: يساهم في التخفيف من عبء المعيشة عن كاهل المحتاج.
سلبيات المشروع: أنه ولقلة الموارد مخصص فقط للعائلات المسجلة في لوائح المساعدة الدائمة أو الأولية، والأرامل والأيتام فقط.

٦. **رحلات الأيتام:** ينظم الصندوق صيف كل عام زهاء عشر رحلات ترفيهية للأيتام لمختلف المناطق اللبنانية، ويقدم لهم طعام الفطور، والغداء في أهم المطاعم، ويقيم المسابقات الثقافية لهم خلال الرحلة ويوزع عليهم الهدايا والحلويات.
إيجابيات المشروع: تحقيق جزء من طموح الأولاد الأيتام، وإشعارهم ولو لفترة أنهم ليسوا أقل شأناً من غيرهم من نظرائهم.
سلبيات المشروع: أننا لا نستطيع أن نلبي كافة أمنيات الأيتام.

٧. **رعاية السجناء:** يقوم الصندوق بتقديم المواد العينية من أدوات تنظيف، محارم، أدوية، مواد تعقيم، إضافة إلى تقديم الدروس والنصائح الدينية والاجتماعية، وذلك في سجون النساء والرجال بالاتفاق مع وزارة الداخلية وإدارة السجون.
إيجابيات المشروع: التواصل مع شريحة خاصة من المجتمع، فهم بحاجة للقليل داخل السجن، والأهم مما سبق أن التواصل معهم يدفع عن جزء منهم التنصير بداعي الحاجة، بل ندعوهم ونحثهم على التوبة والإنابة إلى الله عز وجل كي لا يقعوا مرة أخرى في شر أعمالهم.
سلبيات المشروع: ضعف الإمكانات المادية، والسلطة المعنوية والأدبية لرجل الدين المسلم.

ثالثاً- إنتاجية:

١. المنحة الإنتاجية والقرض الحسن الإنتاجي: يقصد بالمنحة الإنتاجية، آلة العمل أو أدوات المهنة، التي يقدمها الصندوق للأفراد القادرين على العمل ولكنهم غير قادرين على تأمينها، بعد أن يلمس فيهم المؤهلات المطلوبة. ومؤخراً قصرت المنح على أصحاب المبالغ الصغيرة بعد أن فشل العديد من هذه المشروعات، وعاد أصحابها ليطلبوا المساعدة من الصندوق. واستحدث تحويل المنحة إلى قرض عندما كبرت المبالغ بناءً على رغبة أصحاب الطلب أن يكون قرضاً، وخاصة عندما يزيد المبلغ عن حد معين تحدده اللجنة.

من أمثلتها: - شباك صيد (وأحد المستفيدين ملك شركة، واليوم هو من المزكين).
- ماكينة قهوة إكسبرس.
- محلات صغيرة (سمانة، فرن مناقيش، مطعم..).
- شراء لوحات سيارات أجرة عمومية.
- تجهيز عيادة لحديثي التخرج.
- كاراج حدادة ودهان سيارات.

- إعادة تشغيل معمل خياطة.
- تجهيز محل لبيع البهارات والبزورات.
- ماكينات خياطة وحياكة، وزهور الخير بالتعاون مع بيت الزكاة الكويتي.
- البقرة الحلوب بالتعاون مع بيت الزكاة الكويتي والرحمة العالمية.
- تم تقديم قرض حسن لمهندس على أن يسدد بعد التخرج، وقد سدد بالفعل واليوم هو من أهم المقاولين في الخليج.

إيجابيات المشروع: مد يد العون والمساعدة للمحتاج لتأسيس أو تطوير عمل، ورد المبلغ من غير أعباء إضافية. وأثبت الواقع نجاح هذه الخطوة من ناحية انتقال الممنوح من العوز إلى الكفاية ومن الاستجداء إلى العطاء، حتى أن بعض المستفيدين من هذا المشروع أصبحوا من المزكين. وحادثة تذكر آملين توسعها، فقد أوقف أحد المستفيدين من المشروع شقتين لصالح الصندوق، قائلاً هذا نوع من الاعتراف بجميل الصندوق فقد وقف معي قديماً.

سلبيات المشروع: استخفاف البعض بردّ القرض على أساس أن الصندوق مؤسسة خيرية إنسانية، وبالتالي فإنها لن ترفع دعاوى قضائية لاسترداد القرض، إضافة إلى فشل بعض المشاريع بسبب سوء إدارة المشروع أو عدم المبالاة به.

ملاحظة: التراجع عن هذا المشروع بسبب بعض المستخفين، خطأ، بل كان لا بد من تشديد شروط إعطاء المنح أو القروض، ولو وصل الأمر لرفع الدعاوى واتخاذ كافة الإجراءات بحقهم، فإيقاف أو إضعاف المشروع يمنع الخير عن كثير من الجادين.

٢. **منح الدراسة المهنية:** وهي منح تعطى للطلاب الفقراء الذين يريدون متابعة تحصيلهم بالمعاهد المهنية، بتحصيل حسومات خاصة من المعاهد وتغطية جزء من القسط المتبقي، وبذلك يحصل الطالب على منحة دراسية شبه كاملة.

إيجابيات المشروع: تأمين التعليم الفني المحترف لشريحة اتخذت العفة رداءً لها.

سلبيات المشروع: قلة الجادين المنتسبين له.

٣. **التأهيل الأسري:** وهو عبارة عن انتقاء أفراد قادرين على التعلم والعمل من ضمن الأسر الفقيرة، وإقامة دورات مهنية لهم، تمكنهم بعد تخرجهم من العمل ليكونوا أعضاء عاملين في المجتمع.

إيجابيات المشروع: تنمية روح الإنتاج وإبعاد فكر التسول عن شريحة لا بأس بها.

سلبيات المشروع: تراخي الكثيرات عن الانضمام أو الإقبال عليه، وتفضيل بعضهن المعونة الشهرية الثابتة على التعلم والعمل.

٤. **طلبة العلم الشرعي:** وهو مشروع يكفل المبرزين من طلبة العلم الشرعي، في أزهر لبنان، وكلية الشريعة

الإسلامية وغيرها. أملاً بتخريج دعاة وسطيين مقبولين.

إيجابيات المشروع: نشر العلم الشرعي، والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

سلبيات المشروع: عدم القدرة على كفالة مجموعة أوسع من طلبة العلم الشرعي.

٥. **البقرة الحلوب:** ويتلخص هذا المشروع في إعطاء العائلة الفقيرة في المناطق الريفية بقرة حلوباً تؤمن لها دخلاً شهرياً ثابتاً عبر بيع الحليب ومشتقاته، إضافة إلى البكاكير(المواليد الإناث)، ويشترط في العائلة المستفيده أن تكون على معرفة بتربية الأبقار وحلبها، وعدم بيع البقرة مدة خمس سنوات، وطوال العام الأول تقدم الاستشارة البيطرية على نفقة الصندوق ، ويتم هذا المشروع بتعاون ودعم بيت الزكاة الكويتي.

إيجابيات المشروع: يتصدر المشاريع الناجحة في الصندوق وهو الأول بين المشاريع الإنتاجية. ويتميز باستهدافه فئات اجتماعية ضعيفة، في الريف اللبناني والقرى النائية، وهو مخصص للأيتام والأرامل في عكار ووادي خالد في لبنان الشمالي.

سلبيات المشروع: تكاد أن تكون السلبيات غير موجودة سوى تغذية البقرة عند بعض العائلات، وعدم تنظيف حظائرها مما يسبب لها بعض الأمراض.

رابعاً- طارئة:

١. **مساعدات الصرف الأولى:** وهي عبارة عن مساعدة سريعة تعطى لمرة واحدة، لمعالجة الحالات الطارئة، وهي مساعدات تمكّن صاحب العلاقة من اجتياز المرحلة الصعبة التي يمر بها.

إيجابيات المشروع: مد يد العون والتكافل معه في الأوقات الصعبة.

سلبيات المشروع: العجز عن سد حاجة جميع المتقدمين.

٢. **المساعدات المرضية:** وهي مساعدات مالية أولية تعطى للمرضى من أجل تغطية نفقات استشفائية. فقد أصبحت الطبابة والاستشفاء من القضايا الشائكة والصعبة التي ترخي بثقلها على الأسر والأفراد، لا سيما أمام التكلفة الباهظة للاستشفاء والعلاج. وبعد التحقق من الحاجة يغطي الصندوق جزءاً من فروقات وزارة الصحة أو الضمان الاجتماعي.

إيجابيات المشروع: يستفيد من هذا المشروع بالإضافة إلى اللبنانيين، المرضى من الجنسيات الأخرى الذين لا تشملهم مساعدات وزارة الصحة والضمان، وفي مقدمتهم إخواننا من الفلسطينيين.

سلبيات المشروع: ليست من المشروع نفسه، بل قلة الموارد المتاحة للإنفاق عليه خاصة بعد قرار لجنة الصندوق التوسع فيه، لضرورات الأوضاع القائمة في لبنان.

ملاحظة: هو مشروع ملح، وتدعو الضرورة لدعمه ورفده بالموارد المالية حتى نحقق خدمة أوسع، فالمرضى ومشاكلهم بازدياد مضطرد.

صندوق الزكاة بالأرقام (١): إن الأرقام التالية هي المجموعات العامة للحسابات في صندوق الزكاة وكل مجموعة تتألف من حسابات مختلفة تنتمي لنفس العنوان تقريباً، وهي تبين مقدار المنفق سنوياً وهو بتزايد مستمر نتيجة تزايد الثقة من الناس بمؤسسة صندوق الزكاة وبفضل الله نمت الواردات بتزايد بطيء رغم تراجع الحالة الاقتصادية في البلاد، فلله الحمد والمنة على عظيم نعمة ورحمته لفقرائه، بمزيد شكر الأغنياء على نعمه.

بيان المصروفات (بملايين الليرات اللبنانية)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 (تقديرية)
المساعدات المالية الشهرية	508	418.4	415.8	407,6	429	549,8	527
المساعدات الاجتماعية	557	685	375	787,1	1,477,2	1,250	1250
المساعدات المرضية	205.1	225.2	231.6	217	294	328,7	361
طلبة العلم الشرعي	26.5	52.3	27.6	17,5	10,9	11	11
المساعدات العينية و الغذائية	133.2	110.6	162.3	173,8	207,1	194,2	195
المنح الإنتاجية	16	47	0.2	5,7	0.5	33	33
كفالات الأيتام	482.3	523	558.2	711	583	1,003.5	1004
إفطار صائم	30.9	49.5	9.8	17,6	27,7	89,1	90
لحوم الأضاحي	22	76.7	59.4	88,2	118,4	288,9	288
مشروع البقرة الحلوب	22.3	43	50.6	33,8	75,8	51,6	52
دعم الدورات القرآنية	4	5	1.8	9	11,6	12.9	13
دعم الكتاب المدرسي	25	25	25	25	50	50	50
	2032.3	2260.7	1917.3	2493.3	3285.2	3862.7	3874

(١) مصدرها قسم المحاسبة في صندوق الزكاة، والبيانات الإعلامية من قسم الإعلام.

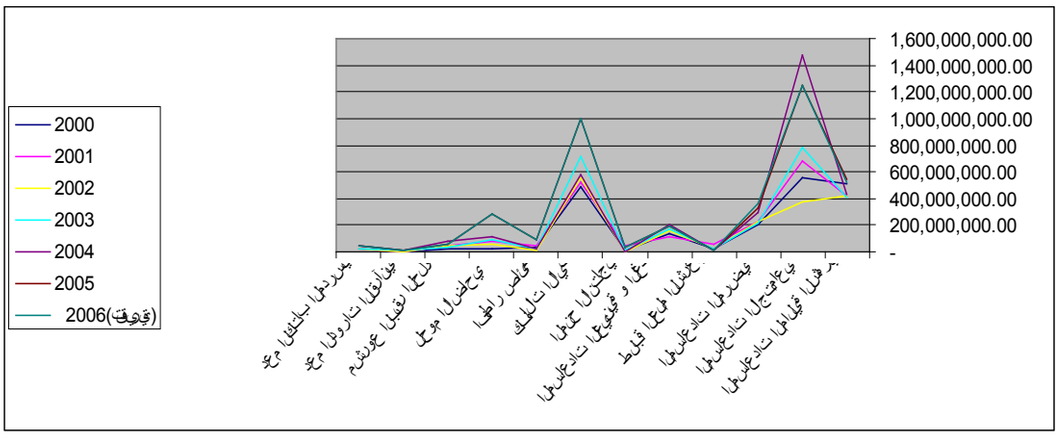

جدول بأعداد المستفيدين من بعض برامج صندوق الزكاة في السنوات العشر الأخيرة

	1996 م	1997 م	1998 م	1999 م	2000 م	2001 م	2002 م	2003 م	2004 م	2005 م
الصرف الشهري	2153	2120	1787	1675	1580	1301	1181	1119	1201	1201
مساعدات مرة واحدة	1800	1657	2887	3490	1859	5435	5335	6135	6824	9013
مساعدات مدرسية	1079	6018	6021	6420	6351	6230	7453	7541	7325	7412
طلبة العلم	237	268	193	432	163	228	256	121	260	93
كفالة الأيتام	735	893	1036	964	821	884	1072	1187	1260	1344
إفطار صائم	2166	3751	3832	4367	5055	6003	6043	7250	10917	11130
الكسوة	5565	9796	9941	9835	9865	9901	9001	9043	9712	9931
إنتاجية	22	35	41	48	77	30	18	13	5	2
لحوم الأضاحي	-	3120	2320	2457	2221	2510	3340	26010	27140	21144
البقرة الحلوب	-	-	-	32	8	22	17	13	33	26
مساعدات عينية	-	2609	2200	4353	4530	4836	5210	5233	5607	8170

تحليل توزيع الإنفاق المنتظم المستمر: بين نقطتين زمنيتين متوازيتين، مختارين الفصل الثاني من العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٦م. وهو يظهر أثر إعادة دراسة أوضاع المستفيدين بانتظام، كما يتضح التراجع في

الإنفاق في هذا المجال لصالح المجالات الحالة والطارئة وفي مقدمها المساعدات الاجتماعية و الصحية الطبية والاستشفائية.

التوزيع النسبي للنفقات المنتظمة بين نقطتين زمنيتين

الفصل الثاني 1999			الفصل الثاني 2006		
المنطقة	عدد المستفيدين	النسبة	المنطقة	عدد المستفيدين	النسبة
بيروت	1314	82.7%	بيروت	905	80.16%
طرابلس	96	6.04%	طرابلس	67	5.93%
عكار	84	5.29%	عكار	58	5.14%
الأقليم	78	4.91%	الأقليم	77	6.82%
صور	17	1.06%	صور	22	1.95%
	1589	100%		1129	100%

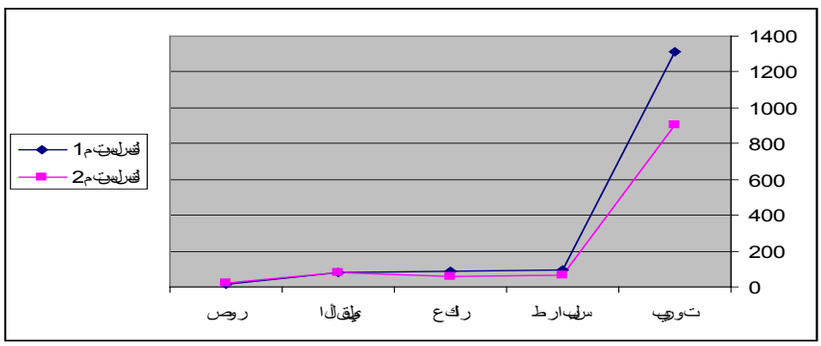

إيجابيات التطبيق (١):

يمكن بعد مرور عقدين من الزمن على إنشاء صندوق الزكاة في لبنان القول إن لتجربته إيجابيات تمثلت في:

- تفعيل فريضة الزكاة في المجتمع حسب أصولها الشرعية في الاحتساب، بعد أن كان الأغلب من المقتدرين يؤدي زكاته على شكل تبرع عام دون معرفة بالأنصبة والنسب المتوجبة.
- تفهم كثير من مؤدي الزكاة أهمية العمل المؤسسي، بعد أن مر زمن اعتاد الناس فيه على التطبيق الفردي.

(١) القباني، د.مروان، بحث مكافحة الفقر المقدم لمؤتمر الجزائر بعنوان دور الزكاة في مكافحة الفقر ٢٠٠٤م.

- تلبية حاجات أعداد واسعة من الفئات المعوزة، والتي لا تجد غايتها في مؤسسات الخدمات الاجتماعية المتخصصة.
- تمكين إدارة الصندوق من خلال عملها الإعلامي المنوع والاتصال المباشر بالناس، من طرح الموضوع كقضية تهم المجتمع في لبنان، وقد ظهر هذا من خلال دراسات جامعية تناولت تطبيق الفريضة في لبنان.
- إشعار شرائح عديدة من المعوزين الطارئين بأن هناك مؤسسة يمكن اللجوء إليها في حال الضرورة، الأمر الذي يعكس ارتياحاً نفسياً وخصوصاً لدى الفئات التي أصيبت بالكوارث الطبيعية في لبنان مثل الفيضانات وجرف التربة وغيرها.
- إعانة عدد لا بأس به من العائلات لاكتساب رزقها من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة مولها الصندوق من برنامج القرض الحسن، وإن كانت النتائج أقل من المتوقع بسبب الظروف الاقتصادية في لبنان.
- إعانة الكثير من المرضى في تسديد فواتير استشفائهم، نظراً لكون ارتفاع تكاليف الاستشفاء تمثل هماً كبيراً لدى المواطنين في لبنان.
- إعانة أعداد من الفلسطينيين صحياً واجتماعياً، وهم فئة من سكان لبنان تعاني أشد المعاناة في كافة الأمور الحياتية لعدم وجود المؤسسات الكافلة لهم.

سلبيات ومعوقات التطبيق: التي تمثلت في:

- نظراً لاستقلالية كل طائفة في إدارة شؤونها الدينية فإن فريضة الزكاة لا تحظى بدعم حكومي يتمثل في إيجاد قوانين خاصة بها لتعطيها الدفع القوي من جهة، وعدم رعايتها من جهة أخرى بعدم حسمها من وعاء ضرائب الدخل، فيضطر التاجر مثلاً الذي يؤدي زكاة ماله من خلال عروض تجارته أن يؤدي عنها ضريبة القيمة المضافة TVA مما يعتبر سداً لمنافذ الخير.
- إن الطبقة الموسرة في لبنان من كبار التجار والصناعيين تؤدي النزر القليل من زكاة أموالها في الأغلب وتكتفي بمجرد الصدقات المتناثرة.
- تتصدى كثير من المؤسسات الأهلية للخدمة الاجتماعية للحصول على زكاة من المكلفين مع أنها في الأصل ينبغي أن تقوم على فكرة الإحباس (الأوقاف)، وهذا يفتت حصيلة الزكاة ويضعف أثرها، علاوة على أن أغلب العمل مكرر في هذه المؤسسات.
- الخلط لدى الكثيرين ما بين الزكاة المفروضة والصدقة التطوعية والاكتفاء بمجرد العمل الخيري، وذلك نظراً لضعف الثقافة الإسلامية عموماً بين المسلمين بناءً على ضعف التعليم الديني في المدارس.
- انحصار أموال الزكاة في الثروة النقدية وبعض العينيات وغياب زكاة الزروع والثمار والأنعام وغيرها من أبواب الزكاة.
- ارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان وخوف الناس من المستقبل لقلة الضمانات المعيشية في الشيخوخة

والتعليم والصحة، وتحول أغلب الطبقة الوسطى إلى الطبقة المعوزة، مما سبب الإحجام عن أداء الزكاة لمن يملك الحد الأدنى من النصاب الشرعي وبالتالي تزايد التبعات على مؤسسة الزكاة.

- الظروف الاقتصادية الضاغطة والأزمة المعيشية الخانقة إضافة إلى ما كان قائماً من فقر.

رؤية الصندوق:

من الواضح أنه لا يمكن إلزام المسلمين بأداء الزكاة في لبنان، فالموضوع يعتمد بشكل تام على وعيهم لدينهم والتزامهم بشريعته وأريحيتهم في التفاعل مع قضايا المجتمع، وذلك يمكن أن يتحسن نحو الأفضل من خلال:

- التوسع في الدعوة لنشر الوعي بفريضة الزكاة وأهمية أدائها الديني للمزكي.
- بيان أهمية الزكاة وما تعكسه من تحسين لأحوال أهل العوز وبالتالي القضاء على كثير من أزمات المجتمع مما ينعكس استقراراً عليه وإطفاءً لعناصر التفجر فيه.
- التوسع في إيجاد فروع لصندوق الزكاة في كافة المناطق اللبنانية للتمكن من الوصول إلى أكبر عدد من المسلمين في مجال الزكاة جمعاً وإنفاقاً مما يؤدي إلى مضاعفة الحصيلة الزكوية وبالتالي التوسع في أعداد المستفيدين منها.
- إيجاد إطار من التنسيق (في غياب مركزية الزكاة) بين صندوق الزكاة والمؤسسات الاجتماعية الخيرية العاملة في الوسط الإسلامي لتجنب تكرار الأعمال، والتسبب في ضياع كفاءة وفاعلية حصيلة أموال الزكاة.
- التوسع في تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والتنسيق بين المؤسسات التي تتبنى هذه السياسة وذلك بحسب كل منطقة وما يصلح لها من مشاريع.
- اعتماد معدل سنوي للتسرب الإيجابي للمستحقين بنسب متواضعة ترتفع سنوياً اعتماداً على معدلات النجاح المحققة واقعياً. على أن يكون المستفيدون من لوائح الصندوق معروفين بالأمانة وصدق الهمة، للتعفف بمشروع منتج على أن يستعان بخبراء بعض البنوك الإسلامية لدراسة جدوى المشروعات وإمكانيات نجاحها، ثم تدريب المستفيدين على إدارة المشروع، ومتابعتهم للسنة الأولى على الأقل، على أن يعطوا المال على شكل قرض يوقعه عبر بنك يتعاون معه الصندوق فيضفي عليه الجدية في العمل والتسديد، مع اشتراط كفيل يوقع أوراق البنك مع المستفيد، مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الضامنة لعودة الأموال.
- الدعوة لخطة إعلامية مستمرة تبني التزام الفرد في غياب الإلزام القانوني، موحدة على صعيد العالم الإسلامي. وهي الوسيله شبه الوحيدة لدعوة المسلمين للنهوض بالفريضة. ولا أجد الأمر مستغرباً كون الإعلان أحد وسائل الترغيب النافعة والفاعلة، وماذا أهم من أن نرغب بإقامة وأداء الفرائض. فالمسلمون لا يجمعون أو يدمنون على شيء أهم من إدمانهم على شاشات الفضائيات. فبالحكمة في

صياغة الإعلان وبثه في كافة دول العالم الإسلامي وبلغاته على فضائياته مع توضيح أهمية العمل الزكوي المؤسسي والمركز بيد المؤسسة المرجعية في كل دولة، حتى تؤتي الزكاة أُكُلها.

وتبقى هذه الملاحظات في حال تنفيذها محدودة الأثر أمام الظاهرة المتضخمة للفقر في لبنان والتي لا مجال لمعالجتها إلا بسياسات إصلاحية تتولاها الدولة بجميع قطاعاتها. ساعتئذٍ يمكن أن تشكل الزكاة عنصراً مساعداً وفاعلاً في التخفيف من الفقر وتأخذ بُعدها الحقيقي وحجمها المنتظر منها خصوصا في مجال تحويل الكثير من المستهلكين إلى منتجين.

وإن كان هذا على صعيد ما تطمح إدارة الصندوق مباشرة إلى فعله دون معونة من الدولة أو أي جهة رسمية، فلا بد من إحداث تغيير ما في الأجواء القانونية لإحداث أثر في الواردات وتغيير الصورة للزكاة ومؤسستها، فكان مشروع القانون التالي:" يعتبر من تكاليف الربح ويخرج من وعاء الضريبة كل تبرع يدفعه شخص طبيعي أو معنوي إلى مؤسسة أو مؤسسات تسميها رئاسة الطوائف الدينية المعترف بها قانوناً في لبنان». وقد قدم لصاحب السماحة مفتي الجمهورية لعرضه على ورؤساء الطوائف اللبنانية لنيل الإجماع عليه قبل تقديمه للبرلمان، هذه هي الوسيلة شبه الملزمة للمجلس النيابي لإقراره وإلزام وزارة المالية به.

وهذا القانون إذا تحقق سيحدث طفرة في واردات صندوق الزكاة، بل وسيشجع أصحاب الأعمال المسلمين على دفع الزكاة لصندوق الزكاة واعتباره من تكاليف الربح الجائزة التنزيل ضريبياً.

خاصة إذا علمنا الأرقام الممكنة، وكمثال توضيحي مبني على أرقام واقعية دقيقة. فقد أعلنت جمعية المصارف اللبنانية أن الودائع الموجودة لدى الجهاز المصرفي في لبنان عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤م تبلغ ٦٣ مليار دولار (يملك المسلمون حسب إحصاءات المصارف ٧٠٪ منها)، هذا بخلاف أموال الصناعة والتجارة والزراعة والحلي وعائدات المهن الحرة ورواتب الموظفين في القطاع العام والخاص. فإذا كان ما يملكه المسلمون من هذه الودائع المصرفية افتراضاً يصل إلى عشرين مليار دولار مثلاً، لتبين أن أموال الزكاة المتوجبة على تلك الثروات تبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

لا شك أن هذه الأرقام كبيرة جداً في حال التطبيق الصحيح للزكاة، وهي في هذه الحال يمكن أن تؤثر فعلياً في عملية مكافحة الحاجة. إلا أن الواقع مختلف جداً، فالحصيلة الحالية التقديرية للزكاة (حيث إننا لا نملك إحصاءات في هذا المجال) لا تتجاوز تقديراً الخمسة عشر مليون دولار سنوياً، وهذا معناه أن نسبة ٠,٠٣ ٪ من أموال الزكاة يجري إخراجها فقط، وهو مبلغ ضئيل جداً لا يكاد يفي بالمتطلبات الفعلية لتلبية الحاجات الأساسية للفقراء، علماً أن هذا المبلغ موزع على عدد كبير من المؤسسات في أنشطة متكررة على الأغلب.

والزكاة بواقعها الحالي في لبنان تستطيع أن تكافح الفقر على مستوى الأفراد لا على مستوى الظاهرة، وهذا ما قام به صندوق الزكاة الذي عمل على إجراء نقلة نوعية بالنسبة لعدد من الفقراء المتعففين والغارمين والذين لديهم استعداد لتنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة تمكنهم بمساعدة الصندوق من التخلص من حالة الفقر لديهم وأصبحوا من الذين يخرجون زكاة أموالهم.

شعبة الأقتصاد الإسلامي
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
البنك الإسلامي للتنمية

تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز

تطبيق التقانة في مؤسسات الزكاة
التكييف.... والأحكام

ورقة معلومات آساسية

مقدمة من د. العياشي فداد

مقدمة إلى المؤتمر العالمي السابع للزكاة
الكويت 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تأتي سلسلة محاور المؤتمرات العالمية للزكاة لتواكب التطورات والمستجدات العالمية وتأثيرها على أداء مؤسسات ا لزكاة سلباً وإيجاباً وهو أمر حسن يحسب للجنة المشرفة على الإعداد لهذه المؤتمرات وقد أسهمت أدبيات تلك المؤتمرات وتوصياتها والاستفادة منها في تطوير مؤسسات الزكاة في الدول والمجتمعات الإسلامية.

ويأتي موضوع استعمال التقانة المعاصرة سواء في مجال الاتصالات أو المعلومات والاستفادة منها في أعمال مؤسسات الزكاة محورا مهما لما له من آثار على مستوى البناء المؤسسي لهيئات الزكاة وتسويق مشاريعها وبرامجها ونشر الوعي بالزكاة وأحكامها وما يلقيه من ظلال على بعض الأحكام الفقهية للزكاة.

وقد أحسنت اللجنة العلمية للمؤتمر اختيارها لهذا الموضوع واستجابة لطلبها الكريم سأحاول تسليط الأضواء عليه من خلال البحث في (تطبيق التقانة المعاصرة في مؤسسات الزكاة وآثاره) وإن كنت أنبه إلى أمر أراه في غاية الأهمية بالنسبة لهذا الموضوع وهو أن أمر التقانة المعاصرة لا يختلف تطبيقها وما يحدثه من آثار بين مؤسسات الزكاة وغيرها من المؤسسات الأخرى شاكراً ومقدراً للجنة المنظمة حسن ثقتها سائلاً المولى عز وجل أن يكون هذا العرض عند حسن ظن اللجنة الموقرة والقارئ الكريم والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.

الفصل الأول
التقانة ومؤسسات الزكاة

نتناول في هذا الفصل بشيء من الإيجاز والتركيز التعريف بموضوع التقانة ومؤسسات الزكاة وما يتصل بهما من موضوعات.

التعريف بالتقانة :

التقانة: من فعل (تقن) قال أهل اللغة إن تقن : التاء ، والقاف ، والنون ، أصلان: أحدهما إحكام الشيء والثاني الطين والحمأة والأول هو موضوع الباب يقال أتقنت الشيء إذا أحكمته ورجل تقن أي حاذق (١) وتدور كلمة الإتقان على الإحكام والحذق جاء في لسان العرب وأتقن الشيء أحكمة وإتقانه إحكامه والإتقان: الإحكام للأشياء ورجل تقن وتقن : متقن للأشياء حاذق ورجل تقن : وهو الحاضر المنطق والجواب (٢) ومنه قول الحق تبارك وتعالى: ﴿**صنع الله الذي أتقن كل شيء**﴾ (٣) قال أهل التفسير إن معنى الآية أحكم خلق مخلوقاته (٤).

والتقنيّة على وزن علميّة مصدر صناعي من (التَّقَن) على وزن عَلَم أما ماشاع من نطقها على وزن (التربية) فهو خطأ شائع (٥).

واصطلاحاً : فالتقانة بمعناها الاصطلاحي لا يخرج كثيراً عن المعنى اللغوي ويتحدد معناها حسب استعمالها فإن استعملت مقابل الكلمة الإنجليزية (تكنولوجيا) technology فلها دلالة معرفية معينة وإذا أضيفت إلى كلمة أخرى كالاتصالات أو الزراعة أو الصناعة فإنها تدل على التطبيقات العلمية المستخدمة في العلم أو ذلك المجال (٦).

أما تقنية المعلومات: فقد عرفت بتعريفات متعددة ومتنوعة يدور معظمها حول تطبيقات المعارف العلمية والتقنية في معالجة المعلومات من حيث الإنتاج والتخزين والاسترجاع والصيانة مما ييسر التعامل معها ويسهل تبادلها مع الغير. (٧).

---

١ - انظر : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، كتاب التاء.

٢ - انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، باب النون فصل التاء.

٣ - سورة النمل الآية ٨٨.

٤ - انظر : الشوكاني ، فتح القدير ، ج ٤ ص ٢٤٩.

٥ - انظر : أبو زيد ، بكر بن عبد لله فقه النوازل (ط١:الرسالة) ص ١٩٠.

٦ - انظر السريحي ، حسن عواد وشاهين ، شريف كامل ، مقدمة في علم المعلومات (ط٢: دار الخلود ، جدة ١٩٩٧م) ص ١٩٩.

٧ - انظر : التعريفات المختلفة لتقنية المعلومات في : المرجع السابق ، ص ٢٠٢.

وتصنف تقنية المعلومات إلى تقنيات التخزين والاسترجاع من خلال الحواسيب وبنوك المعلومات والاسطوانات والأقراص السمعية والمرئية وكذلك إلى تقنيات الاتصالات كالهواتف والاتصال عبر الأقمار الصناعية والاتصالات اللاسلكية الرقمية والبريد الإلكتروني وغيرها (٨).

السعي لتطبيق التقانة في مؤسسات الزكاة:

إن معظم مؤسسات الزكاة تسعى بشكل حثيث إلى الدخول إلى عالم التقانة والمعلومات من الباب الواسع وهو تحد بدأت بعض تلك المؤسسات خوض غماره وتحقيق نتائج مشجعة فيه.

ولا أدل على ما سبق من أن بيت الزكاة في دولة الكويت ضمّن رسالته (mission) هذه الغاية التي نصت على أن البيت يسعى إلى تطبيق فريضة الزكاة من خلال اتباع أحدث الأساليب الإدارية والتقنية (٩).

إن التطور الهائل في أساليب التقانة المعاصرة – بما في ذلك وسائل الاتصال المختلفة وأهميتها في عالم اليوم وتأثيرها في كل المجالات يحتم على مؤسسات الزكاة أن تضع لنفسها خططا إستراتيجية لتقنية المعلومات ونظمها تهدف إلى تطوير أداء تلك المؤسسات إدارياً ومالياً بما يحقق أهدافها ويجلي رسالتها.

ولعل هذا الأمر هو ما حدا ببيت الزكاة في الكويت وغيره من صناديق الزكاة وإدارتها إلى أن تجعل من مشاريعها الإستراتيجية إنشاء نظام معلومات متكامل (١٠) وتوجد في بيت الزكاة شركة محلية متخصصة توفر للبيت أكثر من (٤٠٠) مخرج للمعلومات information outer (١١) والبنية الأساسية لنظام المعلومات في البيت تتكون من: البنية الأساسية للمعلومات (قواعد البيانات، أجهزة خدمة تلك القواعد، أجهزة خدمة معالجة الوثائق ، أجهزة خدمة متنوعة منها ما يتعلق بخدمة البريد الإلكتروني....) والنظام الآلي المتكامل ويغطي: (المجالات المالية ، والخدمات الاجتماعية والنشاط الخارجي والتطوير الإداري والتقنيات المستخدمة في حفظ المستندات والخدمة الهاتفية الآلية والانترنت) (١٢).

وسائل الاتصال الحديثة ومؤسسات الزكاة

إن معظم صناديق الزكاة أدخلت شيئا من وسائل التقانة المعاصرة في تعاملها وتسيير شؤونها في مختلف إداراتها بل أضحت بعض تلك الوسائل جزءا مهما في إدارة المؤسسات الزكوية المعاصرة ولا يمكن الاستغناء عنها بحال مثل : شبكات الهاتف والفاكس والتلكس وغيرها كما أنها استفادت من شبكات الهاتف الجوال وما تقدمه من خدمات متنوعة وعلى وجه الخصوص خدمة الرسائل القصيرة (sms) في توسيع نطاق شبكة تعبئة

٨ - انظر المرجع نفسه ص ٢٠٣ وما بعدها .

٩ - انظر إدارة التطوير الإداري والتدريب بيت الزكاة الكويتي خطوة نحو التميز المؤسسي ورقة عمل مقدمة لندوة الزكاة اليمن ١٩٩٩ م ص ١١ .

١٠ - انظر المرجع السابق ص ١٢.

١١ - انظر الطوق ، عجيل سلطان ، البناء المؤسسي وتبادل المعلومات في مؤسسات الزكاة ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الخامس للزكاة ، الكويت ١٤١٤هـ /١٩٩٨ ، مطبوعات بيت الزكاة ص ١٧٢.

١٢ - انظر المرجع السابق ص ١٧٢-١٧٣.

موارد مؤسسات الزكاة بصفة عامة وتحصيل الزكاة المفروضة بصفة خاصة ونظرا لشيوع هذه الوسائل في الحياة العملية لآي مؤسسة معاصرة مهما كان حجمها أو نوع عملها فسيتم التجاوز عن توصيفها ودورها في تيسير العمل والتركيز على استعمال احدث التقنيات المعاصرة ألا وهي شبكة المعلومات العالمية الأنترنت.

شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) (international network) ومؤسسات الزكاة

تمثل (الأنترنت) تطورا هائلاً في التقنية في عالم اليوم حيث أضحت من ضرورات العصر ودخلت كل الدول ومدنها إن لم نقل قراها على وجه البسيطة ومن أهم الوظائف التي تقدمها تلك الشبكة لمستعمليها (١٣):

١- الخدمات العامة: مثل : خدمة البريد الإلكتروني electronic mail الاشتراك في قوائم المناقشة: «discussion groups/lists (الاشتراك في الدوريات والنشرات الإعلامية) (electronic journal/ news» ، الحصول على البيانات والمعلومات المختلفة ، الحصول على المكتبات الإلكترونية (electronic libraries).

٢- التجارة الإلكترونية (electronic trade).

٣- الاتصال عن بعد (tel net) - (telecommunication network).

٤- التعليم عن بعد (distance learning) .

كل الوظائف السابقة وغيرها يمكن لمؤسسات الزكاة الاستفادة منها وعلى وجه الخصوص يمكن لتلك المؤسسات أن تستفيد مما يلي (١٤):

- سهولة تبادل المعلومات وسرعتها وتقليل تكلفتها.
- عقد الندوات والاجتماعات عبر الأنترنت.
- المكالمات والفاكسات والبريد الإلكتروني.
- رفع الحواجز الجغرافية.

أما ما يمكن أن تقدمه مؤسسات الزكاة من خدمات من خلال الأنترنت فهو كثير ومتنوع ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الآتي (١٥):

- إدارة مؤسسة الزكاة عبر الأنترنت.

---

١٣ - انظر : السريحي ، شاهين ، مقدمة في عالم الأنترنت مرجع سابق ص ٣٢٣-٣٣٠ ، عيسى ، طوني ميشال ، التنظيم القانوني لشبكة الأنترنت (بيروت : ط١ دار صادر ٢٠٠١هـ) ص ٥٥ ، السند عبد الرحمن بن عبد الله ، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية (الرياض : ط ١ ، دار الوراقين ٢٠٠٤م) ص ٣٤-٣٧.

١٤ - انظر الطوق البناء المؤسسي مرجع سابق ص ١٧٥.

١٥- انظر المرجع السابق ص ١٧٥.

- إتاحة الأنظمة واللوائح والتعاميم الإدارية المتعقلة بمؤسسات الزكاة للمستفيدين والمستعملين.
- تسويق المشاريع.
- قبض المبالغ وتحويلها بين الحسابات المختلفة.
- التعريف بالزكاة والتوعية بأحكامها ومقاصدها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.
- نشر البحوث المختلفة عن الزكاة وكذلك وقائع المؤتمرات والندوات المتخصصة في الزكاة ومؤسساتها.

إنشاء مواقع لمؤسسات الزكاة على الشبكة العالمية (الأنترنت):

في ضوء الخدمات الهائلة التي تقدمها الأنترنت لمستعمليها هرعت كثير من مؤسسات الزكاة إلى إنشاء مواقع خاصة بها ويمكن الإشارة إلى أهم ما يمكن أن تستفيده تلك المؤسسات من إنشائها لمواقع عبر الشبكة العالمية بما يلي (١٦):

- تبادل الحلول للإشكالات الشرعية والعملية في التطبيقات المعاصرة للزكاة وبخاصة فيما يتعلق بالمستجدات الراهنة.
- تبادل المعلومات ونقل التجارب والخبرات بين مؤسسات الزكاة.
- تسهيل العمل وتيسيره على مؤسسات الزكاة وجعله أسرع وأكفاً.

نماذج من مواقع الأنترنت الخاصة ببعض مؤسسات الزكاة

أولاً : موقع صندوق الزكاة – لبنان (www.zakat.org.lb).

يتكون الموقع من :

- **التعريف بالصندوق:** وهو عبارة عن نبذة عن نشأة الصندوق وأهدافه.
- **التعريف بالزكاة:** من خلال بيان أحكامها ومسائلها وأموالها ومصارفها.
- **مكتبة الزكاة:** ويمكن لمتصفح الموقع أن يتعرف من خلال هذا الباب على أبحاث ورسائل جامعية في الزكاة ، وفتاوى الزكاة (١٧)، ومقالات ومقابلات وأمهات الكتب التي تستعرض نصوص الزكاة من الكتب الفقهية في مختلف مذاهبها ومباحث الزكاة في الكتب المعاصرة وكذلك الكتب المعاصرة التي تناولت

---

١٦ - انظر المرجع نفسه – ص ١٧٥-١٧٦ ، الاسكندراني احمد إبراهيم ، تعقيب على بحث البناء المؤسسي ص ١٨٢.

١٧ - يصنف الموقع عدد الفتاوى في أبواب الزكاة المختلفة كما يلي : الزكاة (٢٢) ، النقود (١٥٩) الحلى والذهب والفضة (٤١) ، زكاة الخارج من الأرض (١) والزروع والثما (١٨) والزكاة والمعادن وغيرها (١) وزكاة الأسهم والسندات والثروة التجارية والصناعية (٢٠) والنشاط التجاري والصناعي (٨١) والأسهم والسندات (١٤٠) وزكاة الأنعام (٦) وزكاة العسل (٤) وزكاة الفطر (٣٠) ومصارف الزكاة (١٠١) وشروط وجوب الزكاة (٤) والصدقات والهبات والتبرعات (٢) وإخراج الزكاة (٦٦).

مجالات الزكاة المختلفة وأخيراً الندوات والمؤتمرات الزكوية المختلفة.

- **حساب الزكاة:** وييسر لمستخدم الموقع حساب زكاة ماله كيف كان نوعه فهو يحسب زكاة الأموال الآتية: النقود، الذهب، الفضة، الأنعام ، (الإبل والبقر، والغنم والمعز)، الزروع والثمار، الشركات، عروض التجارة ، المستغلات (الاستثمارات) ، الأسهم والسندات ، العقارات ، المهن الحرة ، الأجور، والنشاط الحرفي.
- **الدفع الإلكتروني للزكاة :** ويتم من خلال تحديد نوع الدفع سواء أكان زكاة أو صدقة أو أضاحي أو غير ذلك (يحدد) أو مشروط لأمر ويتم الدفع ببطاقة الائتمان visa أو master card ولا تغفل الصفحة أن تشير إلى أن الدفع محمي بنظام تشفير (ssl secured) كما أن الدفع بالخيار في موضوع الرسوم بإضافة مبلغ لتغطيتها أو حسمها من المبلغ المدفوع كما أن الدفع يمكن أن يكون بالدولار أو بالعملة المحلية (الليرة اللبنانية) ثم تُذَكّر الصفحة الدافع بأن تكون نيّته التوجه إلى المولى عز وجل بأن هذا المبلغ هو زكاة ماله وما زاد فهو صدقة.
- **سؤال وجواب حول جميع مجالات الزكاة.**
- أخبار من خلال بث نشرة إخبارية وأخبار خاصة بالصندوق وأخبار عن المؤتمرات وندوات الزكاة.
- مشاريع وأنشطة: يستعرض الموقع أنشطة ومشاريع الصندوق المختلفة ومنها كفالة اليتيم ودعم الكتاب المدرسي والتأهيل الأسري والبقرة الحلوب.

ثانياً : موقع صندوق الزكاة –الإمارات (www.zakatfund.ae) .

- يبدأ الموقع كما هو حال الموقع السابق بالتعريف بالصندوق والموقع.
- يستعرض برنامج لفتاوى الزكاة.
- وصفحة عن احسب زكاتك : ولا تكاد تختلف عما هو في الموقع السابق إلا في التصنيف ، ثم تصميم برنامجين الأول لحساب زكاة الشركات الصناعية والآخر لحساب زكاة الشركات التجارية.
- ثم ركن ادفع زكاتك إلكترونياً : وهو بالتعاون مع حكومة دبي الإلكترونية تم تشدينه في ٢٤ رمضان ١٤٢٧ الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦ وما يتميز به هو أنه يتيح الدفع عن طريق التحويل البنكي من خلال استعمال الحساب المصرفي للدافع أو من خلال بطاقة الائتمان ويحدد الموقع الرسوم الإدارية (٢ درهم للتحويل من الحساب) و (٣٪ للبطاقة الائتمانية).
- وباقي الأبواب الأخرى تشبه ما ورد في موقع صندوق لبنان.

ثالثاً : موقع صندوق الزكاة – قطر (www.zf.org.qa) .

- يضيف الموقع بعض الأركان الخاصة مثل : فرص استثمارية يحث من خلالها على التصدق واختيار المناسب من أنواع الصدقة والتبرع كما أنه يُعَرّف بهيئات الزكاة في الدول الأخرى من خلال ركن هيئات زكوية وأسئلة شائعة ومتكررة في موضوع الزكاة وأقوال بعض أهل العلم القدماء والمعاصرين في الزكاة.
- يوجد موقع لحساب الزكاة.
- وكذلك موقع ادفع زكاتك إلكترونياً : وما يتميز به الموقع في هذا الجانب أنه يحدد بالتفصيل النوع الذي يريده المتصدق وهي : الزكاة ، الصدقات ، الكفارات ، النذور، كفالة طالب ، الصدقات الجارية ، ثم مصاريف التحويل.

رابعاً : موقع بيت الزكاة – الكويت (www.zakathouse.org.kw)

لعل أهم ما يميز موقع بيت الزكاة الأتي:

- بيان وتعريف بالمشاريع المحلية داخل وخارج الكويت.
- إتاحته إصدارات بيت الزكاة للمستخدمين.
- وضع رابط مهم جدا للباحثين يسمى المركز العلمي فيه: بحوث سلسلة ندوات قضايا الزكاة التي تعقدها الهيئة الشرعية لبيت الزكاة من الندوة الأولى إلى الندوة الثالثة عشرة وكذلك بحوث المؤتمرات العالمية للزكاة من المؤتمر الأول للزكاة ما قبل مؤتمرنا هذا أي المؤتمر السادس وكذلك المواد العلمية لبرنامج التدريب على الزكاة ، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وأحكام وفتاوى الهيئة الشرعية ودليل الإرشادات لتطبيق الزكاة ١٩٩٩م.
- إضافة إلى خدمات أخرى متعددة مثل : الخدمة الاجتماعية ، والمكتبية ، والفتاوى وغيرها.
- أما الدفع الإلكتروني فهو تحت الإنشاء.

الفصل الثاني
الأحكام الشرعية لاستعمال التقانة المعاصرة
في أعمال مؤسسات الزكاة

تنبيه مهم:

ينبغي التنبيه في البداية إلى أن الأحكام الشرعية لاستعمال وسائل التقانة المعاصرة أيا كان نوعها لا تختلف بين استعمالها في مؤسسات الزكاة أو المؤسسات الأخرى تجارية كانت أو خدمية أو غيرها.

وحيث إن بيان حكم استعمال وسائل الاتصال الحديثة (الهاتف ، الفاكس ، البرقيات، والجوال ورسائله وغيرها) فرع عن بيان حكم إجراء العقود بوساطة تلك الوسائل فسنشير مجرد إشارة إلى ذلك إذ إن العقود هي أقوى صيغ التصرفات.

أولاً : حكم إجراء التعاقدات بوساطة وسائل الاتصال الحديثة:

إن التعاقد من خلال الهاتف والوسائل المماثلة مما أطبقت نصوص القوانين على صلاحيته لإجراء العقود، وبعد المناقشة ودراسة أركان العقد وشروطه توصل القانونيون إلى أن إجراء العقود من خلال الهاتف والتلكس والفاكس وما إليها تعاقد بين حاضرين من حيث الزمان وبين غائبين من حيث المكان (١٨).

أما من الناحية الشرعية فقد جاءت قرارات مجامع الفقه مفصلة للصور وللوسائل التي يتم بها التعاقد ويكفي في هذا المقام أن نورد قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ونصه كما يلي:

القرار رقم (٦/٣/٥٤) بشأن حكم إجراء العقود بآلات الاتصالات الحديثة:

إن مجلس مجمع الفقة الإسلامي المنعقد في دوة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧ إلى ٢٣ شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٤-٢٠ آذار (مارس) ١٩٩٠م بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع : (إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة) ونظراً إلى التطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصال وجريان العمل بها في إبرام العقود لسرعة إنجاز المعاملات المالية والتصرفات وباستحضار ما تعرض له الفقهاء بشأن إبرام العقود بالخطاب وبالكتابة وبالإشارة وبالرسول وما تقرر من أن التعاقد بين الحاضرين يشترط له اتحاد المجلس (عدا الوصية والإيصاء والوكالة) وتطابق الإيجاب والقبول وعدم صدور ما يدل على إعراض أحد العاقدين عن التعاقد ، والموالاة بين الإيجاب والقبول بحسب العرف:

---

١٨ - انظر الابراهيم محمد عقلة: حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة في ضوء الشريعة والقانون (عمان ط ١ دار الضياء ١٩٨٦) ص ١٠٨ وكذلك بحوث مجمع الفقه الدولي بجدة في الموضوع والمقدمة للدورة السادسة بجدة ١٩٩٠.

قـــرر:

١- إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد ولا يرى أحدهما الأخر معاينة ولا يسمع كلامه وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة أو السفارة (الرسول) وينطبق ذلك على البرق والتلكس والفاكس وشاشة الحاسب الآلي (الكمبيوتر) ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه وقبوله.

٢- إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين وينطبق هذا على الهاتف واللاسلكي فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقداً بين حاضرين وتطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء المشار إليها في الديباجة.

٣- إذا أصدر العارض بهذه الوسائل إيجاباً محدد المدة يكون ملزماً بالبقاء على إيجابه خلال تلك المدة وليس له الرجوع عنه.

٤- إن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه ولا الصرف لاشتراط التقابض ولا السلم لاشتراط تعجيل رأس المال.

٥- ما يتعلق باحتمال التزييف أو التزوير أو الغلط يرجع فيه إلى القواعد العامة للإثبات.

التطبيق على مؤسسات الزكاة:

في ضوء ما تم استعراضه فإن استعمال هذه الوسائل من قبل مؤسسات الزكاة في تحصيل الزكاة أو الصدقات وتوسيع شبكة التحصيل وكذلك استعمالها للتعريف وتسويق مشروعات مؤسسات الزكاة أمر مقبول شرعا لأن فيه إبراء لحق الفقير من ذمة المزكي وماله ويحصل ذلك بأي وسيلة مشروعة ، وقد تم تقرير صلاحية وسائل الاتصال المعاصرة لإجراء العقود والتصرفات وهي أقوى لإبراء وإسقاط الحقوق عن الذمة.

ثانياً : حكم استعمال شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) في الأنشطة المختلفة لمؤسسات الزكاة

إن أمر استعمال شبكة المعلومات العالمية في زمننا بات أمراً ضرورياً وهي وسيلة تستطيع مؤسسات الزكاة أن تبلغ بها أصقاع الدنيا لتنشر فيها الأهداف السامية للزكاة والنتائج الإيجابية المتوخاة من تطبيق هذه الفريضة الربانية وأهمها محاربة الفقر في عالم اليوم ولذلك فإن استغلال هذه الوسيلة وإنشاء مواقع لمؤسسات الزكاة على نحو ما ورد في النماذج المقدمة سابقا والابتكار في مضامينها ومحتوياتها يدور الحكم في ذلك بحسب تحكيم الأصول العامة للشريعة بين الوجوب على المؤسسات القادرة التي لها الإمكانات المالية والبشرية لإنشاء تلك المواقع التي تخدم مؤسسة الزكاة وقضاياها والدعوة إلى تطبيقها وبين الندب للمؤسسات التي تعوقها إمكاناتها المالية والبشرية لأن ذلك مما تقوم به الحجة على الناس أفراداً ومؤسسات

ودولاً ومجتمعات وهو يدخل كذلك في قوله تعالى : ﴿**فاتقوا الله ما استطعتم**﴾ (١٩).

ويدخل في هذا الحكم كذلك إعداد وتصميم البرامج التي تساعد على أن يكون الموقع المنشأ على الشبكة موقعاً لائقاً يلبي احتياجات المستعملين ويحقق رغباتهم في التعرف على كل ما يريدونه عن الزكاة وطريقة احتسابها من أموالهم المختلفة وتيسير سبل دفعها وإيصالها للمستحقين لها (٢٠).

ثالثاً : حماية الملكية الفكرية للبيانات والمعلومات الخاصة التي توفرها المواقع والمؤسسات الزكوية.

تصنف بعض المعلومات الواردة في مواقع مؤسسات الزكاة ضمن الملكية الفردية التي ينبغي حمايتها وبخاصة ما يتعلق بالبرامج المبتكرة لحساب الزكاة ودفعها إلكترونيا بطرق شتى ولا يشترط في المنتج الفكري الذي يجب حمايته أن يكون مبتكراً وإنما يتوافر فيه قدر من الابتكار (٢١).

وكان المصطلح الشائع قانوناً وفقها هو الحق المعنوي ونعني به كل ما يتعلق بمال عيني أو بشيء من منافعه مثل : حق القصاص ، وحق الطلاق ، وحق الولاية ، وسائر الحقوق المتعلقة بالكرامة الإنسانية (٢٢).

ولكن الذي يعني بحثه الآن من الحقوق ، هي تلك الحقوق التي قضى بها العرف التجاري اليوم ، كحق التأليف ، وحق الابتكار، والاسم التجاري ، والماركة التجارية وغيرها .

ولقد كانت هذه الحقوق في الفترة الزمنية الماضية خالية من شوائب القيمة المالية أما اليوم فقد أسبغ عليها العرف التجاري قيمة مالية بسبب النفع المتقوم فيها فأصبحت حقوقاً مالية يجري التعامل فيها بين الناس ويمكن الاعتياض عنها فهي ثم الثروات المالية.

وحقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها كما قرر ذلك مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره الذي نصه :

قرار قم (٥) بشأن الحقوق المعنوية

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس في الكويت من ١ إلى ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ /١٠ إلى ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨م.

بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع (الحقوق المعنوية) واستماعه للمناقشات التي دارت حوله قرر:

---

١٩ - جزء من آية في سورة التغابن الآية ١٦.

٢٠ - انظر السند – الاحكام الفقهية مرجع سابق ص ٩٨-١٠٤.

٢١ - انظر الدريني ، فتحي ، الفقة المقارن بحث حق الابتكار (دمشق ط ٣ مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ) ص ١٠.

٢٢ - انظر البوطي – محمد سعيد رمضان ، زكاة الحقوق العينية ، بحث مقدم الى الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة التي عقدها الهيئة الشرعية العالمية للزكاة في دولة الكويت في الفترة من ٢٢-٢٤ ذي الحجة ١٤١٧ هـ الموافق ٢٩/٤-١/٥/١٩٩٧م ص ٢.

١- الاسم التجاري : والعنوان التجاري ، والعلامة التجارية ، والتأليف والاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس لها وهذه الحقوق يعتد بها شرعا فلا يجوز الاعتداء عليها

٢- يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بعوض مالي إذا انتفى الغرر والتدليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

٣- حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها، والله اعلم.

رابعاً : الدفع الإلكتروني للزكاة.

من حيث الاستخدام فهو يخضع للحكم العام الوارد في استعمال وسائل الاتصال الحديثة في شئون الزكاة بما فيها التحصيل أو التوزيع أو غيرها ولكن بحسب ما ورد في مواقع الزكاة في هذا الباب يمكن ذكر ما يلي:

١- **اجتماع الحوالة والصرف في دفع الزكاة:** تتيح معظم المواقع لدفع الزكاة إلكترونياً بعملة معينة (الدولار مثلاً) وتسلمها بالعملة المحلية لمؤسسة الزكاة أينما وجدت وهذا يجعل العملية مكونة من صرف العملة أولا ثم التحويل لدفع مبلغ الزكاة ثانيا، وهو ما يرد أيضا على دفع الزكاة من الحسابات المصرفية بعملة غير العملة المحلية أو التحويلات المصرفية من خلال الهاتف الآلي المصرفي وقد قرر الفقهاء جواز ذلك وفق قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي نصه:

قرار ٩د/١/٨٨ بشأن (تجارة الذهب ، الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة)

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بأبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة من ١ إلى ٦ ذي القعدة ١٤١٥هـ ، الموافق ١ - ٦ أبريل ١٩٩٥م.

بعد إطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع : (تجارة الذهب الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة). قرر بشأن الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة ما يلي :

أ- الحوالات التي تقدم مبالغها بعملة ما ، ويرغب طالبها تحويلها بالعملة نفسها جائزة شرعاً سواء أكان دون مقابل أو بمقابل في حدود الأجر الفعلي فإذا كانت دون مقابل فهي من قبيل الحوالة المطلقة عند من لم يشترط مديونية المحال إليه وهم الحنفية وهي عند غيرهم سفتجة وهي إعطاء شخص مالا لآخر لتوفيته للمعطي أو لوكيله في بلد آخر وإذا كانت بمقابل فهي وكالة بأجر وإذا كان القائمون بتنفيذ الحوالات يعملون لعموم الناس فإنهم ضامنون للمبالغ جريا على تضمين الأجير المشترك.

ب- إذا كان المطلوب في الحوالة دفعها بعملة مغايرة للمبالغ المقدمة من طالبها فإن العملية تتكون من

صرف وحوالة بالمعنى المشار إليه في الفقرة (أ) وتجري عملية الصرف قبل التحويل وذلك بتسليم العميل المبلغ للبنك وتقييد البنك له في دفاتره بعد الاتفاق على سعر الصرف المثبت في المستند المسلم للعميل ثم تجري الحوالة بالمعنى المشار إليه.

وهو الأمر الذي قرره المعيار الشرعي الخاص بالمتاجرة في العملات وأكده في معيار الحوالة حيث نص على أنه: يجوز إجراء حوالة مصرفية بعملية مغايرة للمبلغ المقدم من طلب الحوالة وتتكون تلك العملية من صرف بقبض حقيقي او حكمي بتسليم المبلغ لإثباته بالقيد المصرفي ثم حوالة (تحويل) للمبلغ بالعملة المشتراة من طلب الحوالة ، ويجوز للمؤسسة أن تتقاضى من العميل أجرة التحويل.

٢- رسوم الخدمة التي يتقاضاها الموقع : تتيح مواقع الدفع الإلكتروني للزكاة الخيار للمزكي إما أن يدفع مبلغاً إضافياً على مبلغ الزكاة كرسوم للخدمة أو أنها تحسم من مبلغ الزكاة.

أما الخيار الأول : (دفع مبلغ إضافي) فهو جائز كما أشارت إليه جملة الفتاوى السابقة لأنه أجر مقابل خدمة التحويل وهي منفعة حقيقية يمكن أن يرد عليها عقد الإجازة والأجرة معلومة سواء أكانت مبلغاً محددا أو نسبة من مبلغ الزكاة.

أما الخيار الثاني (الحسم من مبلغ الزكاة) وذلك حكمه الجواز أيضا من وجهة نظري باعتبار أن ذلك المبلغ المنقطع يندرج في المصاريف الإدارية لمؤسسة الزكاة والتي تصرفها باعتبار أن ذلك المبلغ المتقطع يندرج في المصاريف الإدارية لمؤسسة الزكاة والتي تصرفها للحصول على الزكاة لأن عبء النقل والتحويل على المؤسسة وليس على المزكي، فالمكلف لا يكلف إلا بالمبلغ المستحق من الزكاة أما ما زاد فهو إحسان منه والمصاريف الإدارية المعتبرة شرعا تدخل ضمن بند (العاملين عليها) وهو أحد المصارف الشرعية التي نصت على الأصناف المستحقة للزكاة وهو قوله تعلى في سورة التوبة الآية ٦٠ ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم**﴾.

الخاتمة:

وبعد .....

فهذا غيض من فيض مما اقتطفته من ثمار أهل العلم وليس لي فيه باع أو اجتهاد أو معروف إلا النقل غير إني أطمع أن أكون قد جمعت بعض الشيء فأوعيت فرب مبلّغ أوعى من سامع والله أسال أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا ويؤجر الإخوة السامعين مع هذا الجمع الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

البيان الختامي والتوصيات
للمؤتمر العالمي
السابع للزكاة

البيـــان الختـــامي والتـــوصيـــات
للمؤتمر العالمي السابع للزكاة

الكويت ٥ – ٦ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق
٢٤–٢٥ آذار (مارس) ٢٠٠٧م

برعاية كريمة من سمو ولي عهد دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح يحفظه الله ، افتتح معالي الدكتور/عبد الله معتوق المعتوق وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رئيس مجلس إدارة بيت الزكاة أعمال المؤتمر العالمي السابع للزكاة بعنوان « تجارب مؤسسات الزكاة .. طريق نحو التميز « بفندق المارينا في دولة الكويت خلال الفترة من ٥–٦ ربيع الأول ١٤٢٨هـ الموافق ٢٤–٢٥ آذار (مارس) ٢٠٠٧ م ، وقد أشار معالي الوزير في كلمته إلى اهتمام بيت الزكاة الكويتي بتطوير إدارة الزكاة وحرصه على توثيق أواصر التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات بما يحقق التكامل والأداء الأمثل لأعمالها ، كما أكّد على الحاجة الماسّة إلى التميّز والريادة في عمل مؤسسات الزكاة حيث أصبحت عمليات التطوير والتحديث ضرورة حتمية تتطلبها احتياجات العصر وتستدعيها حاجة مؤسسات الزكاة إلى مواكبة حركة التطوير السريع التي يشهدها العالم أجمع على كافة الأصعدة .

كما ألقى سعادة مدير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ممثل البنك الإسلامي للتنمية الأستاذ/ بشير علي خلاط كلمة شكر فيها دولة الكويت حكومة وشعبا على كريم الضيافة وحسن الاستقبال مشيراً في كلمته إلى أهمية موضوع المؤتمر الذي يتطرق إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات الزكاة على المستوى العالمي وتفعيل دورها التنموي والاجتماعي والارتقاء بأدائها لتواكب المستجدات الدولية الراهنة مؤكدا على أن البنك الإسلامي للتنمية يسعى دائما ومنذ تأسيسه إلى ابتكار آليات معاصرة لدعم استعمال مؤسسات الزكاة والوقف والصدقات في التخفيف من حدة الفقر في الدول الإسلامية الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء .

ثم ألقى الشيخ الدكتور/ زهير كبي مدير عام صندوق الزكاة التابع لدار الفتوى في الجمهورية اللبنانية كلمة الضيوف والمشاركين شكر من خلالها بيت الزكاة الكويتي ، مثمنا الجهود التي بذلتها اللجنة المنظمة للمؤتمر في الإعداد والتنظيم له ، معبراً عن اعتذاره لعدم تمكن الصندوق من عقد المؤتمر السابع في بيروت كما هو مخطط له وذلك للظروف التي يمر بها لبنان في الفترة الحالية ، موجها الدعوة إلى عقد المؤتمر الثامن في الجمهورية اللبنانية .

ثم أتيحت الفرصة للأستاذ/ أدن شيخ حسن المستشار السياسي لفخامة رئيس جمهورية جيبوتي رئيس مجلس إدارة صندوق الزكاة. حيث ألقى كلمةً شكر فيها بيت الزكاة الكويتي على جهوده المميزة وتجربته الرائدة

في تطبيق الزكاة ، مبشراً بإنشاء مؤسسة مستقلة تعنى بشؤون الزكاة في جمهورية جيبوتي موسومة بمؤسسة ديوان الزكاة ، مستعرضا تجربتها الفتية في هذا المجال .

وعلى مدى يومين كاملين استعرض المشاركون تسعة أوراق عمل موزعة على ست جلسات إضافة إلى جلستي الافتتاح والختام .

وقد انتهى المؤتمر إلى التوصيات الآتية :

١- دعوة بيت الزكاة الكويتي إلى تفعيل وبمتابعة التوصية الصادرة عن المؤتمر السادس الذي عقد في دولة قطر بشأن فريق العمل الخاص بدراسة إمكانية إنشاء الهيئة العالمية للزكاة ، والإسراع في تقديم المقترح الخاص بالهيئة إلى أقرب اجتماع لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢- دعوة بيت الزكاة الكويتي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات الزكاة الأخرى لتبني إنشاء مركز معلومات للزكاة مستفيدين من تجربة ومنهجية مشروع بنك معلومات الأوقاف الجاري تنفيذه بالتعاون المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت .

٣- دعوة مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية إلى التعاون مع اللجنة المختصة في بيت الزكاة الكويتي بمتابعة التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الزكاة وموافاة اللجنة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بتنفيذ هذه التوصيات .

٤- دعوة بيت الزكاة الكويتي إلى تعميم تجربته في مجال الجودة الإدارية وذلك من خلال إعداد دليل توضيحي استرشادي بكيفية الحصول على شهادة الايزو وإجراءات ذلك .

٥- دعوة مؤسسات الزكاة للسعي في الحصول على شهادات الجودة الإدارية ، وتشكيل فريق عمل للجودة الإدارية ودراسة العمليات والإجراءات الخاصة بذلك .

٦- دعوة الهيئة الشرعية العالمية في بيت الزكاة الكويتي لدارسة وبحث القضايا المستجدة في استعمال تقانة (تكنولوجيا) الاتصالات (الهاتف والهاتف المحمول ..) في مجال جمع الزكاة والاستفادة من تجربة صندوق الزكاة في دولة قطر.

٧- العمل على استغلال كافة وسائل الاتصال والخدمات التي يمكن أن يوفرها الهاتف المحمول بالإضافة إلى استغلال شبكة الأنترنت في مجال التواصل مع المزكين والمتبرعين والمحتاجين وتقديم خدمات مميزة من خلال ذلك .

٨- دعوة مؤسسات الزكاة التي لها الخبرة والريادة في العمل الزكوي المؤسسي إلى نقل تجاربها الناجحة والمميزة إلى المؤسسات الناشئة من خلال إيفاد الخبراء والمختصين وتقديم الدعم في مجال التدريب والتأهيل .

٩- دعوة بيت الزكاة بالتنسيق مع مؤسسات الزكاة على تكوين فريق عمل لدراسة إمكانية إنشاء موقع مشترك لمؤسسات ومصالح الزكاة يعنى بالموضوعات المهمة المتعلقة بالزكاة في الدول الإسلامية .

١٠-التأكيد على التوصية الواردة في المؤتمر العالمي الثالث للزكاة المنعقد بماليزيا بخصوص ضرورة مراعاة الدول الإسلامية للإعفاء الضريبي لكل أموال الزكاة وممتلكاتها.

١١-التأكيد على ما ورد في توصيات المؤتمرات العالمية للزكاة السابقة بخصوص استعمال كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بجميع أشكالها في توعية المسلمين بأهمية الزكاة ومكانتها وتطبيقاتها المعاصرة .

وختاما يتقدم المشاركون في المؤتمر ببرقيات شكر إلى كل من حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد حفظه الله وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ومعالي وزير العدل وزير الأوقاف والشئون الإسلامية رئيس مجلس إدارة بيت الزكاة وإلى رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية رئيس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب . كما يتقدمون بالشكر إلى بيت الزكاة في دولة الكويت والبنك الإسلامي للتنمية في جدة ، منوهين بالجهود الطيبة التي بذلتها اللجنة المنظمة للمؤتمر في دولة الكويت من أجل توفير كافة السبل اللازمة لإنجاح المؤتمر .

والله ولـي التوفيق ،،،